الوسط... عمل حزبي

وفق مفاهيم الدولة الدستوريّة

حزب الوسط

ديمقراطية المعرفة والمشاركة

الدكتور سمير حسن عاكوم

بيروت 2025

حزب دولة المواطن الحر ووطن الرسالة...

الأحزاب هي الأداة الطبيعيّة في الأنظمة الديمقراطيّة لبناء الدولة وتجديد النخب ومأسسة التمثيل، لن ينهض لبنان من دون أحزاب جديدة مدنيّة، مؤسساتيّة، تُمثّل قيم الشعب وتعيد تعريف السياسة من منطلق وطني ومن منطق المشاركة...

يقدّم "حزب الوسط- ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" رؤية تأسيسيّة جديدة تنطلق من المعرفة لتصل إلى التنظيم وتُترجم عبر مشروع دولة طبيعيّة مدنيّة راعيّة وعادلة

يُشكّل هذا الكتيّب مقدّمة تأسيسيّة تشرح رؤيتنا وتعرض ركائز تشكّل فلسفة العمل الحزبي كأداة لبناء الدولة الدستوريّة المؤسساتيّة وكرافعة لتحديث الإدارة العامّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة وكمسار لصياغة هويّة مواطنيّة مسؤولة مُنتميّة وحُرّة...

ندعو القارئ إلى التفاعل النقدي البنّاء مع ما نطرحه فنحن لا نزعم امتلاك الحقيقة، لكنّنا نؤمن أنّ ساعة الحقيقة قد حان وقتها... والتأسيس يبدأ هنا

باحث وناشط سياسي واجتماعي
دكتور في العلوم الإجتماعية - تنمية اقتصادية
استاذ محاضر في الجامعة اللبنانيّة في علم الإقتصاد والتعزيز الصحي ,الأنظمة الصحيّة وصحة المجتمع
ضابط اختصاصي سابق، استاذ محاضر في الكلية الحربية وكلية قوّاد شهاب للقيادة والأركان
عضو مؤسس في فريق "حماة الدستور" ، المبادرة الوطنيّة للإنقاذ وحزب الوسط.
لديه العديد من المؤلفات والمقالات العلمية

ISBN: 978-9953-0-66363
9 789953 066363

الوسط... عمل حزبي

وفق مفاهيم الدولة الدستوريّة

الوسط... عمل حزبي

وفق مفاهيم الدولة الدستوريّة

الدكتور ســمير عـاكـوم

الطبعة الأولى 2025

جميع حقوق النسخة العربيّة في العالم محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

رقم التسجيل في الترقيم العالمي ISBN 978-9953-0-6636-3

الطبعة الأولى 2025

إهداء

إلى كل من لم يُذعن لليأس ولم يُسلّم راية الأمل،

إلى كلّ مخلص يحمل عبء الحاضر وهمّ المستقبل، مؤمنًا بأنّ الغد يُصنع بالإرادة لا بالاستسلام،

إلى كلّ مناضلٍ شريفٍ لا يساوم على الوطن،

ولا يكلّ في درب النهوض...

إليكم، نهدي هذا العمل،

إيمانًا بأنّ الحق لا يموت، ما دام له من يحمله

شكر

الى من يساهم بطباعة هذا الكتيب

ومن يقرأ ويناقش محتواه

مدخل إلى الكتيّب

بعد أن وضعنا اللبنة الأولى عبر كتيّبنا التأسيسي "نحو نظام سياسي فاعل مرجعيته الدستور وميثاقيّة مقدمته"، ثم كشفنا عن معالم الهويّة القيميّة للطائفة السنيّة باعتبارها مشروع إحياءٍ للكيان اللبناني، وتوّجنا هذا المسار بالكشف عن البُعد الإصلاحي الإيماني في شخصية الإمام الأوزاعي إمام لبنان الرسالة ورمز التجدد، نضع اليوم بين أيديكم هذا الكتيّب الرابع حلقةً جديدةً متقدّمة من حلقات رؤيتنا المتكاملة.

إنه ليس مجرد بيان سياسي ولا برنامج حزبي كلاسيكي بل هو الوثيقة التأسيسيّة لحزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة، حزب يتموضع في قلب الأزمة ليقترح خريطة خروج منها. مشروع نهضة يربط بين الفكرة والتنظيم بين الوعي والممارسة بين الإنسان والوطن.

يرتكز هذا المشروع على ثلاث دعائم تُشكّل روحه ومنطلقه

- المعرفة، باعتبارها حقًا أساسيًا وشرطًا جوهريًا للمواطنة الحقيقية
- المشاركة، ممارسةً يوميّة تُعيد السياسة إلى الناس وتُخرجها من قبضة الوكالات الزبائنية
- الشراكة، نهجًا جامعًا يتجاوز الاحتكار والانقسام ويؤسّس لبناء الدولة الطبيعيّة التي لا تقصي أحدًا.

في زمن الانهيار، لا يكفي التوصيف... نحن نطرح البديل

من الطائفيّة إلى دولة المواطنة

من الريع إلى اقتصاد الفكرة والإنتاج

من الزبائنيّة إلى منظومة عدالة اجتماعية تكفل الكرامة للجميع

من الاحتجاج العفوي إلى جهادٍ مدنيّ منظم مؤسّس على الوعي والإرادة

من التهميش إلى تمكين الشباب والمغتربين ليكونوا شركاء لا متفرجين

ومن المساومات الهشة إلى مشروع إصلاح دستوريّ ومؤسساتيّ راسخ.

هذا الكتيّب يعيد تقديم العمل الحزبي ومفاهيمه الأساسيّة المرتبطة بعمل الدولة الستوريّة الديمقراطيّة مع قراءةً معمّقة للأزمة اللبنانية ويتضمّن برنامجًا وطنيًا شاملًا يشمل السياسة والاقتصاد، القضاء والتربية، الإعلام والهويّة. أنه ليس مجرّد طرحٍ نخبوي بل دعوة مفتوحة إلى كلّ لبناني ولبنانية لنتجاوز معًا زمن الخوف والتعطيل والانقسام ونستعيد الدولة بصيغة تحترم عقولنا وتصون كرامتنا وتصنع مستقبل أولادنا.

"مواطنون متساوون أحرار – الإرادة اللبنانيّة – نحو دولة الحقوق والمؤسسات"

فهرس المحتويات

	الصفحة
مدخل الى الكتيب	ز
فهرس المحتويات	ط
تقديم بقلم المهندس شوقي الفخري	1
المقدّمة:	5
القسم الأول: مفاهيم العمل الحزبي والميليشياوي و... حزب الوسط	8
الفصل الأول: ما بعد 1992 من "سلام الطائف" إلى "انهيار الدولة"	8
1. نظام الامتيازات والزبائنيّة	8
2. صعود الميليشيات المقنّعة وتحالف المال السياسي	9
3. فشل النموذج الطائفي في إنتاج الدولة	9
الفصل الثاني: الانهيار الكبير من سقوط الليرة الى سقوط الشرعيّات	10
1. الانهيار المصرفي والمالي 2018–2020 ونهاية نموذج اقتصاد الريع	10
2. أزمة الثقة بين المواطن والدولة والسقوط الصامت للشرعيّة	11
3. الانتماء بين العاطفة والانخراط السياسي	12
4. تفكك العقد الاجتماعي وتضييع معالم الدولة ومؤسّساتها	13
الفصل الثالث: الفراغ في الساحة السنيّة... فرصة ومسؤوليّة	14
1. انسحاب تيار المستقبل	14
2. المظلوميّة السنيّة بين حقيقة التجاهل وخطر الاستثمار	15
3. تفكّك النفوذ السوري وانكشاف بنيته الأمنيّة الإيديولوجيّة	16
4. انهيار تحالف الأقليّات ومنطق التبعيّة	17
5. الإسلام السنّي والمدنيّة المنوّرة	18
6. حزب الوسط كمشروع وطني بديل	19

الفصل الرابع: لماذا نحتاج حزبًا؟ ولماذا اليوم؟ 20
1. بين الحزب، التيّار والميليشيا فروقات في الجوهر لا في الشكل 20
2. وظيفة الحزب في النظام الديمقراطي الدستوري 21
3. من الحزب إلى الدولة تأسيس لعبور وطني جديد 22
الفصل الخامس: "حزب الوسط" الهويّة، الرؤية والموقع 23
1. من هو حزب الوسط؟ وما موقعه في الخريطة السياسيّة اللبنانيّة؟ 23
2. مرجعيّة الحزب الأوزاعي ومنهجيته بالاستقلال، الاعتدال والرصانة 26
3. الوسط كخيار بنيوي لا كشعار تسووي 27
الفصل السادس: الهيكليّة التنظيميّة والانتماء الحزبي 28
1. البنية التنظيميّة المقترحة 28
2. شروط الانتماء والتكوين السياسي الداخلي 30
3. دور النساء، الشباب والاغتراب 32
القسم الثاني: ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة نحو عقد اجتماعي جديد 35
الفصل السابع: ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة 35
1. مفهوم ديمقراطيّة المعرفة 35
2. سياسات تغييب المعرفة والتحكّم بالرأي العام 37
3. ديمقراطيّة الشورى 39
4. الحزب كمنصّة تمكين 42
الفصل الثامن: نحو دولة طبيعيّة مدنيّة 44
1. من الدولة الطائفيّة إلى الدولة الطبيعيّة 44
2. ميثاقيّة مقدّمة الدستور 46
3. من الإصلاح السياسي إلى إعادة بناء الهويّة الوطنيّة 48
4. خريطة طريق لعقد اجتماعي لبناني جديد 49

الفصل التاسع: الشراكة السياسيّة من التمثيل الرمزي إلى الشراكة الحقيقيّة والفاعلة 52
1. مفهوم الشراكة الوطنية 52
2. الديمقراطية ليست محصورة بصناديق اقتراع 55
3. المجالس المحليّة والسلطات اللامركزيّة 56
4. آليات المساءلة الشعبيّة والرقابة 58
الفصل العاشر: إصلاح المؤسّسات الدستوريّة عبر المعرفة والمشاركة والشراكة الحقيقيّة 59
1. تفعيل العمل النيابي والرقابي 59
2. الشفافيّة والوصول إلى المعلومات والعدالة الإداريّة 61
3. الحزب كقوّة اقتراح دستوري ومؤسّساتي 64
الفصل الحادي عشر: الإقتصاد في مشروعنا من الريع إلى اقتصاد الفكرة 66
1. فلسفة الاقتصاد القائم على المعرفة والإنتاج 66
2. مقوّمات التحوّل إلى اقتصاد المعرفة 67
3. من الدعم العشوائي إلى الحماية الذكيّة والعدالة الاجتماعيّة 69
4. نحو سياسات مالية وضريبية منصفة 70
5. محاربة اقتصاد الامتيازات والاحتكارات 72
6. دعم القطاعات الإبداعيّة، الرقميّة والعلميّة 74
7. التمويل بالنمو 76
الفصل الثاني عشر: الشباب اللبناني المقيم والمغترب ومهمة تجديد السياسة من خارج السلطة 77
1. إعادة الثقة بجيل التغيير 77
2. تعبئة الطاقات اللبنانيّة 79
3. مجال العمل الشبابي والتمثيل الحقيقي 80

الفصل الثالث عشر: الخطاب الداخلي والخارجي للحزب 81
1. سياسة داخليّة وخارجيّة وطنيّة مستقلّة تنقلنا من التبعيّة إلى السيادة 81
2. لبنان كجسر تفاعل حضاري بين الشرق والغرب 83
3. حياد إيجابي داخلي وخارجي وشراكات استراتيجية 84
الفصل الرابع عشر: من المبادرة إلى الحركة الوطنية 86
1. الجهاد المدني كمرتكز لبناء الدولة اللبنانية 86
الفصل الخامس عشر: رمز الحزب وعَلَمِه 88
1. الرمز كهوية بصرية ونفس ثوري 88
2. عَلَم الحزب راية معبرة عن الهوية والرؤية 89
الخاتمة 91
المراجع 93
Abstract 97

تقديـم

بقلم المهندس شوقي الفخري

بداية أقول أن هذا الكتيّب لا يُقرأ كما تُقرأ البيانات الحزبيّة الجافّة ولا يُمرّ عليه كما تمرّ على وثيقة انتخابيّة موسميّة. هذا الكتيّب... يشبهنا، يشبه ما كنّا نحلم به في ساحات 17 تشرين وما كنّا نتمتم به لأنفسنا بعد كل خيبة وما كنّا نبحث عنه ولم نجده في برامج "الزعماء" ولا في مكاتب "المنظمات".

أنا مستقلّ ولا أنتمي لأي حزب ساهمت بتأسيس "فريق حماة الدستور" وأعمل من خلاله، لكنني قرأت كل هذا النص كأنّه محاولة نادرة لتسمية الأشياء بأسمائها لا لتدوير الزوايا. كتيّب يقول "نعم لبنان انهار لكن ليس هذه نهاية القصة هذه بدايتنا نحن".

لن تجدوا في هذا الكتيّب ضجيج عصبيات الطائفيّات ولا تسويقًا رخيصًا للمظلوميّات، بل اعلاء شأن القيم الجامعة التي نحتاجها لتدفع بالمشروع الوطني الإنقاذي. لن تجدوا "إيديولوجيا" مقفلة ولا تعظيمًا للماضي، ستجدون شيئًا آخر... محاولة جادّة لبناء وطن.

يبدأ الكتيّب من تعريف بسيط وثوريّ في آن... أن الدولة ليست سلطة فوق الناس بل عقد بينهم. أن المواطن ليس رقماً في صندوق بل فاعل وشريك في القرار وأن السياسة ليست "زعامة" ولا "مرجعيّة" بل مسؤوليّة وإدارة مشتركة للصالح العام.

ما يطرحه "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" هو خروجٌ جذريّ من الثنائيّات المعتادة، هو ليس حزب "ضد أحد" بل حزب "مع الدولة الراعيّة" هو ليس تيّار نخبوي بل مشروع تأهيلي لجمهوريّة مدنيّة وهو ليس صدى لمشروع خارجي بل صياغة جديدة للهويّة الوطنيّة من الداخل.

هذا الكتيّب ليس بيانًا منسوخًا ولا مسوّدة طموحات تنظيريّة. هو ثمرة نقاشات، أوراق عمل ورؤى وضعت على الطاولة وقُلبت مرارًا. هو مكتوب بلغة مدنيّة لكنها جريئة تؤمن بأن الشفافيّة لا تُحرج بل تُنقذ.

يخوض الكتيّب تفكيكًا منهجيًّا ودقيقًا للخلل اللبناني.. من أزمة الدولة الطائفيّة إلى الحاجة لدولة "طبيعيّة"، من الخوف من الحياد إلى بناء حياد إيجابي فعّال يطرح لأول مرة بصيغته الداخليّة والخارجيّة، من احتكار المعرفة إلى إشراك الناس في إنتاجها، من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الفكرة، من الديمقراطيّة الموسميّة إلى المعرفة والمشاركة اليوميّة ومن الأحزاب التوريثيّة إلى حزبٍ يتعلّم من الناس لا يلقّنهم.

يطرح وثيقة متكاملة لا يُخاطب فيها جمهورًا بل مجتمعًا كاملاً...

واحدة من أذكى فقرات الكتيّب برأيي كمراقب هي تلك التي تربط بين مفهوم "الشورى" في التراث و"الديمقراطيّة الحديثة" بوصفها ممارسة عقلانية ومؤسسيّة. هنا يتوضح الكثير، لا تجد صراع حضارات بل بناء حضارة سياسية جديدة تستقي من منابعنا الدينية والإنسانية وتستند إلى الحوكمة، الشفافية والتعدديّة والعصرنة. هي ليست مجرد دعوة إلى العودة إلى "الأصل" بل هي عودة إلى "الروح" التي فقدناها في زحمة السلاح والاحتكار والاصطفاف الأعمى.

ماذا عن الشباب؟ هؤلاء الذين صرخوا "كلّن يعني كلّن" ثم تُركوا وحدهم على قارعة الانهيار؟ الكتيّب لا يكتفي بالاعتراف بأهميّتهم. بل يقدّم منصّات فعلٍ حقيقي لهم أكاديميّات، مجالس، سياسات دمج، تحوّل رقمي وتمثيل حقيقي لا رمزي. وهنا أعترف كمن واكب تحوّلات الشباب اللبناني منذ التسعينات أنني رأيت في هذا النص شيئًا لم أره في الأحزاب الأخرى، من إحترام لعقول الشباب واعتراف بأنهم ليسوا "حالة انتخابيّة" بل مشروع دولة لهم قائم بذاته.

اللبنانيون في الخارج... الذين ضُربت بهم الأمثال في النجاح والتفان، الذين يُنتظرون فقط عند كل استحقاق انتخابيّ ليُقال لهم "صوّتوا للوائحنا".. الكتيّب يُعيد تعريفهم فهم ليسوا امتدادًا جغرافيًّا بل امتداد سيادي. هم شركاء في بناء السياسات، في الاستثمار، في التعليم، في البحث، في التخطيط لا مجرّد جيب يضخّ الدولار.

في فصل قد يكون الأكثر تأثيرًا وجدلاً يطرح الكتيّب "الجهاد المدني" كخروج من اليأس والهوان وكإطار أخلاقي عمليّ لبناء الدولة. هو جهاد ضد الكسل الذهني وضد ثقافة "الواسطة والزبائنيّة" وضد هزيمة الذات والخضوع للهوان وهو مقاومة سلبيّة ضد سلطة السلاح والمال وضد العصبيّة والاصطفاف. وقد وجدت نفسي هنا أصفّق بصمت لأن من يجرؤ على القول إن "السياسة تبدأ من إصلاح الذات" المنسجمة مع قضاياها في زمن المزايدات هو فعلاً يملك مشروعًا مختلفًا.

في الفصل الأخير يستعرض الكتيّب بجرأة رمزيّات الحزب.. القبضة اللبنانيّة الخضراء بوشاحها الأحمر، الأرزة مع شهاب عبور الزمن تتكامل فيه نجوم مدنيّة التنوع الخمسة والهلال... لكنّه لا يقع في فخّ الرمزويّة الفارغة، بل يستخدم هذا التشكيل ليبني "راية"، راية لا تنتمي إلى زعيم أو متمول أو دولة خارجيّة بل لكل من يؤمن أن لبنان وطن القيم الجامعة يستحقّ أكثر من "العيش على الهامش والتبعيّة العمياء".

لماذا أكتب هذا؟ لأن هذا الكتيّب ليس فقط وثيقة حزب بل دعوة جماعيّة لتفكيرٍ جديد، يدفعنا للإستفادة من هذا الجهد المميّز لخلق حالة عدوى ايجابيّة نحتاجها جميعًا لتعيد صياغة كل الموروث... إنه أكثر من مانيفستو وأعمق من كتيّب انتخابي.. هو دعوة إلى عقلٍ لبنانيّ جديد، شجاع، مدنيّ ومؤمن بالتغيير من الداخل لا من الخارج...

لا أعلم إن كان حزب الوسط سيصل إلى البرلمان، لكنني أعلم شيئًا واحدًا... إذا وصلت أفكار هذا الكتيّب إلى الناس فلبنان أمام فرصة أخيرة حقيقية، فرصة للعبور من دولة الامتيازات... إلى دولة الإنسان ووطن الرسالة...

المقدّمة:

تآكل مفهوم العمل الحزبي في لبنان خلال العقود الأخيرة حتى بات مرادفًا للفوضى، المحسوبيّة والغلبة الميليشياويّة. فقد انزلقت معظم الأحزاب لا سيّما تلك التي خاضت الحرب الأهليّة نحو ممارسات فرضتها مرحلة الانتقال من الميدان العسكري إلى السلطة السياسيّة من دون مراجعة شرعيّتها أو تطوير آليّاتها المؤسّساتيّة.

هكذا اكتسبت هذه القوى شرعيّة الأمر الواقع نتيجة ربط هيمنتها العسكريّة على الشوارع والأحياء بهيمنتها على ادارات الدولة وقرارها السياسي والمالي والإقتصادي، وارتباطها بمحاور إقليميّة تجاوزت الإرادة والقرار الوطني. فتشوّهت صورة الحزب في الذهنيّة العامّة وبات يُختزل بالحركة المسلّحة أو التيّار الزبائني لا بالمؤسسة الديمقراطيّة المدنيّة. بدل أن يكون الحزب أداة لتنظيم الطاقات الشعبيّة والمشاركة السياسيّة تحوّل إلى واجهة مذهبيّة مسلّحة تستقوي بالمال والسلاح وتُقصي كل من يطمح بتغيير وطني حرّ.

مع هذا الانحراف، انكفأ أصحاب الكفاءة والنزاهة وغابت الأخلاقيّة العامّة وتشوّه المعنى الحقيقي للسياسة كعمل نبيل مرتبط بالصالح العام. فتراجعت ثقة الناس وسقطت المشاركة السياسيّة في مستنقع الولاء للزعيم لا للوطن.

تكرّس هذا الانحدار بعد اتفاق الطائف الذي كان من المفترض أن يشكّل لحظة تأسيس دستوري جديد فإذا به يتحوّل إلى فرصة ضائعة. استُبدلت روحه الإصلاحيّة بما يُعرف بـ"الاتفاق الثلاثي" بين أمراء الحرب برعاية أمنيّة سياسيّة سوريّة مباشرة. فحلّ الشحن الطائفي محلّ الحوار وتمّ خنق الحياة الديمقراطيّة بشعارات شعبويّة واستُبعدت النخب من رجال دولة وقوى وطنيّة وضُربت المؤسسات.

وهكذا تأسّس شكلٌ جديد من "الحكم المطلق الميليشياوي" تسود فيه سلطة الأمر الواقع تحت عناوين المقاومة والطائفة والحقوق بينما تُنهب مؤسّسات الدولة وتُهدر مقدّراتها.

وفي غياب أي مشروع بديل تكفّل الإعلام المموّل بتعميم التجهيل السياسي وتكريس التبعيّة العمياء، فصار الارتباط بالزعيم والخارج هو القاعدة بينما تمّ تحييد مفاهيم المواطنة والمصلحة العامّة والعمل السياسي الرصين.

لقد نشأ نظام محاصصة طائفيّة هجينة جمع بين الامتيازات الموروثة عن الانتداب الفرنسي والمنطق الميليشياوي الذي فرضه نظام الأسد عبر ميليشياته تحت مظلّة ما عُرف بـ"تحالف الأقليّات" وهو تحالف غذّى الهويّات القاتلة وساهم في تهميش الكفاءات ومنع قيام الدولة الطبيعيّة الحديثة بعد عزل لبنان عن كيانيته ودوره.

اليوم، نحن أمام تحوّل تاريخي غير مسبوق..

- نظام الامتيازات الطائفيّة ينهار
- منظومة المحاصصة والهيمنة تتفكّك
- النفوذ الإقليمي الذي شوّه الدستور تراجع
- وتحالف الأقليّات يفقد وظيفته الإقليمية والدولية.

ومع الانهيار المالي والاقتصادي والمؤسّساتي منذ العام 2018 بات اللبنانيّون يواجهون أسئلة وجوديّة من نحن؟ كيف نحكم أنفسنا؟ وأي لبنان نريد؟

لا يُجاب على هذه الأسئلة بشعارات غاضبة أو انفعالات موسميّة بل بمشروع سياسي متكامل يعيد اللبنانيين إلى دولتهم، دولة لا تُختزل بالسلطة بل ترعى، توحّد، تنظّم وتضمن الحقوق.

ولأنّ الأحزاب هي الأداة الطبيعيّة في الأنظمة الديمقراطيّة لبناء الدولة وتجديد النخب ومأسسة التمثيل فإن لبنان لن ينهض من دون أحزاب جديدة مدنيّة، مؤسساتيّة، تُمثّل قيم الشعب وتعيد تعريف السياسة من منطلق وطني لا فئوي ومن منطق المشاركة لا الغنيمة.

انطلاقًا من هذا الوعي يأتي تأسيس "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" كواجب سياسي وأخلاقي وتاريخي. فهو ليس ردّ فعل بل مشروع تأسيسي بديل يهدف إلى:

- استعادة معنى الحزب كمؤسّسة ديمقراطيّة
- بناء كوادر قادرة على قيادة الشأن العام ضمن قواعد الدولة الدستوريّة الطبيعيّة
- وتجديد الحياة السياسيّة اللبنانيّة بالمعرفة والمشاركة لا بالتعصب وبالوراثة والخطابات الفئويّة.

هذا الحزب لا يستنسخ الماضي ولا يناصب أحدًا العداء بل يقدّم رؤية تأسيسيّة جديدة تنطلق من المعرفة لتصل إلى التنظيم وتُترجم عبر مشروع دولة طبيعيّة مدنيّة راعيّة وعادلة.

ففي مواجهة آليات المنظومة السابقة من المال والسلاح والطائفيّة ننطلق نحن من إيمان عميق بأن اللبنانيين يستحقّون أكثر، وبأنهم يملكون المؤهّلات الكاملة لبناء دولة تُشبههم، دولة مستقلة عن زعامات العصبيات والمحاور.

ومن هذا المنطلق يُشكّل هذا الكتيّب مقدّمة تأسيسيّة تشرح رؤيتنا وتعرض ثلاث ركائز تشكّل فلسفة "حزب الوسط":

1. العمل الحزبي كأداة لبناء الدولة الدستوريّة الديمقراطيّة المؤسساتيّة
2. العمل الحزبي كرافعة لتحديث الإدارة العامّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة
3. العمل الحزبي كمسار لصياغة هويّة مواطنيّة مسؤولة، مُنتميّة وحُرّة.

ندعو القارئ إلى التفاعل النقدي البنّاء مع ما نطرحه فنحن لا نزعم امتلاك الحقيقة، لكنّنا نؤمن أنّ ساعة الحقيقة قد حان وقتها... والتأسيس يبدأ هنا.

القسم الأول: مفاهيم العمل الحزبي والميليشياوي و... حزب الوسط

الفصل الأول: ما بعد 1992 من "سلام الطائف" إلى "انهيار الدولة"

1- **نظام الامتيازات والزبائنيّة:** تفكيك الدولة باسم الطائفة... حين وُقّع اتفاق الطائف في خريف عام 1989 اعتقد كثيرون أن لبنان دخل مرحلة الاستقرار المؤسّساتي وأن الحرب الأهليّة أصبحت خلفه. لكنّ التطبيق الانتقائي لبنوده واستمرار الهيمنة الأمنيّة لنظام الأسد على القرار السياسي والإداري عطّلا إمكانيّة بناء دولة ديمقراطيّة حديثة، فبدل أن يُترجم الطائف إلى:

- قانون استقلاليّة فعليّة للسلطة القضائيّة
- إلغاء منهجي للطائفية السياسيّة عبر تطبيق المادة 95
- تطبيق المادة 22 لإستكمال السلطة التشريعيّة عبر إنشاء مجلس شيوخ يضمن حقوق الطوائف ويهتم بمعالجة القضايا المصيريّة (الدفاع، السياسة الخارجيّة، تعديل الدستور)
- اعتماد لامركزيّة متوازنة بعد إعادة تقسيم المحافظات...

تحوّل لبنان إلى نظام امتيازات طائفيّة حيث تقاسمت القوى الميليشياويّة الطائفيّة غنائم الدولة ومؤسّساتها.

أُسّس نظام يُكافئ الولاء الطائفي بالخدمات ويعاقب المستقلّين بحجب الحقوق ويعيد إنتاج التبعيّة السياسيّة عبر شبكات من الزبائنيّة والمحسوبيّة. فتمّ "خصخصة الدولة" لمصلحة الطوائف، وسيطرت الزبائنيّة على ايرادات الوزارات وتحوّلت الإدارات العامة إلى أسواق زبائنيّة الوظائف تُمنح بالولاء الميليشياوي السلطوي لا بالكفاءة. وهكذا، سقط مفهوم الدولة كضامنة للمساواة أمام القانون وصار المواطن محرومًا من حقوقه إلا عبر "واسطة" الزعيم.

2- **صعود الميليشيات المقنّعة وتحالف المال السياسي:** مع تعاظم دور القوى المسلّحة السابقة التي لم تُحَلّ كما ينصّ الطائف بل أعادت تموضعها داخل المؤسّسات، نشأ نمط جديد من "الميليشيا السياسيّة". تخلّت هذه القوى عن البزة العسكريّة لكنها احتفظت بالبُنى التنظيميّة والخطاب التعبوي وأعادت إنتاج نفسها كأحزاب تتحكّم بالمفاصل الأمنيّة والإداريّة.

في موازاة ذلك، ظهرت قوى أخرى استخدمت المال السياسي كوسيلة للنفوذ وارتبطت بمصالح احتكاريّة ريعيّة فتحقّق تحالف خطير بين زعامات الطوائف وكارتيلات المال. هذا التحالف الهجين أسّس نظامًا يتشكّل من "ميليشيات مقنّعة" ترتدي عباءة الدولة وتعمل بمنطق العصابات لتفرض شروطها على القرار العام، تعيق الإصلاح وتمنع المساءلة.

أُحكمت السيطرة على الإعلام والقضاء والأجهزة الأمنيّة وتحوّلت الحياة النيابيّة إلى غرف مغلقة لتقاسم الصفقات وتثبيت الولاءات الطائفيّة.

3- **فشل نموذج المحاصصة الطائفي في إنتاج الدولة:** لم يكن فشل النموذج الطائفي المحاصصاتي عرضًا بل نتيجة حتميّة لمسار ألغى الكفاءة لصالح الولاء وهمّش الفكرة الوطنيّة لصالح العصبيّة المذهبيّة وامتداداتها الخارجيّة، فمن خلال هذا النموذج:

- استُنزفت موارد الدولة
- تفكّكت سلطاتها
- وظهرت "دويلات" داخل الطوائف تحكم جمهورها بمنطق الوصاية والتعبئة المرتبطة بالمحاور الخارجيّة لا المواطنة.

ليُتَرجم هذا الفشل في سلسلة انهيارات بنيويّة هي:

- عجز في الخدمات العامة الأساسية

- انهيار في السياسة الماليّة والنقديّة وسرقة موصوفة لأموال المودعين
- ضرب لاستقلال القضاء
- عجز في بسط السيادة وبناء مؤسّسات القرار والدفاع الوطني المستقل.

لم يكن مفاجئًا الانهيار المصرفي المالي الذي تفجّر في 2019 بل أتى تتويجًا لمسار طويل من السياسات الزبائنيّة والريعيّة الفاسدة التي حكمت البلاد منذ الطائف.

لقد وصلنا إلى لحظة الحقيقة، هذا النظام لا يمكن إصلاحه من داخله ولا يمكن الاستمرار في ترقيعه. فإمّا أن نبادر إلى تأسيس نظام سياسي جديد قائم على المواطنة والدستور والمؤسّسات أو نستسلم لانهيار الدولة وزوال الهويّة الوطنيّة الجامعة.

ومن هنا تبرز الحاجة الملحّة إلى تأسيس حزب جديد لا يُعيد إنتاج المنظومة بل يُقدّم مشروعًا بديلًا متجذّرًا في قيم الديمقراطيّة، المعرفة والمشاركة والرؤية الدستوريّة ويكون مستعدًا لقيادة معركة إعادة بناء الدولة من جذوره.

الفصل الثاني: الانهيار الكبير من سقوط الليرة إلى سقوط الشرعيّات

1- **الانهيار المصرفي والمالي 2018-2020 ونهاية نموذج اقتصاد الريع:** بدأت تتّضح أواخر العام 2018 ملامح الانكشاف المالي تدريجيًا، تراجع احتياطي مصرف لبنان، تفاقم العجز، توقّف تدفّق الرساميل واتّسعت الهوّة بين الأرقام المُعلَنة وواقع الماليّة العامّة. لكن الانفجار الفعلي حصل في خريف 2019 مع الانهيار شبه الكامل لليرة اللبنانيّة وسقوط النظام المصرفي الذي كان يُقدَّم كـ"الركيزة الأخيرة" للاستقرار الشكلي. ثم جاء انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، ليقضي على ما تبقّى من الهيكل الاقتصادي. بهذا انهار عمودا الاقتصاد اللبناني النظام المصرفي والمرفأ.

لكنّ ما جرى لم يكن أزمة تقنيّة أو سيولة عابرة بل انهيارًا جذريًّا لنموذج اقتصادي سياسي بُنِي على مدى ثلاثة عقود يستند إلى:

- الاستدانة المفرطة والفساد البنيوي
- غياب السياسات الإنتاجيّة والحوكمة الرشيدة
- تواطؤ مصرف لبنان مع المصارف التجاريّة
- تكريس الريع المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي.

سقطت العملة وسقط معها قناع الدولة. لكن الأخطر كان انهيار شرعيّة منظومة رهنت الدولة في سبيل استدامة سلطتها، لم تعترف هذه المنظومة بفشلها بل مارست الإنكار المنظّم، فسرقت ودائع الناس بتعاميم صوريّة ووزّعت الخسائر على الفئات الأضعف بينما حافظت على امتيازات أصحاب القرار.

2- **أزمة الثقة بين المواطن والدولة والسقوط الصامت للشرعيّة:** إذا كان الانهيار المالي قد فجّر النقمة فإن السقوط الأكبر تمثّل في سقوط الثقة، فلأوّل مرة منذ الحرب شعر المواطن أنّه يعيش في بلدٍ بلا أمان بلا مؤسّسات وبلا مستقبل. الدولة التي يُفترض أن تكون الإطار الجامع... اختفت!

تبدّدت الصورة الوهميّة التي رُوّجت منذ 1992 وتبيّن أن ما أُسِّس لم يكن اقتصادًا إنتاجيًّا بل واجهة ماليّة لسلطة استيلاء مُمنهج. سقطت المرجعيّة الاقتصاديّة ثم السياسيّة ثم القضاء...

بات اللبناني يسأل "ما معنى الدولة أصلًا؟" وذلك حين يعجز عن سحب مدّخراته، تأمين دواء أو كهرباء، اللجوء إلى قضاء عادل أو حتى تسجيل ابنه في مدرسة رسميّة. لقد تآكلت شرعيّة الدولة لا بالحرب بل بفعل الخيانة الداخليّة، فقدان الكفاءة والمحاسبة، تآكل الصدقيّة وتحويل المؤسسات إلى أدواتٍ لتغطية الجريمة السياسيّة.

3- **الانتماء بين العاطفة والانخراط السياسي:** نحو مواطنة متكاملة في دولة المعرفة والمشاركة، في قلب مشروع "حزب الوسط" تقع إعادة تعريف الانتماء. لطالما تم تضخيم "حب الوطن" في الخطاب السياسي على حساب الانتماء العقلاني للدولة. فاستُخدم كأداة عاطفية لتعزيز الانقسامات، بينما تُركت الدولة عرضة للتجويف والتهميش. في رؤيتنا، الانتماء لا يُبنى بالعاطفة وحدها بل يتجسّد في المواطنة الفاعلة التي تجمع بين:

- الانتماء للوطن: شعور وجداني عميق عنوانه الارتباط بالهوية الثقافيّة، الذاكرة الجماعيّة، الأرض والناس
- الانتماء إلى الدولة: علاقة عقلانيّة قانونيّة مع مؤسّسة دستوريّة شرعيّة تضمن الحقوق وتُحَمّل المواطنين مسؤوليّاتهم ضمن عقد اجتماعي عادل.

من هنا نرفض اختزال الدولة إلى آلة بيروقراطيّة أو سلطة وصاية، فالدولة في فلسفتنا هي:

- مؤسّسات دستوريّة مستقلّة وشفّافة
- جهاز مدني عصري يُبَسّط الإجراءات ويحارب التعقيد والفساد
- أداة لتحقيق العدالة الاجتماعيّة من خلال المساواة لا المحاصصة
- كيان يحترم الإنسان كمواطنين لا كعنصر في طائفة أو تابعة لزعيم.

لكن هذا المشروع لا يقوم في فراغ، فثمّة نظام مضاد يعمل كفيروس داخل جسد الجمهوريّة ويمنع أي تحوّل ديمقراطي:

- سلطة الامتيازات الطائفيّة التي تصنّف المواطنين درجات
- سلطة محاصصة المال والسلاح التي تختطف الدولة وتحولها الى آداة كسب

لذلك، يتطلّب مشروع "حزب الوسط" إطلاق برنامج مزدوج:

أ. تعزيز الانتماء العقلاني للدولة عبر التربية والمشاركة السياسيّة وطرح المشاريع الإنقاذيّة

ب. وتفكيك منظومة الامتيازات والفساد تمهيدًا لتطبيق "الطائف بروحه الدستوريّة" لا باختزاله الطائفي.

نحن لا نطلب من الشباب أن يتخلّوا عن حبّ الوطن بل أن يحوّلوه إلى مبادرة، معرفة وشراكة. فدولة المعرفة لا تُبنى بالعاطفة بل بالفعل الديمقراطي بالعقد الاجتماعي والمشاركة الواعية.

4- **تفكك العقد الاجتماعي وتضييع معالم الدولة ومؤسّساتها:** العقد الاجتماعي هو الضمانة غير المكتوبة التي تربط المواطن بالدولة "نعم أُطيع القانون، أدفع الضرائب ولكن مقابل أمن، تعليم، صحّة وعدالة".

لكن في لبنان هذا العقد انهار، الدولة لم تعد تلبّي الحدّ الأدنى من وظائفها والمواطن لم يعُد يشعر أنه شريك في الوطن. ساد شعور بالخذلان وظهرت "هويّات بديلة" طائفيّة، مناطقيّة، حزبيّة واغترابيّة.

أصبحت الدولة هي الغائب الأكبر... فلا إداراتها متاحة ولا الحقوق مضمونة ولا مؤسّساتها تعمل:

- معاملة بسيطة في الدوائر العقاريّة تتطلّب سنوات، وتعقيدات دوائر تسجيل السيارات تستدعي الفساد لحلها
- وزارة التربية منهارة والصحّة مفكّكة وعشرات الصناديق الضامنة عاجزة
- الأجهزة الأمنيّة في حالة شلل والبيروقراطيّة تزداد تعقيدًا وفوضى.

لقد تفتّت العقد الاجتماعي بفعل ثلاثيّة قاتلة:

- عجز الدولة عن الرعاية
- غياب المساءلة والمحاسبة
- وانعدام الثقة بأي إصلاح يصدر عن المنظومة الحاليّة.

لا تكفي الترقيعات... المطلوب إعادة تأسيس العقد الاجتماعي اللبناني بوضوح على قاعدة المواطنة والمساواة استنادًا إلى الدستور وميثاقيّة مقدمته الجامعة وتطبيق الطائف.

لكن الدول لا تُبنى بالبيانات بل بقوى سياسيّة جديدة تمتلك الرؤية، الهيكليّة والشجاعة الأخلاقيّة لتعيد ربط اللبنانيين بدولتهم.

من هنا يرى "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" أن الخطوة الأولى نحو استعادة الدولة تبدأ بإعادة بناء الثقة بالعمل البناء لا بالخطاب، وبتأسيس أدوات العمل الديمقراطي الفعلي وفي طليعتها الحزب المدني الوطني المستقل والجامع.

الفصل الثالث: الفراغ في الساحة السنيّة فرصة ومسؤوليّة

1- **انسحاب تيار المستقبل:** نعمل لتجاوز النتائج الإرتداديّة والفراغٌ بلا بديل... شكّل إعلان الرئيس سعد الحريري انسحابه من العمل السياسي وما تبعه من تجميد تيار المستقبل لحظة فراغ سياسي غير مسبوقة في تاريخ الطائفة السنيّة الحديث. فمنذ عام 2005 شكّل التيار مظلّة التمثيل السني الأساسي في السلطة. لكن انسحابه المفاجئ ترك الساحة السنيّة مكشوفة تُعاني من الانقسام والتراجع والانكفاء. مع ذلك لم يكن هذا الانسحاب نتاج لحظة بل نتيجة تراكمات في بنية التيار نفسه، الذي عجز عن التحوّل إلى حزب مؤسّساتي وظلّ يدور في فلك الزعامة الشخصيّة والولاءات الظرفيّة ودخول شراكات السلطة مع منظومة محاصصة المال والسلاح، من دون بناء رؤية تربط

الانتماء الوطني بالتمثيل الطائفي عبر مشروعٍ مؤسساتي يُعيد الاعتبار للدولة، تتوزع الساحة السنيّة اليوم بين:

- بقايا تيار المستقبل
- الجماعة الإسلاميّة
- الأحباش
- الناصريين والقوميين واليساريين
- بعض أتباع الأحزاب الطائفية
- شبّان 17 تشرين
- رجال أعمال ومتمولين جدد...

لكن الغالبية الصامتة تبقى من المستقلين غير المنتمين لأي جهة. الخطورة تكمن في صعود مجموعات تنشأ بلا رؤية، بعضها ذو ارتباطات مشبوهة تعيش على تلقينٍ سطحيّ دينيّ أو سياسي تُصادر حق التفكير الحر وتُحاصر المثقفين وتحوّل الدين إلى أداة تكفير وعزل للكفاءات الفكريّة بدل أن يكون فضاءً للاجتهاد والانفتاح والعمل المشترك.

إن غياب البديل فتح الساحة أمام مشاريع خارجيّة وهويّات متصارعة لا تبني تمثيلًا بل تُعمّق التشظي، وهنا تتضاعف الحاجة إلى حزب مدني وطني يُعيد ترتيب البيت السنّي ضمن الإطار اللبناني الجامع لا على أطرافه (س. ح. عاكوم، 2023).

2- **المظلوميّة السنيّة بين حقيقة التجاهل وخطر الاستثمار:** لا يمكن تجاهل شعور شريحة واسعة من السنّة بأنّهم تعرّضوا للتهميش التدريجي خاصة بعد سنوات من شراكة مرتبكة مع سلطة الميليشيات. لقد وجد السنّة أنفسهم في دولة مخطوفة لا تُكافئ الاعتدال ولا تحترم مبادئ الشراكة بل تبتلعها. شعار "العبور إلى الدولة" الذي رفعه كثيرون سقط أمام واقع دولة لا تعمل إلا وفق ميزان قوى أمر الواقع المسلّحة وارتباطاتها. واعتبر

البعض أن ثورة 17 تشرين رغم وطنيتها، اكتفت بإسقاط الحريري دون إسقاط شركائه الأقوى ممّن يشكّلون "الدولة العميقة" ومراكز التحكم الفعلي.

فالمطلوب اليوم ليس ردّ الاعتبار العاطفي بل تحويل هذا الغضب إلى مشروع قيادة وطنيّة جامعة. فالساحة السنّية رغم الإحباط وعدم وجود توازن في المؤسسات الإعلاميّة، الماليّة، الصحيّة، التربويّة، مع وجود تسهيلات عند الطوائف الأخرى تحقق تطلعات الشباب بالتعليم الجامعي والوظائف تؤمنها مؤسسات مرتبطة بدول خارجيّة. فالساحة السنيّة تمتلك ما لا تمتلكه الطوائف الأخرى من صدق الإنتماء الى مشروع الدولة الطبيعيّة وليس لديها أي مشروع آخر، هذا المنطق يستوعب الجميع وتمنح الطائفة دور الحاضنة لا اللاعب المنعزل الحاقد على الآخرين، إذًا نعتبر أن هذه المظلوميّة:

- حقيقيّة: لأن طائفة خرجت من السلطة بلا ضمانات ووجدت نفسها تسند إلى (وهم الدولة) تؤمن به لوحدها ولا يمكن أن تُلتَمس الدولة الطبيعيّة التي تؤمن بها
- ومركّبة: لأنّها استُثمرت في خطاب الضحيّة لا في مشروع القيادة للعبور الى مشروع الدولة التي يحتاجه الجميع.

لذلك نجد أن الخطر مزدوج:

أ. تحوّل المظلوميّة إلى غضب غير عقلاني يُنتج تطرفًا أو عزلة

ب. أو تحوّلها إلى أداة في يد مشاريع خارجيّة تُصَفي الحسابات فوق أرض الوطن.

من هنا، تكمن الحاجة إلى تحويل هذه المشاعر إلى طاقة تأسيسيّة لمشروع بناء الدولة الدستوريّة الديمقراطيّة الراعية على قاعدة المدنيّة الجامعة وغنى التنوّع الذي تؤمن به هذه الطائفة وتحمله في وجدانها وتاريخها (س. ح. عاكوم، 2025).

3- **تفكّك النفوذ السوري وانكشاف بنيته الأمنيّة الإيديولوجيّة:** على مدى نصف قرن نجح نظام الأسد في توظيف موقعه الجغرافي وقوّته العسكريّة للهيمنة على القرار

اللبناني، ليس فقط عبر التدخّل العسكري بل من خلال شبكة استخباريّة أمنيّة حزبيّة تغلغلت في مفاصل الدولة اللبنانيّة منذ منتصف السبعينات. استندت هذه الهيمنة إلى عقيدة أمنية وظيفيّة ترى في لبنان ساحة تابعة لا دولة شقيقة تغذيها شبكة تبييض أموال، فحوّلت سيادته إلى واجهة ومؤسّساته إلى أدوات لخدمة نظام "سوريا الأسد".
أسّس النظام ما عُرف بـ"تحالف الأقليّات"، غذّى الخوف المتبادل ونشر الكراهية المقدّسة وساهم في تشويه المذهب السنّي عبر دعم تيارات متطرّفة أو سطحية لتُقصي أهل الفكر وتحاصر المستقلين وتفرغ الطائفة من جوهرها العقلاني التاريخي بوصفها تحمل أمانة "مذهب الأمة الجامع". وباسم مقاومة إسرائيل وحماية القضية الفلسطينيّة دعم هذا النظام وأتباعه سياساتٍ وممارسات تتناقض تمامًا مع القيم الوطنيّة والإنسانيّة. وأسهم في تهجير، تهميش، ملاحقة وقتل قيادات فكريّة ودينيّة معتدلة كانت قادرة على لعب دور وطني جامع (س. ح. عاكوم، 2025).

غير أنّ هذه السيطرة بدأت تتلاشى مع انسحاب الجيش السوري عام 2005، وانكشفت بالكامل بعد اندلاع الثورة السوريّة عام 2011 ثم تصاعدت العزلة الإقليميّة والدوليّة للنظام وصولًا إلى سقوطه الأخير، وتقدّمت قوى الثورة لتستولي على السلطة، واعادت العلاقة الوطيدة بين الشعب وحكامه وبدأت مرحلة الإنفتاح على العالم وإعادة بناء هويّة سوريّة الشام الوطنيّة الجامعة.

ورغم تراجع السيطرة المباشرة لا تزال آثار العقيدة الأمنيّة السوريّة حاضرة في بنية النظام اللبناني من خلال أدوات سياسيّة وذهنيّة وماليّة أعلاميّة، تستبطن منطق "الراعي التابع" وتُعطّل فكرة السيادة الحقيقيّة وهي بمثابة الفيروس الألكتروني المعطل للبرامج الحقيقيّة.

4- **انهيار تحالف الأقليّات ومنطق التبعيّة:** ارتكز "تحالف الأقليّات" على سرديّة تبريريّة أنّ الأقليّات الدينيّة والسياسيّة مهدّدة في المشرق وتحتاج إلى قوّة خارجيّة تحميها

من الأكثريّات. ومن هنا بُني نموذج قائم على الخوف الطائفي، الاستنجاد بالخارج وتغليب الولاء للهويّة المذهبيّة على الانتماء الوطني.
لكن ومع تغيّر التحالفات الدوليّة والإقليميّة منذ العام 2018 وسقوط المبرّرات الجيوسياسيّة التي استُخدمت لتبرير دور النظام السوري انهار هذا التحالف تدريجيًا.

لقد سقطت الأسطورة، لا "سوريا الأسد" ضمانة الأقليّات ولا منطق التحالف المذهبي قادر على إنتاج دولة. وحدها العدالة الإجتماعيّة من يحمي جميع المكونات. ومع سقوط نظام الأسد وانفتاح الإدارة السوريّة الجديدة على إعادة بناء الهويّة الوطنيّة الجامعة انتهت الحاجة إلى الوصايّة الأمنيّة القديمة وباتت القوى المرتبطة بها داخليًا في موقع الارتباك أو الانعزال أو العجز عن صياغة أي خطاب جامع. لقد تبيّن بما لا يقبل الشك أنه لا يمكن بناء دولة عبر تحالف أقليّات ولا حماية التنوّع من خلال الخوف من الأكثرية ولا استقرار يحققه وهم الحماية الخارجيّة.

5- **الإسلام السنّي والمدنيّة المنوّرة:** خلافًا للصورة النمطيّة التي سُوّقت عن الإسلام السنّي فإنّ تاريخ الطائفة في لبنان هو الأقرب إلى المؤسّسة، القانون والاجتهاد المستقل. منذ الإمام الأوزاعي أعيد انطلاق الإسلام السنّي في المشرق كفقه الفكر المنطقي، الحريّات واستقلاليّة الرأي ورفض التبعيّة، وذلك وفق قواعد أسس علميّة واضحة ليكون أكبر من أي سلطة سياسية مرحليّة. هذا ما شكّل عصبًا مدنيًّا جامعًا لا طائفيًا منعزِلًا، استثمر في التنوّع بدلًا من أن يخافه. وُلدت منهجيّة الأوزاعي الفكرية ومذهبه في بيروت وانتشرت في كل المشرق وصولًا للأندلس وهي تجسيد لعقلٍ مدنيّ يرفض العصبيات الجاهلة "دعوها فإنها منتنة"، يؤمن بالدولة العادلة الراعية والمؤسّساتيّة.

لذلك، فإن ارتباط الطائفة السنيّة بفكرة الدولة ليس طارئًا بل امتداد طبيعي لمسارها الفكري والسياسي. هذا ما يجعل من حزب الوسط امتدادًا حيًّا لهذه المدرسة، ويمكن

القول إن عُمر هذا الحزب في لبنان يتجاوز 1300 سنة وكل ما نقوم به هو تظهيره بلغة الحاضر وأدوات العصر (س. ح. عاكوم، 2025).

تتطلّب المرحلة المقبلة خطابًا جديدًا لا زبائنيًا يُقايض الحقوق بالخدمات، وهو ليس انعزاليًا يكتفي بالشكوى والانكفاء بل خطابًا يعترف بالخصوصيّة دون أن يُحوّلها إلى عزلة، يندمج في الكيان اللبناني دون أن يذوب في خاصيّة غيره، يطالب بالعدالة عبر المؤسسات ومعاييرها لا من خارجها.

وهذا الخطاب لا يُبنى إلا في أطر حزبيّة مدنيّة حديثة تملك الجرأة والوضوح والعمق الفكري والسياسي، يعرف كيف تنقل الطائفة من التمثيل العاطفي إلى التمثيل الدستوري المسؤول. من هنا يُمثّل "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" مشروعًا تأسيسيًا لإعادة صياغة علاقة الطائفة بالدولة على قاعدة المدنيّة المتنوعة والانفتاح والشراكة بعيدًا عن التبعيّة، توظيفات المحاور الإقليميّة أو الانكفاء المظلومي.

إنّها مسؤوليّة تاريخيّة لإحياء الكيانيّة الوطنيّة والنهوض بلبنان ومواكبة عواصف التغيير في الإقليم وتأكيد الدور الإيجابي الذي تستطيع أن تؤدّيه الطائفة السنيّة بوصفها ركيزة مشروع الدولة لا طائفة في بازار المحاصصة، وتسعى لإيجاد وتظهير نموذج جديد في الخطاب القيَّمي الوطني تقتدي به باقي المكونات.

6- **حزب الوسط كمشروع وطني بديل:** في هذا المشهد المتحوّل، يظهر "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" كإطار تأسيسي جديد يعيد بناء الحياة السياسيّة على قواعد:

- المساواة بين المواطنين
- التعدّد أو التنوع المنفتح على الشراكة
- الولاء الحصري للدولة

– والدستور الذي يفسر وفق قيم ميثاقيّة مقدمته مصدرٍ وحيد للشرعيّة.

هذا الحزب لا يخوض معركة باسم طائفة ضد أخرى بل يُؤمن أن الحماية الحقيقية لا تأتي من الخارج ولا من السلاح بل من دولة عادلة، مدنيّة، دستوريّة تحمي الجميع بلا استثناء. فلسفة الحزب تقوم على كسر معادلة الابتزاز السياسي "إمّا أن تخضع لمحور أو أن تُتّهم بالعداء".

ويطرح بديلًا وطنيًا واضحًا لا ولاء للخارج، لا تبعيّة لطائفة ولا انغلاق في الهوية بل مشروع تأسيسي شامل لبناء الدولة اللبنانيّة الطبيعيّة الجامعة.

إن "حزب الوسط" لا يُعادي أحدًا لكنه لا يخضع لأحد فهو يحترم جميع المكوّنات، يراهن على الوعي والمعرفة لا على الغرائز والخوف ويدافع عن التعدّديّة كقيمة وحاجة ولا يقبل بالتفرد السادي كعُرف سياسي.

لقد سقطت العقيدة الأمنيّة وانهارت تحالفات الوصاية والفرصة اليوم متاحة أمام اللبنانيين والسُنّة خصوصًا لأن يُعيدوا صياغة دورهم في عقدٍ سياسي جديد لا يقوم على الخوف من الآخر بل على الثقة بالذات، بالدولة وبالمستقبل... و"حزب الوسط" ليس إلا أداة لإطلاق هذا المسار (س. عاكوم، 2024).

الفصل الرابع: لماذا نحتاج حزبًا؟ ولماذا اليوم؟

1- **بين الحزب، التيّار والميليشيا فروقات في الجوهر لا في الشكل:** كثيرًا ما اختلطت المفاهيم في الحياة السياسية اللبنانيّة فتُستخدم كلمات مثل الحزب، التيّار السياسي أو الشعبي، الميليشيا كما لو كانت مترادفات. فيما هي تعبّر عن كيانات مختلفة جذريًا في الجوهر والبنية والوظيفة.

- الحزب هو بنية قانونيّة وتنظيميّة متكاملة تعمل ضمن النظام السياسي تؤمن بالدستور وتحتكم إلى القانون. يمتلك رؤية واضحة، برنامجًا سياسيًا، آليات ديمقراطية داخلية، نظامًا داخليًا، وسائل لبناء كوادر وأجهزة تشاركيّة للتمثيل في الشأن العام.
- أما التيّار فهو غالبًا ما يتشكّل حول شخصية كاريزميّة أو لحظة احتجاجيّة، ويعبّر عن حالة وجدانيّة أو اعتراضيّة، لكنه يفتقر إلى البنية التنظيميّة والمؤسساتيّة. يتمدد سريعًا لكنه ينكمش بسرعة أكبر. أشبه بموجة اجتماعية لا بمشروع سياسي مستقر.
- **أما الميليشيا** فهي النقيض التام للحزب، حتى وإن لبست عباءته كما يحصل مع أحزاب الحرب اللبنانيّة، فهي لا تعترف بشرعية الدولة لا تحتكم للقانون، تفرض إرادتها بالقوّة والسلاح أو الهيمنة المالية، تبني الولاء على الشخص لا الفكرة وتنشئ "دولة ظل" تُرعب المواطن بدل أن تمثّله (Picard, 2023).

من هنا فإن خيار تأسيس حزب مدني وطني لا تيّارًا عابرًا ولا مكوّنًا ميليشياويًا هو الخيار الأخلاقي والسياسي الوحيد القادر على اعادة تقويم الإنحرافات لإحداث نقلة نوعيّة في البلاد.

2- **وظيفة الحزب في النظام الديمقراطي الدستوري:** الحزب السياسي في كل الأنظمة الديمقراطيّة الحديثة هو العمود الفقري للتمثيل الشعبي فهو:

- يحوّل حاجات الناس إلى سياسات عامة
- ينظّم الخلاف ضمن قواعد سلميّة ودستوريّة
- يُنتج النخب من خلال التكوين السياسي
- يُراقب السلطة من موقع المعارضة البنّاءة

– ويقوّي مؤسّسات الحكم من خلال الشرعيّة والكفاءة.

غياب الأحزاب الفاعلة لا يُنتج حيادًا أو توازنًا بل يُنتج احتكارًا للحقيقة، جمودًا في النخب وتسليم الدولة لمن يملك القوّة لا لمن يملك الكفاءة (Pandey, 2024).

في الحالة اللبنانية، حيث حلت الطوائف والميليشيات والزبائنية محلّ الأحزاب كانت النتيجة أن الدولة هشّة، السلطة بلا رأس واحد، الإدارة مشلولة، والمواطن فاقد للثقة والانتماء.

3- **من الحزب إلى الدولة تأسيس لعبور وطني جديد:** إن تأسيس حزب جديد اليوم ليس ترفًا تنظيميًا بل ضرورة وطنيّة وجوديّة تفرضها المعادلة التالية:

– فراغ سياسي بعد تراجع تيارات كبرى
– تفكك الشرعيات التقليدية
– أزمة اقتصادية اجتماعية غير مسبوقة
– وسقوط النظام الذي تأسّس بعد الحرب الأهليّة.

في هذا السياق لا يمكن استعادة الدولة أو بناء عقد اجتماعي جديد إلا من خلال قوى سياسيّة مدنيّة منظمة ذات رؤية وهوية وأدوات. فالدولة لا تُبنى بشخصيّات فردية أو موجات عاطفية بل عبر مشاريع حزبية تمتلك الشرعية الشعبيّة، الهيكليّة القانونية والقدرة التمثيلية. وفي هذا السياق لا يقدّم "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" نفسه كأداة تمكين شخصي أو فئوي بل كإطار تأسيسي لعبور وطني من جمهور الطوائف إلى مواطني الدولة، من ثقافة الزعامة إلى ثقافة الشراكة ومن الانفعال العاطفي إلى الفعل المؤسساتي.

وهذا هو جوهر مشروع "ديمقراطية المعرفة والمشاركة" أن نُنظّم وعينا نُحوّل معرفتنا إلى سياسات وشراكتنا إلى مؤسسات وولاءنا إلى الدولة لا إلى أيّ كيان آخر.

الفصل الخامس: حزب الوسط الهويّة، الرؤية والموقع

1- من هو حزب الوسط؟ وما موقعه في الخريطة السياسيّة اللبنانيّة؟

في زمن الانهيارات وتفكّك المرجعيات وضياع التمثيل يُطلّ "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" كمحاولة تأسيسيّة جادّة لإعادة وصل المواطن بالدولة لا من بوّابة التوازنات الطائفيّة بل من خلال المصلحة الوطنيّة والعدالة الاجتماعيّة والمواطنة المسؤولة. "حزب الوسط" ليس تجمّعًا انتخابيًا ظرفيًا ولا ردة فعل آنيّة بل هو مشروع طويل الأمد يهدف إلى:

- بناء نواة سياسيّة مدنيّة مستقلّة
- استعادة السياسة كفنّ لخدمة الصالح العام
- تكوين كتلة وطنيّة تتجاوز الانقسامات الطائفيّة والمذهبيّة.

في الخريطة السياسيّة اللبنانيّة لا ينتمي "حزب الوسط" إلى أي محور خارجي ولا يساوي نفسه بأي طرف داخلي بل يتموضع كـ:

- قوّة توازن وعبور
- فضاء سياسي مفتوح للبنانيين الذين غادروا أو أُقصوا عن الحياة العامة
- رافعة وطنية جامعة تؤمن أنّ اللبناني لا يحتاج إلى زعيم بل إلى دولة (س. عاكوم، 2024).

أ. **الوسطية كهوية سياسية ومشروع قيمي جامع:** تعتمد أيديولوجيا "حزب الوسط" على مقاربة شاملة Holistic approach توازن بين المصالح، التيارات والانتماءات المختلفة ويسعى الحزب إلى:

- بناء جسور بين القوى السياسية والاجتماعية
- التحرّر من منطق المحاور الخارجيّة

– تبنّي الحوار المستمر وسيلة لتحقيق التوافق والعدالة.

الوسطية هنا ليست مجرّد موقع بين يمين ويسار بل هي خيار بنيوي مرتبط بكيانيّة جامعة لتجاوز التطرف والانغلاق وبناء مشروع دولة المؤسسات الطبيعيّة القادرة على احتضان كل مكوّناتها وتحرير القرار السياسي من التبعيّة العمياء.

ب. الوسط كقوة إنماء ورافعة للطبقة الوسطى: يولي الحزب اهتمامًا محوريًا بإعادة بناء الطبقة الوسطى بوصفها العمود الفقري للاستقرار والازدهار الوطني ويسعى إلى:

– تعزيز الحوكمة الشاملة

– كسر الاحتكار السياسي

– دعم الاستثمار، الابتكار وريادة الأعمال

– تنمية البنية التحتيّة الاجتماعية (تعليم، صحة، إسكان، مواصلات) بشكل عادل ومتاح.

يُؤمن الحزب أن النهوض الاقتصادي لا يكتمل دون سياسات اجتماعية عادلة تربط بين الرفاه، الكفاءة والانتماء. ويعمل على تقليص الفجوة بين الفئات وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى من خلال سياسات تنمية عادلة وديناميّة (س. عاكوم، 2024).

ج. من الخط الثالث إلى الدولة.. فلسفة موقع ودور: الوسطية هنا ليست "منطقة رماديّة" بين أقطاب بل خط ثالث يتجاوز تراث الصراع المزمن ليؤسّس لفلسفة سياسية جديدة محافظة وتغييريّة مبنيّة على:

– المدنيّة الديمقراطية

– القيم المشتركة

– التنوع الإيجابي

– والعدالة الدستورية.

يرى الحزب أن المشروع الوطني لا يمكن أن يُبنى من خلال الانقسام العامودي أو التبعيّة للخارج بل من خلال الإستثمار بغنى التنوع اللبناني الطائفي، المناطقي والثقافي لبناء دولة واحدة جامعة لا طوائف متناحرة.

د. **الوسطية في بعدها الإيماني والقيمي:** الوسطية ليست فقط خيارًا سياسيًا عقلانيًا بل أيضًا منهجًا قيميًا حضاريًا يرتكز إلى أن "خير الأمور أوسطها" (حديث نبوي)، ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾ (البقرة: 143). إنّها عدلٌ، توازنٌ، مقصد ومعيار أخلاقي لرؤية الإنسان، الدولة والآخر، فالوسطية كما نؤمن بها:

- تُعزّز الأمن والسلام
- تقضي على جذور التطرّف أي الفقر، الحرمان، القمع والجهل
- تُرسّخ التكافل بين الفئات من أغنياء وفقراء، عمّال وأكاديميين، سواء كانوا من أبناء العاصمة أو الأطراف.

وهي أيضًا ممارسة للنقد البنّاء ومراجعة للذات لاجتراح سياسة عقلانيّة متفاعلة مع محيطها، مستندة إلى القيم الراسخة ومصالح الناس الحقيقية (س. عاكوم، 2024).

هـ. **لبنان الوسطي.. الموقع والدور:** لم يكن موقع لبنان الجغرافي مجرّد صدفة بل معطى تاريخي حضاري أهّلَهُ لأن يكون صلة وصل بين الشرق والغرب، منصّة تفاعل بين الحضارات ومساحة حوار وانفتاح لا صدام وتنافر. من هنا ينطلق "حزب الوسط" ليجعل من هذا الموقع قاعدة دور ومن هذا التنوع ركيزة وحدة وطنية لا مصدر صراع.

في النهاية يسعى "حزب الوسط" إلى بلورة نموذج حديث للعمل الحزبي يرتكز على:

- المعرفة كشرط للوعي السياسي
- المشاركة كأداة للتمكين الديمقراطي
- التنظيم كبديل عن الانفعال وردات الفعل

– والشرعية الدستوريّة كمصدر وحيد للسلطة.

وذلك لكسر احتكار السياسة وإنهاء التبعيّة للزعامات الوراثية وتأسيس حزب عصري قادر على التعامل مع إدارة الشأن العام بمنطق الدولة لا المزرعة (س. عاكوم، 2024).

2- **مرجعيّة الحزب فكر الإمام الأوزاعي ومنهجه بالاستقلال، الاعتدال والرصانة:** لا يقوم حزب جادّ دون مرجعيّة فكرية وأخلاقيّة تُؤسّس لرؤيته وسلوكه ومقاربته العامة. وفي هذا السياق لا يبتدع "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" نفسه من فراغ بل يستعيد مدرسة لبنانية مشرقيّة مدنيّة راسخة في التاريخ هي "المدرسة الأوزاعيّة" التي نشأت في بيروت قبل أكثر من 1300 عام وعبّرت عن نموذج رفيع للإسلام المدني الوسطي، المنفتح والمستقل. لم يكن الإمام عبد الرحمن الأوزاعي مجرّد فقيه بل كان:

– مفكّرًا حرًّا وضع معايير واسس بناء الفكر الإبداعي
– زعيمًا أخلاقيًا حاضنًا ومدافعًا عن كل المكونات
– مؤسّس مدرسة فكريّة مستقلّة انطلقت من بيروت وتوسّعت في المشرق واستوعبت التنوّع في بناء اجتماعي قيم فريد.
– صاحب رؤيّة سياسيّة يطرح أفكاره واعتراضاته بكل ثقة وجُرأة على السلاطين

تميّزت المدرسة الأوزاعيّة هذه بـ:

– الاستقلال في المنهج والموقع والموقف
– الندية مع السلطة دون الخضوع لها
– احترام التنوّع والاختلاف والاعتراف بحقوق الجميع تحت سقف العدالة
– الدفاع عن المظلوم والعدالة في وجه السلطان
– الانحياز للمعرفة والإجتهاد مقابل الجمود والحوار بدل القطيعة

– تأسيس فكر تشاركي مدني يرتكز على قيم الدولة العادلة لا على العصبيّات والولاءات.

استلهام الحزب لهذه المرجعيّة ليس استثمارًا رمزيًا أو طائفيًا بل التزامٌ بمبادئ فكرية حيّة تُجسّد القيم التالية:

– الاستقلال في القرار السياسي والتنظيمي
– الاعتدال في الخطاب والسلوك
– الرصانة في قراءة التحديات وتقديم الحلول
– الشراكة في الوطن لا التبعية لأي محور أو سلطة.

هذه المرجعيّة تُعيد ربط الطائفة السنّية بمشروع الدولة وتقدّم نموذجًا سياسيًا منفتحًا على كل اللبنانيين لا مشروعًا خاصًا لفئة دون سواها (س. ح. عاكوم، 2024).

3- **الوسط كخيار بنيوي لا كشعار تسووي:** في رؤية "حزب الوسط" أن الوسطية هي بنية تفكير واستراتيجية عمل تستند إلى قراءة واقعيّة وعقلانيّة للواقع، تسعى إلى تغييره بهدوء وتدرّج لا بانقلابات أو تطرّف، فهذه البنيويّة تعني:

– رفضٌ للتمترس والاستقطاب
– تبنٍّ للمنهج المؤسساتي العقلاني وعمل المجموعة المتكاملة
– تثبيتٌ للدولة والدستور كمرجعيّة ضامنة للجميع
– التزامٌ بميثاقيّة مقدمة الدستور وبنودها العشرة كمدخل لتفسير النصوص وتوجيه السياسات.

لسنا من دعاة التبرير ولا التواطؤ مع الباطل. ولسنا من "يساوي بين الضحيّة والجلّاد" بل نمارس الوسطية الواعية والمسؤولة التي تحفظ التوازن الوطني وتمنع الانزلاق إلى

الفوضى وتُمهد لتغيير حقيقي عبر التراكم الديمقراطي لا الهدم الكلي، فالوسط بهذا المعنى هو:

- الخط الوطني اللبناني الطبيعي المنسجم مع نفسه
- البديل المدني عن الطائفية والغلبة
- المشروع التشاركي ضد الاحتكار السياسي والتوريث.

إذ يختار "حزب الوسط" التموضع الوسطي لا يقدّم نفسه كقوّة ثالثة محايدة بين متقاتلين بل كقوّة مؤسِّسة:

- منفتحة على الجميع (أحزاب، نقابات، جمعيات، تيارات)
- متقاطعة مع كل من يؤمن بالدولة المدنيّة والدستور
- متفاعلة إيجابًا مع التجارب الإقليمية والدولية
- ومعارضة جذريًا لأي شكل من أشكال المحاصصة أو الوصاية الداخلية والخارجية.

إذًا وبإيجاز الوسط ليس شعارًا بل موقف تاريخي لصياغة المستقبل وهو الطريق إلى بناء الدولة الطبيعية، العادلة والمستقلة التي تليق بكل اللبنانيين (س. ح. عاكوم، 2022).

الفصل السادس: الهيكليّة التنظيميّة والانتماء الحزبي

1- **البنية التنظيميّة المقترحة:** يعتمد "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" على هيكليّة تنظيميّة مرنة مدروسة ومتطوّرة تقوم على توزيع واضح للمهام والصلاحيات وتوازن ديناميكي بين المركزيّة التنسيقيّة واللامركزيّة التنفيذيّة.

تهدف هذه البنية إلى إنتاج قرار جماعي ناضج، تأمين التفاعل البنّاء بين القاعدة والقيادة وضمان الشفافيّة والمساءلة على مختلف المستويات.

أ. الهيكل العام للحزب يتكوّن من أربع دوائر أساسيّة:

(1) **الهيئة العامة:** تمثّل القاعدة التأسيسيّة الواسعة للحزب وتتكوّن من جميع الأعضاء المنتسبين وفق النظام الداخلي ووظيفتها الأساسية:

- رسم السياسات العامة
- انتخاب الهيئات القياديّة بشكل دوري
- المصادقة على التوجهات الأساسية للحزب.

تضمّ الهيئة العامة في إطارها:

- المكتب الدائم: الهيئة الإشرافيّة العليا التي تتابع تنفيذ برامج الحزب وتحفظ اتّساق أدائه المؤسّسي
- أمانة السرّ الدوريّة: تتولى تنظيم المحاضر التنسيق اللوجستي وأرشفة القرارات والأنشطة الحزبيّة (حزب الوسط، 2024).

(2) المستشاريّات واللجان وفرق العمل

- **المستشاريّات الدائمة:** هيئات استشارية علميّة وفكريّة تُقدّم المشورة في مجالات السياسات العامة (سياسة، اقتصاد، قانون، مجتمع، علاقات دوليّة...)، يمكن أن تضمّ خبراء مستقلّين من خارج العضوية الحزبيّة.
- **اللجان الدائمة:** أطر قطاعيّة تنظيميّة تُعنى بتطوير المبادرات والبرامج بحسب المجالات (الشباب، المرأة، البلديات، التربية، البيئة، الصحة)...
- **فرق العمل:** تشكيلات مرنة ومؤقّتة تتكفّل بمهام محددة (تنظيم مؤتمر، صياغة اقتراح، إطلاق حملة...).
- **منسّقية العمل الحزبي وأمانة السرّ المشتركة:** الجهاز التنفيذي الوسيط الذي ينسّق بين اللجان، الفرق والمناطق ويضمن حسن إدارة الشؤون التنظيميّة اليوميّة (حزب الوسط، 2024).

(3) القيادة التنفيذيّة العليا – المستشاريّة العامة

- **المستشار العام:** الشخصية القياديّة الأولى في الحزب، يُنتخب دوريًا من الهيئة العامة يمثّل الحزب سياسيًا وإعلاميًا ويقود برامجه ضمن الأطر المحددة في النظام الداخلي.
- **الهيئة الإداريّة:** هيئة تنفيذية تُشرف على تسيير الأعمال اليوميّة متابعة الأنشطة وتطبيق القرارات على المستوى الوطني.
- **المكتب السياسي:** يضع التوجهات الاستراتيجية ويُحدّد المواقف السياسية في القضايا الوطنيّة كما يشرف على التنسيق الاستراتيجي بين القيادة وباقي الهيئات (حزب الوسط، 2024).

(4) هيئة المحاسبة الحزبيّة

- الهيئة الدائمة للمحاسبة: جسم مستقل يُراقب التزام الهيئات والمستويات التنظيميّة بالنظام الداخلي والمبادئ الحزبيّة ويملك صلاحيات التدقيق والمساءلة
- هيئة المحلّفين: تُشكَّل دوريًا لمعالجة النزاعات الداخليّة وتُصدر توصيات مُلزمة تستند إلى النظام الداخلي وروحيّة القيم التأسيسيّة للحزب (حزب الوسط، 2024).

(للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول الهيكلية وآليّات الانتخاب والتقييم تجدونها في النظام الأساسي الكامل لـ"حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة")

2- شروط الانتماء والتكوين السياسي الداخلي:

أ. **شروط الإنتماء:** لا يُعتبر الانتماء في "حزب الوسط" مجرّد إجراء إداري بل خيارًا فكريًا وأخلاقيًا وطنيًا يُعبّر عن التزام فعلي بقيم الحزب ومشروعه لبناء الدولة الديمقراطيّة الراعية، أما شروط الانتساب فهي:

- بلوغ سنّ 18 عامًا على الأقل
- الالتزام بالمبادئ العامة للحزب وبنظامه الداخلي
- عدم الانتماء إلى أي تنظيم مسلّح أو إطار طائفي أو ولائي تابع
- اجتياز دورة إعداد أولي في المبادئ الدستوريّة والمواطنة الفاعلة.

ب. **التكوين السياسي الداخلي:** يعتمد الحزب مقاربة تكوينيّة متكاملة تضمن تطوير القدرات الفكريّة والعمليّة للأعضاء من خلال:

- تنظيم دورات تأسيسيّة في الفكر السياسي والدستوري والمعرفي
- اعتماد نظام رعاية حزبيّة Mentorship لربط الأعضاء الجدد بالكوادر المتمرّسة
- إنشاء أكاديميّة حزبيّة داخليّة تحت اسم "أكاديمية ديمقراطية المعرفة والمشاركة" لتأهيل القيادات والكوادر الحزبيّة
- إلزام كل مرشح حزبي للانتخابات على أي مستوى باجتياز برنامج تأهيلي حزبي ومؤسساتي صارم (حزب الوسط، 2024).

ج. أما أسباب استعمال "حزب الوسط – ديمقراطية المعرفة والمشاركة" لمصطلحات "المستشارية العامة، المستشار العام ومستشاريات المناطق" ضمن الهيكل التنظيمي للحزب فمرتبطة بعدة أساب منها:

(1) السبب السياسي والتنظيمي: هذه المصطلحات مستوحاة من نموذج الشورى الذي يعتمد على تداول الرأي والتخصص وتقاسم المسؤولية لا على التراتبية السلطوية أو الهرمية الحادة كما في الأحزاب التقليدية. فبدل أن تكون القيادة مركزية (رئيس الحزب، نائب، مجلس قيادة) يُستبدَل ذلك بهيكل أقرب إلى مجالس شورى متخصصة تعكس المعرفة والخبرة أكثر من السلطة والهيمنة.

(2) السبب المعرفي الاجتماعي: اللغة المستخدمة "المستشارية" بدل "القيادة" تؤسس في العقل الجمعي لانطباع بالاحترام والمسؤوليّة المتبادلة، التشارك في القرار، إلغاء منطق الإحتكار السياسي والتسلط التنظيمي وتحفيز أعضاء الحزب على المبادرة والفكر النقدي بدل الطاعة العمياء.

(3) الربط بين الشورى وديمقراطية المعرفة والمشاركة: تمثل الشورى في جوهرها تداولًا جماعيًا للقرار مبنيًا على الحكمة والمعرفة وليس على الأغلبية العددية أو الزعامة الفردية. و"ديمقراطية المعرفة والمشاركة" التي يتبناها الحزب هي امتداد حديث للشورى تستبدل "الحزب الجماهيري المطيع" وعناوين التعبئة بـ"حزب الخبراء والمواطنين الفاعلين" حيث يشارك الجميع ضمن عمل المجموعة المتكاملة بحسب معرفتهم، خبرتهم ومكانتهم الاجتماعية.

إذًا إن استعمال مصطلحات "المستشارية" هو ترجمة هيكلية ورمزية لفكرة أن الحزب ليس مجرد تنظيم سياسي تحت سلطة الزعامات المطلقة التي قضت على مقومات مفاهيم الدولة في لبنان بل هو مجلس شورى حديث يعمل بمنطق المعرفة التشاركية لا بالولاء العمودي.

3- **دور النساء، الشباب والاغتراب:** من الهوامش إلى القيادة... في "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" لا تُعامل فئات الشباب، النساء والمغتربين كشرائح رمزيّة أو داعمة بل كركائز قياديّة مؤسِّسة تُشارك في صياغة القرار وقيادة المبادرات وتحقيق التحوّل السياسي الاجتماعي الحقيقي.

(1) الشباب: طاقة التغيير ومحرّك القيادة

– يُمثَّل الشباب مباشرة في القيادة المركزيّة للحزب

– يُخصَّص لهم جناح تنظيمي مستقل يتولّى إدارة المبادرات، العمل المجتمعي والضغط السياسي البنّاء
– يُعتبر الشباب مصدر اقتراح دائم في كل اللجان المركزيّة، القطاعيّة والسياسيّة
– يخضعون لبرامج تدريب متقدّمة في مفاهيم القيادة الديمقراطيّة وبناء القرار والتفاعل المؤسّسي.

الشباب في حزب الوسط ليسوا فقط "أمل المستقبل" بل شركاء مبدعين في صناعة الحاضر.

(2) النساء: من التمثيل الرمزي إلى الشراكة القياديّة

– تُخصَّص حصص تمثيلية للنساء في مختلف هيئات الحزب بناءً على معيار الكفاءة والمشاركة الفعليّة
– تُنشأ لجان نسائيّة فاعلة تُعنى بالسياسة المحليّة، الشأن البلدي والمبادرات المجتمعيّة
– تُدرَّب العضوات على الخطاب السياسي، فنّ التفاوض وإدارة الشأن العام ليكنّ شريكات في التخطيط وصنع القرار لا مجرّد واجهات رمزيّة

المرأة في حزب الوسط ليست مكمّلة بل مؤسِّسة وشريكة، فاعلة ومسؤولة... "تهز سرير طفلها بيمينها وتهز العالم بيسارها".

(3) الاغتراب: الامتداد الطبيعي للمواطنة عالميًا

– يُنشأ جهاز تنظيمي خاص بالجاليات اللبنانيّة في الخارج بإدارة مستقلّة وهيكل وظيفي واضح
– تُؤسَّس فروع حزبيّة اغترابيّة ذات صفة استشاريّة وتنفيذيّة تُشارك في رسم السياسات وربط الحزب بالمجتمع الدولي

– يُمنَح المغتربون كامل الحقوق في المشاركة بالمؤتمرات الحزبيّة عبر الحضور مباشرة أو عبر منصات اجتماعات افتراضيّة وانتخاب الهيئات المركزيّة.

يُعتمد على طاقاتهم في التمويل المستدام، الدعم الفني والتقني وبناء شراكات خارجيّة وشبكات تأثير سياسي واقتصادي دولي وإغناء الآراء الداخيليّة بالمعلومات والخبرات. فالمغتربون ليسوا على "هامش الدولة" بل في قلب مشروع الوطن المؤسّساتي المتكامل.

إنّ هذا الترتيب ليس مجرّد تصوّر نظري أو تجميلي بل هو انعكاس مباشر لهوية الحزب القائمة على الشفافيّة، المؤسّسة والمشاركة الواعية. تُشكّل هذه المقاربة الأرضيّة التنظيميّة الضروريّة لتحوّل "حزب الوسط" من مبادرة سياسيّة واعدة إلى مشروع وطني ديمقراطي متكامل يُعيد التوازن ويؤسّس للتمثيل الحقيقي في كل المناطق اللبنانيّة وفي الإغتراب.

القسم الثاني: ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة نحو عقد اجتماعي جديد

الفصل السابع: ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة:

1- **مفهوم ديمقراطيّة المعرفة:** المطلوب الإنتقال من الامتياز إلى الحقوق ومن التعصب إلى المشاركة. لا تقوم المشاركة السياسيّة في المجتمعات الديمقراطيّة الناضجة على الانفعالات أو الولاءات الغريزيّة بل تُبنى على الوعي النقدي والفهم العميق والمعلومة الدقيقة. فالمواطن الواعي لا يصوّت فقط بل يُحاسِب، يسأل ويشارك بفعاليّة في صياغة القرار العام. لكن في الواقع اللبناني تم تغييب هذا النموذج لعقود فتحوّل الخطاب السياسي إلى منصّة للانقسام والتعبئة الطائفيّة بدل أن يكون مساحة للتفكير النقدي والتفاعل المعرفي. وهكذا أُفرغت السياسة من مضمونها العقلاني وحُوّلت إلى مسرح للغرائز وردود الفعل.

في مواجهة هذا التقهقر يطرح "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" مفهومًا تأسيسيًا يُشكّل جوهر مشروعه السياسي هو "ديمقراطيّة المعرفة" نموذج متقدّم للمشاركة المواطنيّة يقوم على تمكين الناس معرفيًّا وتكريس الحق في الفهم ورفض حصر الفعل السياسي في أيدي النخب والامتيازات الوراثيّة.

ما هي ديمقراطيّة المعرفة؟

هي نمط حديث من الحوكمة السياسيّة المدنيّة يقوم على المبادئ التالية:

- المعرفة كأساس لاتخاذ القرار لا الغرائز أو الاصطفافات
- الاطّلاع على المعلومات الدقيقة المتعلقة بالشأن العام من السياسة إلى الاقتصاد، ومن التخطيط إلى الرقابة

– الشورى والمنهجيّة التشاركيّة كوسيلة لتوليد الأفكار وصوغ السياسات

– الاستفادة من العلوم والتجارب الرصينة لتعزيز جودة الحكم وكفاءة الإدارة.

لا تُختزل الديمقراطيّة في هذا النموذج في حق الاقتراع بل تمتد لتشمل الحق في الفهم والتحليل، الحق في السؤال والمحاسبة والحق في المشاركة بصياغة التوجّهات العامّة.

وبالتالي لا يكون الخبير وحده صاحب الرأي بل يكون المواطن شريك متساوٍ في الفهم والقرار. والمعرفة لا تُحتكر بل تُوزَّع بعدالة لا كترف نخبوي بل كحقّ مدني لا يقلّ أهميّة عن الحق في الأمن أو التعليم، وفي ظل ديمقراطيّة المعرفة هذه:

– يصبح الرأي العام نتاجًا للفهم لا للتلقين

– تتحوّل السياسة إلى مجال للمساءلة لا للشعارات

– ويتحرّر المواطن من دور التابع إلى موقع الشريك الفاعل في الحكم الرشيد.

لقد مثّلت سلطة الامتيازات الطائفيّة في لبنان قديمًا وحديثًا نموذجًا مضادًا لديمقراطيّة المعرفة، نموذجًا يقوم على احتكار السياسة والمعرفة والثقافة وتهميش فئات واسعة من الشعب وتجريدهم من أدوات الفهم والتمكين. فجُعلت السياسة حكرًا على القلّة والثقافة سلعة للنخبة والتعليم بابًا للتمييز الطبقي والمعرفة نفسها أداة سيطرة لا وسيلة تحرّر. في هذا السياق تصبح ديمقراطيّة المعرفة فعل "مقاومة مدنيّة سياسيّة" ضد هذا الإرث. هي أداة لهدم منظومة التجهيل المُمَنهج التي قامت عليها سلطة ما بعد الحرب والتي بلغت ذروتها في تحالف الميليشيات والمال بعد العام 1992.

في المختصر "ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" ليست ترفًا فكريًّا بل ضرورة وطنيّة لإعادة الاعتبار للعقل والمساءلة في السياسة اللبنانيّة. هي الطريق نحو عقد اجتماعي جديد يتجاوز منطق الزعيم والطائفة إلى منطق المواطن الشريك والمجتمع العارف والدولة الراعية التي تحتكم إلى الكفاءة لا إلى الولاء.

2- **سياسات تَغييب المعرفة والتحكّم بالرأي العام:** المطلوب مواجهة التجهيل كأداة حكم... فمنذ نشأة الكيان اللبناني في ظل الانتداب مرورًا بما بعد الاستقلال ووصولًا إلى مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، لم تكن المعرفة يومًا أولوية لدى المنظومة الحاكمة بل كانت هدفًا للتهميش والتعطيل. فقد قامت السلطة بمكوّناتها التقليديّة على مشروع تجهيل ممنهج لم يكن عفويًّا أو عارضًا بل جزءًا أصيلًا من فلسفة الحكم يهدف إلى ضمان الهيمنة وتكريس التبعيّة ووصل مشروع التجهيل وتسطيح العقول الى مرحلة خطيرة جدًا في السنوات الأخيرة.

فبدل أن تعمل القوى السياسيّة على تكوين رأي عام واعٍ وناقد عمدت إلى الاستثمار في أدوات قادرة على إعادة إنتاج الجهل والعداوة لباقي المكونات كقيمة سياسيّة، وذلك عبر:

- تأجيج الخطاب الطائفي لبثّ الخوف وتعميق الانقسام
- تسليع الإعلام وتحويله إلى منصّات تعبئة وتحريض لا إلى أدوات استقصاء وتحليل
- تجويع التعليم الرسمي عبر حرمانه من الموارد وضرب معايير الجودة والعدالة فيه
- إخفاء البيانات الماليّة والاقتصاديّة واحتكار الأرقام والإحصاءات بما يمنع التخطيط الرشيد والمحاسبة الديمقراطيّة
- تحييد المجلس النيابي عن دوره الرقابي وتحويله إلى مؤسّسة صامتة تُدار من خارجها عبر التفاهمات والمحاصصات
- نشر أساطير التخوين والإرهاب وتكفير المطالبين بالعدالة الاجتماعيّة لتشويه صورة المعارضة وإسكاتها بقوة التهم المعلّبة وضغط الذباب الإلكتروني.

في هذا السياق، لم تكتفِ السلطة بمنع الوصول إلى المعرفة بل سعت إلى تزييف اللغة السياسيّة نفسها، فتمت سرقة المصطلحات وتحويلها إلى أدوات تضليل:

- " بدل أن تكون الميثاقيّة" الإلتزام بمقدمة الدستور أصبحت محاصصة الإحتكار السياسي وذريعة للتعطيل
- " أُفرغت المقاومة" من بعدها الوطني وأصبحت مرتبطة بمحاور خارجيّة
- " صار الوفاق" غطاءً لصفقات الفساد والتوظيف السياسي
- باتت "الحصّة" معيارًا للزبائنيّة لا للكفاءة.

وهكذا انقلبت المفاهيم على رؤوسها واختُزل النقاش العام إلى مفردات تخدم سلطة ما بعد الحرب القائمة على تحالف أمراء الطوائف ورأسماليّي الصفقات وميليشيات المال والسلاح. تلك السياسات لم تكن عبثيّة بل شكلت الأساس الذي قامت عليه السلطة ما بعد 1992. فكلما غاب وعي الناس زادت قدرة النظام على التحكم بهم. وكلما تراجعت قدرة المواطن على التحليل اتسعت قدرة المنظومة على فرض الطاعة. وفي الجوهر لا تختلف هذه السياسات عن النماذج الاستعماريّة القديمة التي اعتمدت نظام الامتيازات الطائفيّة والإثنيّة لضرب العدالة الاجتماعيّة كما حصل في:

- رواندا حيث ساد نظام "الهوية والولاء الإثني"
- جنوب أفريقيا حيث رسّخ "الأبارتهايد" تمييزًا قانونيًا واقتصاديًا مُمَنهجًا
- ودول المشرق العربي كما كان الوضع في سوريا الأسد حيث بُنيت كيانات على قواعد التفاوت الطبقي والمناطقي والطائفي (Githigaro, 2019, pp. 363–385).

وبالمثل اتُّبع في لبنان نموذج يربط التمكين بالولاء والتمثيل بالزبائنيّة والمعرفة بالمحسوبيّة. إن حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة يرفض هذا الواقع ويطرح بديلًا جذريًا يقوم على:

- تحرير المعرفة من القيد الطائفي الزبائني
- تعميم الحق في الفهم لا في التلقين
- وإعادة اللغة السياسيّة إلى معناها الحقيقي المرتبط بالعدالة والمواطنة.

فالتحرّر من سلطة الجهل لا يقلّ أهميّة عن التحرر من الاحتلال. والمعلومة الدقيقة هي أداة مقاومة ديمقراطيّة لا تقل شأنًا عن أي سلاح لأنها تُمكّن المواطن من استرداد دوره وتُعيد بناء العقد الاجتماعي على قاعدة الشراكة الواعية لا الخضوع الصامت.

3- **ديمقراطيّة الشورى:** مسيرة الإنتقال من الموروث القيمي إلى النظام المعرفي المدني... لطالما مثّلت الشورى في الوعي الإسلامي التقليدي نموذجًا من نماذج المشورة الأخلاقيّة بين الحاكم وأهل الرأي. وقد شكّلت هذه القيمة إحدى الركائز الأصيلة في بناء التصوّر الإسلامي للعلاقة بين السلطة والمجتمع كما جاء في قوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ (الشورى: 38). غير أنّ هذا المفهوم في صيغته التاريخيّة ظلّ محصورًا غالبًا في الدوائر النخبويّة أو الاستشاريّة المحدودة. أما في العصر الحديث حيث تتطلب الحوكمة الرشيدة تفاعلاً أوسع بين المجتمع والدولة، فإن حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة يدعو إلى إعادة تأسيس الشورى على قاعدة معرفيّة مدنيّة تجعل منها نظامًا مؤسسيًّا متكاملاً لا مجرّد آليّة رمزيّة.

أ. **الشورى كعقل جماعي مؤسسي:** من الموعظة إلى الحوكمة المعرفيّة، في الرؤية المعاصرة لا تُفهم الشورى كمجرد "استئناس بالرأي" بل كهيكل مؤسّسي متماسك يُمثّل الضمير المعرفي والاجتماعي للأمة. فهي ليست فقط تعبيرًا عن التعدد بل أيضًا منصّة لتجميع الكفاءة والخبرة والعقل العمومي عبر مجالس متخصّصة تمثّل العلماء والخبراء، الفاعلين المدنيين، المبدعين والمفكرين، الاقتصاديين والقانونيين وشخصيات اعتبارية تعبّر عن تطلعات الشعب.

تُعرف هذه المجالس اصطلاحًا في أدبيات الحزب بـ"مجالس الحكمة المجتمعيّة" أو "عقل الأمّة المؤسسي" وهي لا تحلّ مكان البرلمان أو مجالس الأقضيّة والبلديات بل تواكبهم كمحرّك أخلاقي معرفي يضيء على الخيارات العامّة ويوجّهها بمسؤوليّة.

ب. **من الديمقراطيّة العدديّة إلى ديمقراطيّة المشاركة والمعرفة:** بينما تستند النماذج الانتخابيّة الكلاسيكيّة إلى الغلبة العدديّة فإنّها قد تُختطف بسهولة بفعل:

- هيمنة العصبيّات الطائفيّة أو الإثنيّة
- المال السياسي والإعلامي
- أو الخطاب الشعبوي والتضليلي.

وهنا تبرز الحاجة إلى ديمقراطيّة بديلة مكمّلة ترتكز على:

- تكافؤ معرفي بين المواطنين
- دمج الكفاءة والخبرة في إنتاج السياسات
- وتوسيع أدوات المشاركة من التصويت إلى الحوار والاقتراح والمساءلة.

وفي هذا الإطار تتحوّل الشورى إلى ممارسة مؤسساتيّة عقلانيّة تُفَعِّل الوعي بدل الغرائز والمعرفة بدل الولاءات وتُعيد الاعتبار لمجالس التخصص والمجتمع المدني والمنصات الحوارية التشاركيّة.

ج. **من السلطة إلى الرسالة:** الشورى كشرعية أخلاقية، في المجتمعات الشرقيّة التي لا تزال ترزح تحت إرث الاستبداد والزبائنيّة والوصاية لا تكفي الانتخابات لإنتاج شرعيّة أخلاقيّة. بل إن ما يمنح الشرعيّة الحقيقية هو طريقة الحكم لا مجرّد مصدره، ومن هنا تمثّل الشورى:

- تحصينًا سياسيًا للقرار عبر مراجعة جماعية
- تثبيتًا للأخلاق في الممارسة العامّة
- وانحيازًا للمعرفة كأداة قيادة لا الامتيازات الوراثية أو الطائفية.

فالحكم وفق هذا الفهم رسالة عامّة ومسؤوليّة جماعيّة لا غنيمة شخصيّة أو مشروع فردي.

د. **نحو نموذج تشاركي يدمج ما بين الدولة، المجتمع والمعرفة:** لتحقيق هذا التكامل بين الشورى والديمقراطيّة المعرفيّة يُقترح اعتماد نموذج ثلاثي الأبعاد:

(1) إصلاح ثقافي وتعليمي شامل: تعزيز ثقافة الحوار والنقد البنّاء ودمج الأخلاق في المناهج السياسيّة.

(2) بناء مؤسّسات مستقلّة للمعرفة العامّة: مراكز تفكير، لجان استشاريّة، مجالس تخصص وطنيّة ومنصّات تحليل بيانات.

(3) تمكين المجتمع من أدوات المشاركة الحقيقيّة: عبر الرقمنة وحق الوصول إلى المعلومة والديمقراطيّة المحلّية التشاركية.

نجد أن الشورى كتصحيح للديمقراطية لا نقيض لها، فالشورى في فهم حزب الوسط ليست نقيضًا للديمقراطيّة بل تصويبًا لمسارها حين تنحرف نحو الشعبويّة أو المحسوبيّة. هي الروح التي تُنقذ النظام السياسي من التفكّك الأخلاقي وتُعيد الاعتبار للمصلحة العامة كمحرّك للقرار، إنها الجسر الذي يربط بين:

- الحرية الفرديّة والمسؤولية المجتمعيّة
- الحق في القرار وواجب المساءلة
- التمثيل السياسي والإنتاج المعرفي.

وبالتالي تمثّل الشورى المؤسّسة في ضوء ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة نموذج الحكم الرشيد الذي يحتاجه لبنان في رحلته نحو عقد اجتماعي جديد يقوم على العقل، العدل والكرامة الإنسانيّة.

4- **الحزب كمنصّة تمكين:** هناك حاجة ملحة للإنتقال من الوصاية إلى الشراكة في الوعي، في مواجهة تركة طويلة من التجهيل السياسي والوصاية على الرأي العام. يطرح حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة نفسه كأوّل حزب لبناني يؤسّس على مبدأ تحرير المعرفة وتمكين المواطن منها. لا يدّعي هذا الحزب امتلاك الحقيقة أو احتكار التمثيل بل يسعى لأن يكون منصّة مفتوحة لإنتاج الوعي الجماعي وإعادة تأسيس العلاقة بين الفرد والدولة على أساس المعرفة لا الولاء.

أ. **التثقيف السياسي الداخلي نحو تكوين مواطن دستوري:** يُبنى الحزب من الداخل على ركيزة التكوين المعرفي المنظّم عبر سلسلة من المبادرات التثقيفية تستهدف الأعضاء والمناصرين أبرزها دورات سياسيّة دستوريّة منتظمة تشمل:

- مبادئ النظام السياسي اللبناني
- فهم الدستور ومواده واستيعاب ميثاقية مقدمته
- أسس العدالة الاجتماعية والنظام الضريبي
- القواعد الحديثة للحوكمة والمحاسبة.

(1) **تعريف الأعضاء بمرتكزات الدولة الدستوريّة الحديثة** بما يشمل:

- مجلس شيوخ لحماية الخصوصيّات الطائفية ضمن نظام وطني جامع
- مجلس نيابي غير طائفي منتخب على أساس وطني
- قانون انتخابي يتناغم مع مقدّمة الدستور وحقوق المكوّنات
- اعتماد التصويت الإلكتروني والميغا سنتر
- لامركزية إدارية متوازنة
- استقلال السلطة القضائيّة
- قانون أحزاب متخصص، متطوّر وشفّاف

– تحديث الإدارة العامة وتطوير تنظيمها والتحوّل نحو الحكومة الإلكترونيّة.

وصولًا لنشر محتوى معرفي متنوّع من كتيّبات مبسّطة، فيديوهات توعويّة، نشرات دورية تشرح المبادئ الدستوريّة والمؤسساتيّة بلغة المواطن والمقابلات الإعلاميّة.

ب. **منصّات الحوار والانفتاح.. من الحزب إلى المجال العام:** إيمانًا بأنّ المعرفة لا تكتمل بدون حوار يعمل الحزب على فتح فضاءات للنقاش بين القواعد الشعبيّة والخبراء وصنّاع القرار عبر:

– منتديات حزبيّة أهليّة جامعة ومنفتحة على الجميع
– نقاشات عامّة حول القضايا السياديّة والاجتماعيّة والمعيشيّة تُنظَّم بأسلوب شفاف وتفاعلي
– تأسيس مركز أبحاث مستقلّ تحت عنوان "أكاديميّة ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" يتولّى إنتاج المعرفة الميدانيّة وتحليل السياسات والاستفادة من التجارب الدوليّة.

ج. **الوصول إلى المعلومات:** الإنتقال من مرحلة الحق إلى الممارسة الإصلاحيّة... يعتبر الحزب أنَّ تمكين المواطن لا يتحقّق بدون الحق في الوصول إلى المعلومة لذا يلتزم بممارسة ضاغطة وتنفيذيّة في هذا المجال:

– الضغط التشريعي والإعلامي لتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات
– تفعيل الهيئات الرقابيّة المستقلة ومتابعة أداء المؤسسات
– ترجمة البيانات والسياسات الوطنيّة إلى لغة مفهومة وواضحة تُمكّن المواطن من المشاركة والمساءلة.

إنّ المعرفة في رؤية حزب الوسط ليست امتيازًا طبقيًا ولا رأسمالاً سياسياً بل شرطًا وجوديًّا لممارسة المواطنة. لذلك لا يقوم الحزب بدور "الوصيّ" بل يقدّم نفسه كـ"شريك في بناء وعي جماعي واعٍ ومسؤول" وعبر هذه المنصّة التمكينيّة متعددة المستويات

تتحوّل ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة إلى أداة سلميّة لتفكيك نظام الامتيازات وتأسيس عقد اجتماعي جديد يقوم على الثقة بدل الغريزة، الحقائق بدل الخوف، الشراكة بدل الإقصاء والتنمية بدل الاحتكار والتجهيل ومشروع دولة المؤسسات بدل الزعامات.

الفصل الثامن: نحو دولة طبيعيّة مدنيّة

1- **من الدولة الطائفيّة إلى الدولة الطبيعيّة:** منذ ولادة الكيان اللبناني لم تتشكّل الدولة كنتيجة لتلاقي الإرادات الشعبيّة الحرّة بل كـ"تسوية طائفية زعماتيّة" أشبه بتقاسم نفوذ بين المكوّنات الطائفية لا عقدًا مدنيًا بين المواطنين. تأسّس الحكم على نمط الامتيازات وارتبط بالنمط "الكولونيالي للمستعمرات السابقة" حيث احتُكر القرار الوطني في يد طبقة زعماتية طائفيّة تُمسك بمفاصل الدولة وتمنع نشوء أي مشروع مواطني عابر للطوائف. وبدل أن يتطوّر هذا النظام نحو مدنيّة دستوريّة ازدادت تشوّهاته وتفاقمت أزماته فتعمّقت خلال الحرب الأهلية وتحوّلت إلى منظومة ميليشياوية طائفية بعد اتفاق الطائف ثم تحوّلت بعد 2005 إلى تحالف سلطوي مركّب بين:

- نفوذ المال السياسي والمضاربات الريعية
- سطوة السلاح خارج شرعيّة الدولة
- و"شرعيّة" امتيازات طائفية تحمي المصالح المتبادلة.

هذه السلطة الثلاثيّة التي يمكن تسميتها سلطة الأمر الواقع (المال، السلاح، الطائفيّة) قوّضت أسس الدولة الطبيعيّة وأدّت تدريجيًا إلى انهيار المؤسّسات فقدان الثقة بالدولة وتسليع المواطَنة. ليأتي انفجار 2019 إعلانًا رسميًا لانهيار النموذج.

يرى حزب الوسط – ديمقراطية المعرفة والمشاركة أن التأسيس الحقيقي للجمهورية يبدأ باستعادة مفهوم الدولة الطبيعيّة، أي الدولة التي تنبثق من تلاقي المواطنين لا المذاهب

ومن العقد الاجتماعي لا التفاهمات الخارجيّة ومن المصلحة العامّة لا المحاصصة. فالدولة الطبيعيّة التي يطمح إليها الحزب تُبنى على أربعة أسس جوهريّة:

- المواطن بدل الطائفة: لا حقوق جماعاتيّة مغلقة بل مواطَنة فرديّة متساوية
- المؤسّسة بدل الزعامة: حكم دستوري لا شخصاني قائم على الكفاءة لا التبعيّة
- القانون بدل الامتياز: عدالة شاملة تطبَّق على الجميع لا امتيازات استنسابيّة
- الانتماء للدولة بدل المحاور: لا وصاية خارجيّة ولا تموضع في محاور عسكريّة أو عقائديّة (AbouAssi, 2025).

لا يمكن قيام دولة حقيقيّة في لبنان ما دامت مبنيّة على "تقاسم الولاءات" لا وحدة السيادة، وما دامت المحاصصة هي القاعدة لا المصلحة العامّة وما دامت الدولة تُستدعى عند الحاجة بحسب الأهواء والمصالح الخاصة الفئويّة وتُعطَّل عند الاختلاف. إن الدولة الطبيعيّة كما يتصوّرها "حزب الوسط" ليست شعارًا مثاليًا بل ضرورة كيانيّة لبناء عقد اجتماعي جديد يعيد وصل اللبنانيين بوطنهم ويحوّل الدولة من مساحة صراع طوائف إلى بيت مشترك لكل المواطنين بشكل متكافئ، شفاف ومزدهر. يتطلب الإنطلاق في تحقيق الدولة الطبيعيّة في لبنان المباشرة ببناء مؤسسات الدولة المدنية الفاعلة والسيادية وفق الرؤية الدستورية لتحقيق:

أ. سلطة قضائية مستقلة (الدستور اللبناني، 1990، صفحة 19).

ب. استكمال السلطة المشترعة بعد ضم مجلس الشيوخ الى هذه السلطة ليمثل الطوائف ويضمن عدم هيمنة طائفة على باقي الطوائف، بما يسمح للمجلس النيابي غير الطائفي بمراقبة عمل الحكومة ومتابعة مهام التشريع (الدستور اللبناني، 1990، الصفحات 21-24).

ج. تقويم عمل السلطة الإجرائية التي تضم كل من رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء (الدستور اللبناني، 1990، الصفحات 37-53).

د. لامركزية إدارية فاعلة (مجلس النواب، 1989، صفحة 6)، تشمل كل من مجالس الأقضية، مجلس مدينة بيروت والبلديات، بعد اعادة التقسيم الإداري المتوازي والمتوازن للمحافظات بما يحقق الإنماء المتوازن للمناطق ووحدة الدولة واستقرار النظام (الدستور اللبناني، 1990، صفحة 8).

هـ. قانون انتخابي عادل يتوافق مع المبادئ الدستورية، يقضي على الإحتكار السياسي والطائفي لميليشيات السلاح والمال، يسمح بالتخلص من الفساد المنجذر والمبطن بحملات اعلامية واعلانية، والغاء جيوش المندوبين التابعين للأحزاب، والتخلص من نمط الإقتراع الميكانيكي المعقد الموجه للسيطرة على العمليّة الإنتخابية وغيرها من أنواع التلاعب الإنتخابي بالصناديق والشحن الطائفي وغيره (س. ح. عاكوم، 2022).

2- **ميثاقيّة مقدّمة الدستور**: للإنتقال من النصّ إلى البناء المؤسّساتي، يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أن العودة إلى الدولة الطبيعيّة تبدأ من مقدّمة الدستور اللبناني لا باعتبارها مقدّمة لغويّة بل بوصفها المرتكز الميثاقي الأعلى للدولة الحديثة، والتي تمثّل في جوهرها العقد الوطني الجامع بين المواطنين والموجِّه الحاسم في تفسير كل مواد الدستور وبنوده. غير أن هذه المبادئ رغم مركزيتها ظلت مهمّشة تُستحضر في المناسبات السياسيّة أو الخطابات الشعبويّة دون أن تُترجم إلى سياسات ومؤسّسات تُجسّدها. إن البنود العشرة لمقدمة الدستور ليست إعلان نوايا بل مرجعيّة تأسيسيّة ملزمة وتنص على المبادئ التالية:

أ. لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضًا وشعبًا ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دوليًا.

ب. لبنان عربي الهوية والإنتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

ج. لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د. الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و. النظام الإقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز. الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح. إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط. ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي. لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك (الدستور اللبناني، 1990، صفحة 8).

يؤمن الحزب أنّ هذه البنود لا تُعدّ ملحقًا مفسّرًا للدستور بل تمثّل روحه ومحرّكه المعياري ويجب أن تُفسَّر جميع النصوص الدستورية في ضوء هذه المبادئ لا في معزل عنها، لذلك يلتزم الحزب بما يلي:

- اعتبار مقدّمة الدستور المرجعيّة العليا في صياغة البرامج السياسيّة والتشريعيّة
- رفض أي اجتهاد دستوري يتجاوز هذه البنود أو يتعارض مع فلسفتها

– العمل على تحويل هذه المبادئ إلى سياسات عامّة لا مجرد نصوص محفوظة.

لا يمكن الحديث عن إصلاح أو عقد اجتماعي جديد أو بناء دولة حديثة ما لم تُفعّل هذه البنود وتُترجم إلى:

– نظام حكم عادل وغير طائفي
– مؤسّسات تمثّل المواطنين لا الطوائف
– واقتصاد يحقق تكافؤ الفرص لا إعادة إنتاج الطبقيّات
– وهوية وطنية جامعة، لا شبكات ولاءات متناحرة

لذا فإن حزب الوسط لا يكتفي بإعلان احترامه للدستور بل يرفع مقدّمته إلى مقام البوصلة الوطنيّة والسياسيّة والمعياريّة في كل مشروع بناء للدولة التي نحلم بها دولة مدنيّة، مواطنيّة، عصريّة ومتجددة (م. نمر، 2023).

3- **من الإصلاح السياسي إلى إعادة بناء الهويّة الوطنيّة:** يؤمن حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أنّ الإصلاح السياسي لا يمكن اختزاله بتغيير وجوهٍ أو تدوير سلطاتٍ أو حتى بتعديل بعض القوانين الانتخابيّة. فهذه خطوات وإن كانت ضروريّة تبقى سطحيّة إذا لم تُصاحبها ثورة ثقافيّة مؤسّساتيّة تعيد تعريف الهويّة الوطنيّة نفسها. لقد تمزّقت الهويّة الوطنيّة اللبنانيّة على مدى عقود بفعل:

– الحروب الأهليّة والوصايات المتعاقبة
– ثقافة التحاصص والتخوين
– استخدام الهويّة الطائفيّة كوسيلة تعبئة سياسيّة
– وغياب مشروع جامع للدولة والمواطَنة.

وهكذا تآكل الإحساس بالانتماء العام وارتُبطت السياسة بالخوف والغريزة بدلًا من الحق والعقل. لذلك يرتكز مشروع "حزب الوسط" على إعادة بناء الهويّة اللبنانيّة من جديد

على أسس مدنيّة ومعرفيّة تعتبر أنّ لبنان ليس كيانًا مبنيًا على الدم أو العِرق بل على عقد اجتماعي حرّ ومنفتح يُنتجه الناس بإرادتهم ويصوغونه بمعرفتهم ويصونه دستورهم، وهذه الهويّة كما نراها:

- مدنيّة تقوم على سيادة القانون لا سطوة الانتماء
- تعدديّة تُقدّر الاختلاف وتستثمر بالتنوع دون أن تقع في فخّ الانقسام
- تشاركيّة ترى في كل مواطن شريكًا لا تابعًا ومصدرًا للشرعيّة لا ضحيّة عندها.

يربط الحزب بين بناء الهوية الجديدة وبناء الدولة ويُدرج في صلب برنامجه السياسي والثقافي:

- ترسيخ التربية الدستوريّة في المدارس والجامعات بوصفها حجر الزاوية في تكوين وعي وطني نقدي
- إنتاج خطاب وطني جامع يتجاوز ازدواجيّات الهويّة والانتماء ويُعيد للمفردات السياسيّة معناها من المقاومة إلى المواطنة والميثاقيّة، ومن الكرامة إلى الدولة
- إعادة تعريف "الوطني" لا بوصفه ابن طائفة أو تابعًا لزعيم بل كفاعل مشارك في مشروع الدولة أيًّا كان موقعه الاجتماعي أو الجغرافي أو الثقافي.

فالهويّة ليست شعارًا يُرفع في المناسبات بل نظام رمزيّ، معرفيّ ومؤسّساتيّ يُبنى عبر مؤسّسات عادلة، إعلام مسؤول، سياسات منصفة ومساحات نقاش حرّ ومنتج. من هنا يطرح الحزب مسألة الهويّة لا كترف فكري بل كمعركة تحرّر شاملة من نظام الامتيازات والانقسامات نحو دولة تليق بكل اللبنانيين بغض النظر عن ارتباطهم الطائفي.

4- **خريطة طريق لعقد اجتماعي لبناني جديد:** يُدرك حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أنّ العقد الاجتماعي الذي حكم لبنان منذ الاستقلال لم يكن يومًا عقدًا مكتمل الأركان. فقد تأسّس على تسويات هشّة وغُيِّب عنه مبدأ المساواة وبقي رهينة التجاذبات

الطائفية والتوازنات الخارجية. بعد الحرب اللبنانيّة نجحت ميليشيات الحرب بدعم من نظام الأسد بفرض تطبيق فيروس الإتفاق الثلاثي بين هذه الميليشيات بدل تطبيق برنامج بناء دولة الطائف والدستور، أبعدت رجال الدولة وثبتت حكم سلطة محاصصة المال والسلاح كسلطة أمر واقع، تواصل الإنحدار السياسي بعناوينه المختلفة وصولًا للانهيار الكبير بعد عام 2019، أصبح سقوط السلطة واقعًا لا جدال فيه. من هنا يقترح الحزب خريطة طريق واضحة لبناء عقد اجتماعي جديد يرتكز على مرتكزات معرفيّة، دستوريّة، تنمويّة ومؤسساتيّة تمثّل نقلة نوعيّة في مفهوم الدولة والمواطنة:

أ. **إعادة تعريف دور الدولة:** لا بد من الخروج من نموذج الدولة الجابية، الوصائيّة، المتسلّطة نحو دولة:

- راعية للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة
- حامية للحريات
- ناظمة للعدالة
- لا أداة لمحاصصة أو زبائنيّة.

من الضروري كسر الحلقة العضويّة التي ربطت الدولة بانتماء طائفي مرتبط بالثقافات الغريبة والقوة الميليشياويّة، وذلك عبر إصلاح معايير التوظيف العام، وتحويل الدولة إلى فضاء جامع للمواطنة المتساوية لا مرآةً للانقسام المذهبي (م. نمر، 2023).

ب. **عدالة ضريبيّة وإنتاجيّة:** العدالة الاجتماعيّة تبدأ من عدالة السياسات الماليّة عبر:

- نظام ضريبي تصاعدي قائم على المداخيل الحقيقية لا على الاستهلاك
- توزيع عادل للثروات والفرص
- معالجة الامتيازات التاريخيّة التي عمّقت الفجوات الطبقيّة والتشديد على الإنماء المتوازن.

ج. **دستور يُفسَّر بالمواطنة لا بالمناصفة:** احترام التنوّع لا يُعني تثبيت التقسيم والمطلوب:

- إعادة تفسير الدستور وفق مقدّمته الميثاقيّة
- تحويل المناصفة من أداة توازن هشّ إلى أداة من ضمن عدة العدالة الإنتقالية لا تتعدى الفئة الأولى تفسح المجال لبناء دولة مدنية فعلية.

د. **مؤسّسات مستقلة ورقابة فعّالة:** لا يُبنى حكم رشيد من دون:

- قضاء مستقل كليًّا عن السياسة
- أجهزة رقابيّة مفعَّلة (ديوان المحاسبة، التفتيش، مجلس الخدمة...)
- حصانة المؤسّسات من تدخلات السلطة.

هـ. **مشاركة شعبيّة دائمة وفعالة:** المواطنة ليست مجرّد صوت انتخابي كل أربع سنوات بل ممارسة يوميّة ويشمل ذلك:

- مشاركة المواطن في قرارات البلديّة، المدرسة، الإدارة
- أدوات رقميّة واستشارية تُشرك الناس في صناعة القرار والمحاسبة

و. **صياغة هويّة وطنيّة حديثة:** هويّة لبنان المستقبلي ليست قائمة على الطوائف أو الانقسامات بل على:

- قيم مدنيّة جامعة
- انفتاح ثقافي مدروس
- مشروع دولة يحوّل التعدديّة إلى قوّة لا عبء ويُقدّم نموذجًا عربيًا معاصرًا للتمدّن والتكامل بين الأصالة والحداثة.

بهذا التصوّر، يتحوّل الحلم بالدولة الطبيعيّة أي الدولة التي تُبنى بإرادة الناس لا على توازنات القلق والانقسام إلى برنامج وطني شامل. يستند إلى المعرفة وينطلق من الشراكة ويتجذّر في الدستور.

إنها الدولة التي نؤمن بها ونؤسّس من أجلها ونقدّم "حزب الوسط" كمبادرة تأسيسيّة على درب تحقيقه.

الفصل التاسع: الشراكة السياسيّة من التمثيل الرمزي إلى الشراكة الحقيقيّة والفاعلة

1- مفهوم الشراكة الوطنية (المبادئ والأسس)

أ. **ما هي الشراكة الوطنية؟** تمثّل الشراكة الوطنية أحد أهم المفاهيم الحديثة في إدارة التنوّع السياسي والاجتماعي ضمن الدول الديمقراطية، وهي تُعنى بإنشاء بنية تشاركية تسمح بمشاركة القوى الوطنية كافة من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات مجتمع مدني ومجموعات مجتمعية في صياغة القرار العام وتحمل المسؤولية الجماعية في إدارة الدولة خصوصًا خلال المراحل الانتقالية، ما بعد النزاعات، أو فترات الإصلاح الجذري.

ولا تطرح هذه الشراكة كبديل تقني فحسب بل كخيار استراتيجي يُجنّب البلاد منطق الإقصاء والهيمنة ويؤسس لمسار استقرار سياسي دائم، يعزز الثقة المتبادلة بين المكوّنات ويُوسّع قاعدة الشرعية الشعبية للنظام السياسي (Bell, 2018).

ب. **مرتكزات الشراكة الوطنية في التجارب الديمقراطية الحديثة:** تستند الشراكة الوطنية في النظم الديمقراطية الناضجة إلى أسس نظرية ومؤسساتيّة متينة، تضمن

تحصين الدولة من التفتت أو الانهيار عند الأزمات، ويمكن تلخيص أبرز هذه المرتكزات على النحو التالي:

(1) **الاعتراف بالتعددية كقيمة وطنية:** تعتمد الشراكة الوطنية على الاعتراف بالواقع التعددي داخل المجتمع سواء أكان سياسيًا، فكريًا، دينيًا أو مناطقيًا. لا يُعدّ وجود أحزاب وتيارات متنوعة المرجعيات (ليبرالية، اشتراكية، قومية، إسلامية،...) تهديدًا للوحدة بل تعبيرًا عن حيوية المجتمع وتعدديّته. ويستلزم هذا الاعتراف احترام قواعد اللعبة الديمقراطية وقبول فكرة المعارضة كعنصر مؤسِّس للعملية السياسية لا كخصم ينبغي إقصاؤه.

(2) **تقاسم السلطة والمسؤولية:** في مواجهة التحديات الوطنية الكبرى تتطلّب الشراكة التخلّي عن ثقافة الاحتكار السياسي واعتماد آليات تقاسم السلطة بشكل منصف بين الأطراف الفاعلة، سواء عبر حكومات ائتلافية أو مجالس توافقية. هذا لا يُلغي التنافس بل يؤطّره ضمن إطار مؤسسي يُراعي الإرادة الشعبية ويحفظ التوازن بين الأغلبية والأقلية.

(3) **الالتزام بالثوابت الوطنية:** لا يمكن لأي شراكة أن تنجح دون وجود أرضية مشتركة ثابتة تتجاوز التنافس السياسي وتضم مبادئ لا يجوز المساس بها كـ:

- وحدة الدولة
- احترام الدستور
- سيادة القانون
- استقلال القضاء
- والأمن القومي.

هذه الثوابت تشكّل الحصن الحامي لأي حياة ديمقراطية مستدامة (Bell, 2018).

(4) **آليات دائمة للحوار والتفاوض:** الحوار السياسي ليس مناسبة ظرفية بل ركيزة مستدامة. من هنا تعتمد الدول الديمقراطية على هياكل تشاورية دائمة مثل لجان التنسيق الوطنية، المجالس الاستشارية العليا أو طاولات الحوار الوطني لضمان استمرارية التفاهم والتنسيق وحلّ النزاعات سياسيًا لا ميدانيًا.

(5) **مؤسسات حيادية وفاعلة:** لا معنى لأي شراكة وطنية في ظل مؤسسات منحازة أو مُخترقة. يتطلّب نجاحها وجود أجهزة حيادية ومستقلة وعلى رأسها:

- القضاء المستقل
- الجيش الوطني الموحَّد والحديث وفق معايير وطنيّة ومؤسساتيّة
- والهيئات الرقابية والانتخابية.

هذه المؤسسات تضمن عدالة الشراكة وتمنع تحوّلها إلى غلبة مقنّعة.

(6) **ثقافة سياسية تشاركية:** نجاح الشراكة لا يقتصر على البنية المؤسساتيّة بل يتطلب وجود نخب سياسية تتحلّى بالمسؤولية والمرونة والتواضع الديمقراطي. يتطلب الأمر تربية سياسية جديدة تؤمن بأنّ التنازل من أجل الصالح العام ليس ضعفًا بل شجاعة وطنية. وهنا يأتي دور الأحزاب والمجتمع المدني في تعزيز قيم الاحترام المتبادل، التعدّدية، التفاوض والثقة داخل الرأي العام (Bell, 2018).

ب. **الشراكة الوطنية في السياقات الانتقالية:** تُشكّل الشراكة الوطنية في العديد من الدول الخارجيّة التي تعاني من نزاعات أهلية أو انقسامات حادّة خيارًا لا بديل عنه لإعادة بناء الدولة ومنع تكرار الانهيار. يُطلب من القوى السياسية في مثل هذه السياقات تقديم تنازلات متبادلة والانخراط في مشاريع جماعية لبناء شرعيّة جديدة تقوم على الثقة والتعاون لا على الغلبة أو المحاصصة.

إنّ الشراكة الوطنية ليست مجرد ترتيبات سياسية عابرة، بل روح ديمقراطية تشاركية تنتقل بالمجتمع من منطق الصراعات الصفرية إلى منطق "الربح المتبادل win win"، وتُحوّل الدولة من حلبة نزاع إلى ساحة تعاون ومن أداة سيطرة إلى فضاء خدمة للمواطنين كافة. وفي هذا المسار يُمكن للشراكة أن تشكّل الجسر الضروري نحو الوحدة الوطنية، الاستقرار المؤسساتي والتنمية المستدامة. إنّ "الشراكة الوطنيّة" ليست فقط آلية ظرفيّة لتجاوز الأزمات بل مسار مستدام لبناء الديمقراطيّة الفعليّة. فهي تعبّر عن جوهر فلسفة "ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" التي يؤمن بها حزب الوسط، حيث يُعاد الاعتبار للناس لا للطوائف وتُبنى المؤسسات لا الزعامات ويُعاد رسم التوازن بين الدولة والمجتمع على أسس المواطنة الكاملة (Bell, 2018).

2- الديمقراطية ليست محصورة بصناديق اقتراع: في لبنان كما في العديد من الأنظمة المأزومة جرى اختزال الديمقراطيّة في مشهد واحد يتكرّر كل أربع سنوات، يوم الاقتراع تُفتح الصناديق، تُرفع الشعارات، تُستعرض الولاءات ثم يُطوى المشهد السياسي وكأن شيئًا لم يكن:

- لا شفافيّة في الأداء العام
- لا محاسبة للسلطة
- ولا صوت فعلي للمواطن بعد الإدلاء بصوته.

بهذا المعنى تتحوّل الانتخابات من أداة تداول ديمقراطي إلى طقوس شكليّة، ومن لحظة مساءلة إلى وسيلة لشرعنة الهيمنة المستمرّة. فالقوى المهيمنة على مفاصل الدولة لا تستخدم الاقتراع كوسيلة لتجديد العقد الاجتماعي بل كوسيلة لإعادة إنتاج ذاتها والتحكّم بالمؤسسات تحت غطاء الشرعية الانتخابية. تُمارَس الديمقراطية كاحتفال موسمي لا كمشروع تراكمي يُبنى على وعي ومساءلة وتفاعل دائم.

لذلك يؤمن حزب الوسط – ديمقراطية المعرفة والمشاركة بأن الديمقراطية الحقيقية لا تُختصر في الصندوق بل هي نظام حياة سياسيّة يوميّة يتجلى في:

- حقّ المواطن في الاطّلاع والمساءلة
- دور الإعلام الحر في الرقابة
- مؤسسات رقابية مستقلة وفعّالة
- وآليات دائمة للتشاور والتفاعل بين الدولة والمجتمع.

الاقتراع ليس نهاية الديمقراطية بل نقطة انطلاقها. والمشاركة ليست مناسبة انتخابية بل ممارسة دائمة وشراكة مستمرّة في صناعة السياسات وصياغة الأولويات وتوجيه القرار العام. بهذا الفهم يسعى حزب الوسط إلى تجاوز "ديمقراطية الورقة والصندوق" نحو ديمقراطية المعرفة والمشاركة حيث يصبح كل مواطن:

- صانعًا للقرار لا مجرّد ناخب
- شريكًا في المسار لا متفرّجًا على النتائج
- جزءًا من الرقابة والتخطيط لا من جمهور التصفيق أو المقاطعة.

3- المجالس المحليّة وسلطات اللامركزيّة: نحو مشاركة فعليّة في القرار والتنمية... لا يمكن الحديث عن ديمقراطيّة فعليّة ومشاركة حقيقية دون إعادة توزيع متوازن للسلطة بين المركز والأطراف، يقوم على التخصّص وتحديد المهام بوضوح، وتمكين الإدارات المحليّة من الاضطلاع بدورها بعيدًا عن أحاديّة سلطة المركز. فالتجربة اللبنانيّة لا سيّما منذ العام 1990 شهدت تركيزًا مفرطًا للسلطة في يد محور محاصصة المال والسلاح مما أدّى إلى تفاقم العجز والفساد وتهميش المناطق الجانبيّة خصوصًا في الشمال والبقاع وحرمانها من حقّها في رسم أولويّاتها وقيادة مشاريعها الإنمائيّة والإداريّة.

من هذا المنطلق يدعو حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة إلى اعتماد نموذج اللامركزيّة الإداريّة السياسيّة المتوازنة بوصفه شرطًا بنيويًا لبناء الدولة العادلة والفعالة.

ما الذي نقترحه عمليًا؟

أ. إعادة توزيع المحافظات والأقضية: وفقًا لما نصّ عليه اتفاق الطائف، يُقترح تقسيم لبنان إلى 12 محافظة تتضمّن كلّ منها قضائين اثنين، بطريقة تضمن التوازن الجغرافي والديموغرافي وتُعيد الاعتبار للعدالة الإنمائيّة (س. ح. عاكوم، 2024).

ب. انتخاب المجالس المحليّة (مجالس الأقضيّة والبلديّات): بشفافيّة كاملة مع منحها صلاحيات إداريّة وماليّة مستقلّة تحت رقابة قضائيّة مؤسساتيّة تضمن النزاهة والمساءلة.

ج. توزيع واضح للصلاحيات والموارد: بما يتيح لكل وحدة إداريّة محليّة رسم سياساتها المحليّة وإدارة مرافقها وتنفيذ مشاريعها الحيويّة بما يتلاءم مع خصوصيّتها وحاجات أهلها.

د. تكوين قيادات محليّة كفوءة: عبر إلزاميّة خضوع المرشّحين للمجالس البلديّة ومجالس الأقضيّة لاحقًا إلى دورات تدريب سياسي إداري، تهدف إلى نقل العمل البلدي من منطق الزعامة العائليّة والطائفيّة إلى منطق البرامج والمشاريع العامّة.

هـ. تعزيز الثقافة المدنيّة والمشاركة الشعبيّة: من خلال تدريب المواطنين على أدوات الرقابة وآليّات مساءلة المجالس المحليّة والانخراط في رسم الرؤية التنمويّة لمجتمعاتهم (أكاديميّة ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة).

بهذا الفهم، تتحوّل اللامركزيّة من مطلب مناطقي أو فدراليّة مبطّنة إلى ركيزة ديمقراطيّة داخليّة تُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة على قاعدة الثقة، الفعاليّة، التشاركيّة والانتماء المنتج (س. ح. عاكوم، 2022).

فهي ليست تفكيكًا للوطن بل تمكينًا للمجتمع المحلي من المشاركة في بنائه والخروج من منطق المركز المتضخّم نحو نموذج الدولة القريبة والراعية.

4- آليات المساءلة الشعبيّة والرقابة: لكي لا تتحوّل الديمقراطيّة إلى تفويض أعمى أو استحقاق موسميّ بلا مضمون لا بدّ من ترسيخ ثقافة المساءلة الشعبيّة وآليّاتها المؤسّساتيّة كعنصر جوهري من عناصر الحكم الرشيد. فالسلطة أيًّا كان مصدر شرعيّتها يجب أن تبقى خاضعة للمحاسبة لا من قبل الإعلام الموجّه أو جماعات الولاء بل من صُلب المجتمع عبر أدوات رقابيّة حيّة ومفتوحة تُعيد الاعتبار لمفهوم المشاركة الحقيقية.

يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أن المساءلة لا تبدأ من السلطة ولا من الإعلام بل من المواطن الواعي وتُستكمل ضمن بنية مؤسّساتية قادرة على فرض الشفافيّة وتحقيق المحاسبة. ومن هذا المنطلق يطرح الحزب جملة إجراءات إصلاحيّة تمكّن المجتمع من مراقبة من يمثّله:

أ. تفعيل قانون حقّ الوصول إلى المعلومات: وإلزام الإدارات والمؤسّسات بنشر كلّ العقود، الموازنات، الصفقات، الاتفاقيّات والمستندات المرتبطة بالشأن العام.

ب. إعادة تفعيل الأجهزة الرقابيّة المجمدّة مثل:

- ديوان المحاسبة
- التفتيش المركزي
- مجلس الخدمة المدنيّة
- وتحصين استقلالها المالي والقانوني عن السلطة التنفيذيّة.

ج. تطوير منصّات رقميّة حزبيّة: تُتيح للمواطنين متابعة الأداء الحزبي والإداري بشكل مباشر وتقديم ملاحظاتهم، اعتراضاتهم ومقترحاتهم بطريقة فعّالة وشفّافة.

د. الشفافيّة الداخليّة ضمن الحزب: إذ تُعتبر المسؤوليّة موقع خدمة لا امتياز وتُخضع القيادات الحزبيّة لرقابة داخليّة دائمة من القاعدة إلى القمّة ضمن مبدأ "المساءلة حقّ لا مكرمة"

لا تكتمل الرقابة دون إشراك الإعلام المستقل، الجامعات، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التقييم والمساءلة العامّة للسلطة وأجهزتها. ففي غياب الشفافيّة، يُختطف القرار ويضيع المواطن في متاهات الشعارات والخطابات المضلِّلة. أمّا في ظل الرقابة الفعّالة فتصبح الديمقراطيّة عقدًا حيًا يقوم على:

- الحقّ في المعرفة
- الحريّة في التعبير
- والمساهمة في تصويب المسار.

إنّ حزب الوسط لا يرى نفسه مجرّد فاعل سياسي بل يعتبر رسالته تأسيس لبنية ثقافيّة جديدة تُنهي عهد "الوكالة المطلقة" وتُطلق زمن الشراكة الواعية. فالمواطنة ليست مجرّد بطاقة انتخابيّة أو هويّة قانونيّة بل دور دائم ومسؤوليّة مستمرّة في حماية النظام العام وصيانة التوازن بين السلطة والشعب. فلا ديمقراطيّة بلا مواطن يُراقب ولا مواطن حرّ دون الحقّ في السؤال والمحاسبة.

الفصل العاشر: إصلاح المؤسّسات الدستوريّة عبر المعرفة والمشاركة والشراكة الحقيقيّة

1- **تفعيل العمل النيابي والرقابي:** للإنتقال من الغياب إلى الفاعليّة، يشكّل البرلمان في أيّ نظام ديمقراطي حيّ العمود الفقري للحياة الدستوريّة بوصفه سلطة التشريع والمساءلة والتمثيل الشعبي. غير أنّ الواقع اللبناني منذ انتهاء الحرب وحتى يومنا هذا،

أفرغ العمل النيابي من مضمونه وحوّله من أداة رقابة وتشريع إلى آليّة لتثبيت أعراف المحاصصة وتعطيل الإصلاح، لقد انحدر المجلس النيابي تدريجيًا إلى:

- أداة تمرير للصفقات بدل أن يكون محرّكًا لإقرار التشريعات العادلة
- منصّة لتصفية الحسابات الطائفيّة بدل المساءلة الحكوميّة
- مرآة للانقسام المذهبي بدل المصلحة الوطنيّة العليا
- هيكل سياسي يُغطي ويشارك بالمحاصصة التنفيذيّة بدل أن يراقبها
- شريك فعلي في سلطة الدمج بين السلطات الثلاثيّة (تنفيذيّة تشريعيّة قضائيّة) فاقدة للفصل والحياد نتيجة تقاطع المصالح وتسلّط الإحتكار السياسي.

أخطر ما أصاب العمل النيابي هو تفريغه من مضمونه الرقابي. فبدل أن يكون المجلس سلطة تراقب الحكومة وتُسائلها تحوّل إلى شريك في المحاصصة وتغطيّة الفساد ومصدر حماية للحكومات الفاشلة. ذلك ناتج عن تحالف الزعامات الطائفيّة التي استحوذت على الكتل النيابيّة وجيّرتها لمصالحها الاقتصاديّة والسياسيّة على حساب المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة. يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أنّ المدخل الأساسي لإصلاح المؤسّسات يبدأ من إعادة الاعتبار للدور النيابي عبر خطوات بنيويّة متكاملة:

- تحرير النيابة من هيمنة الطائفيّة السياسيّة ومنطق الزعامة بعد استكمال السلطة التشريعيّة بمجلس شيوخ يمثل الطوائف، يضمن توازنها ويتابع القضايا المصيريّة الثلاث (الخارجيّة، الدفاع وتعديل الدستور)، وعبر تشجيع المواطنين على انتخاب ممثّليهم وفق البرامج لا الانتماءات الفئويّة ووفق الكفاءة لا الولاء.
- استعادة مبدأ الفصل بين السلطات بما يعيد للمجلس التشريعي استقلاليّته الكاملة عن السلطة التنفيذيّة ويضمن قيام سلطة قضائيّة مستقلة، فعّالة ومحصّنة من التدخّلات السياسيّة وتحقيق لا مركزيّة اداريّة متوازية ومتوازنة.

- تعزيز الدور الرقابي الحقيقي للمجلس النيابي عبر تفعيل اللجان الدائمة، تقوية آليات الاستجواب، فرض حضور نيابي فعّال في مساءلة الحكومة وتعميم الثقافة الرقابيّة داخل العمل التشريعي.
- إعادة أولويّات التشريع إلى المصلحة الوطنية من خلال سنّ قوانين تعيد الاعتبار للعدالة الاجتماعيّة، تنظّم التنمية بين المناطق وتعالج أولويات الناس لا حسابات السياسيين.

لا يُمكن إصلاح البرلمان دون تجديد حقيقي في نسيجه البشري والسياسي. من هنا يعمل حزب الوسط على:

- تأهيل كوادر سياسيّة مدنيّة قادرة على خوض العمل النيابي بمنطق تشريعي ورقابي لعمل الحكومة لا زبائني
- تكوين نُخب رقابيّة تمتلك المعرفة الدستوريّة والمؤسساتيّة وتُمارس النيابة كرسالة وطنية لا كامتياز شخصي
- وبناء شبكات من النواب المستقلين ضمن نهج إصلاحي تشاركي عابر للطوائف والمحاور.

بهذا المعنى لا يكون تفعيل العمل النيابي مطلبًا تنظيميًا فقط بل ضرورة لإعادة بناء الثقة بالدولة، ولإعادة إنتاج التوازن المؤسّساتي وإنهاء منطق الدولة المنهوبة والمفرّغة من دورها.

2- **الشفافيّة والوصول إلى المعلومات والعدالة الإداريّة:** لا تُبنى الدولة الدستوريّة الديمقراطيّة على أساس صناديق الاقتراع فقط بل على ركيزتين متلازمتين الشفافيّة المؤسّساتيّة، والعدالة الإداريّة. فحُسن الإدارة هو مرآة حُسن الحكم وغياب الحوكمة يفتح

الباب واسعًا أمام الزبائنيّة، الفساد والتسلّط. وقد أثبتت التجربة اللبنانيّة بعد الحرب الأهليّة وتراكم الانهيارات أنّ:

- حجب المعلومات يُحوّل الإدارة العامة إلى أداة ابتزاز ونفوذ
- التعقيد الإداري مقصود ليُطيل عمر الفساد وقوة التلاعب به ويُعقّد الإصلاح
- الاحتكار السياسي والاستقواء بالمحاور الخارجيّة يعمّق انعدام الثقة
- وتآكل العدالة الإداريّة يرسّخ الزبائنيّة ويُضعف مفهوم الدولة كمؤسّسة لخدمة الناس لا استغلالهم.

يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أنّ الوصول إلى المعلومات هو حقّ دستوريّ أساسي لا منّة من السلطة وأنّ العدالة الإداريّة لا يمكن أن تتحقّق في بيئة مغلقة تتحكّم بها "بلطجة إداريّة" تُخفي، تؤخّر وتُقصي. من هنا يدعو الحزب إلى مشروع وطني شامل يقوم على أربعة أعمدة مترابطة:

أ. تنظيم الإدارة العامة وتحديثها:

- إعادة هيكلة الوزارات والمؤسّسات وفق معايير وظيفيّة وفعاليّة
- تحديث توصيف المهام وإزالة التداخل بين الصلاحيات
- إطلاق مسار شامل لمكننة الإدارة بعد اعادة تنظيمها وتطوير الحكومة الإلكترونيّة
- اعتماد نظام متابعة ذكي Dashboards لقياس الأداء والإنتاجيّة وربطها بمساءلة فعليّة (Kuswati, Amelia, & Rahayu., 2023).

ب. تكريس الشفافيّة كحق ومبدأ:

- فرض التطبيق الكامل لقانون الشفافيّة (حق الوصول إلى المعلومات)
- إلزام الوزارات والإدارات بنشر موازناتها، عقودها وآليات إنفاقها بلغة مفهومة وبصيغة مفتوحة المصدر

– وضع نظام جزاءات على كل سلطة ترفض الامتثال للقوانين الرقابيّة.

ج– منصّات مجتمعيّة لمراقبة الأداء:

– تأسيس منصّات رقميّة حزبيّة وأهليّة تُتيح للمواطنين تقييم السياسات العامّة وتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم

– تشجيع الجامعات ومراكز البحث على إنشاء مرصد دائم للحوكمة ومراقبة الإنفاق العام.

د– مأسسة العدالة الإداريّة:

– استقلال القضاء الإداري وتوسيع نطاق صلاحياته في مواجهة قرارات السلطة

– تفعيل دور ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنيّة كمحرّك لا كهيكل نائم

– إلغاء أي شكل من أشكال الوساطة السياسيّة في التوظيف والترقيات والتعاملات الإداريّة.

إنّ العدالة الإداريّة ليست مطلبًا تقنيًا أو شكليًا بل هي أساس الثقة بين المواطن والدولة وركنٌ لا يتجزّأ من العقد الاجتماعي الجديد الذي يسعى إليه "حزب الوسط". فالشفافيّة ليست تهديدًا للاستقرار بل شرطًا له، والرقابة ليست عرقلة للحكم بل حمايته من الانحراف.

إنّ تحويل الإدارة اللبنانيّة من أداة استتباع وزبائنيّة إلى منصّة خدمة عامة يبدأ بإطلاق مسار وطني لإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الحقوق لا الولاءات والمساءلة لا الامتيازات والكفاءة لا الانتماء السياسي.

3- **الحزب كقوّة اقتراح دستوري ومؤسّساتي:** للتحول من النقد الإعتراضي إلى البناء... لا يكتفي حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة بتوصيف الأزمة الدستوريّة والمؤسّساتيّة في لبنان بل يتموضع كقوّة اقتراح عقلانيّة، منهجيّة واستشرافيّة تسعى لاجتراح بدائل واقعيّة تُمكّن من إعادة تأسيس الدولة على قواعد الدستور والعدالة المؤسّساتيّة لا على توازنات التسوية والمحاصصة. فدور الحزب لا ينحصر في التمثيل الظرفي أو الخطاب التعبوي بل يرتكز إلى رؤية متكاملة تهدف إلى تحويل المعرفة الدستوريّة إلى فعلٍ تشريعيّ، مؤسّساتيّ، تنفيذيّ يُعيد تشكيل الدولة اللبنانيّة المعاصرة. ينطلق الحزب كقوّة مؤسِّسة ومحرّكة للدستور من المبادئ التالية:

أ. تفعيل النصوص الدستوريّة المؤجَّلة:

- الالتزام الجاد بتنفيذ اتفاق الطائف بما فيه الدعوة الى تأسيس مجلس شيوخ منتخب يضمن التوازن الوطني ويحصر الطائفيّة في الإطار التمثيلي لا التشغيلي
- تحقيق الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث خصوصًا عبر تحرير السلطة القضائيّة من هيمنة السياسيين وتحقيق استقلاليتها (س. عاكوم، 2024).
- استكمال تشكيل الهيئات الدستوريّة والرقابيّة التي نصّ عليها الدستور (الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي...)، وتفعيل دورها، كما ذكرها الرئيس حسين الحسيني في خطاب استقالته آب 2008 (م. نمر، 2023).

ب. إنتاج تشريعات إصلاحيّة: اقتراح قوانين قابلة للتطبيق في ميادين حيويّة مثل:

- اللامركزيّة الإدارية والإنمائيّة العادلة
- إعادة تنظيم المحافظات والأقضية وفق توازن ديمغرافي وإنمائي
- استقلال القضاء الإداري والعدلي
- إصلاح النظام الضريبي بما يحقق العدالة لا الجباية

– حوكمة إداريّة رقمية شفّافة.

– ضمان صياغة هذه التشريعات بلغة حقوقيّة واضحة وتنفيذية واقعية ومنفتحة على النقاش العام (س. ح. عاكوم، 2022).

ج. المعرفة الدستوريّة كحق وواجب:

– إعداد ونشر دراسات قانونيّة وحقوقيّة معمّقة تُصاغ بلغة المواطن وتنشر في المنتديات، الأكاديميات والفضاءات الأهليّة بهدف دمقرطة المعرفة الدستوريّة وإشراك الناس في صياغة مصيرهم السياسي

– إنشاء "مركز الضغط الدستوري" كمنصّة حزبيّة مدنيّة تتابع أداء البرلمان تقيّم مشاريع القوانين وتقدّم توصيات وتعديلات علنيّة باسم المواطن وخبراء القانون.

د. مشاركة في التشريع لا احتكار في القرار: طرح مقترحات تشريعيّة مشتركة مع النقابات، الجامعات، البلديّات والمجتمع المدني بما يحوّل العمليّة التشريعيّة من فعل نخبوي إلى مسار وطنيّ جماعيّ.

بهذا التوجّه يتحوّل حزب الوسط من مجرّد فاعل سياسي إلى قوّة دستوريّة تأسيسيّة تسعى لاجتراح نموذج حديث للدولة حيث المؤسّسة ليست قفصًا سلطويًا بل أداة تمثيل شفاف، عقلاني وتشاركي.

إنّ "ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة "لا تُطرح كشعار يعلّق في الحملات بل كسياسة تشريعيّة علنيّة تُعيد صياغة بنية الحكم لا شكله فقط. من هنا يطمح الحزب إلى تجديد المعنى الحقيقي للشرعيّة لا بوصفها غلبة عدديّة بل عقدًا مؤسّساتيًا بين المواطن والدولة، تُبنى فيه الشرعيّة على الكفاءة والمصلحة العامة لا على التبعيّة والانتماء الفئوي.

الفصل الحادي عشر: الإقتصاد في مشروعنا من الريع إلى اقتصاد الفكرة

1- **فلسفة الاقتصاد القائم على المعرفة والإنتاج:** طوال العقود الثلاثة الماضية وتحديدًا منذ مطلع التسعينات بُني الاقتصاد اللبناني على أسس ريعيّة هشّة، اعتمدت على معادلة ظاهرها الاستقرار وباطنها التفكك البنيوي، لقد تمحورت هذه المعادلة حول:

- الاعتماد المفرط على تحويلات المغتربين كرافعة أساسيّة للنقد الأجنبي
- الإغراق في الهندسات الماليّة والمصرفيّة كوسيلة وهميّة للاستقطاب السريع للأموال
- التوسع في الاستدانة والاقتراض العام لتمويل البنية السياسيّة المترهّلة
- تدمير القطاعات الإنتاجيّة (الصناعة، الزراعة، البحث العلمي، السياحة)
- وتحالف الزعامات السياسيّة مع الأوليغارشيّات الماليّة التي تخلّت عن دورها الوطني في الاستثمار التنموي واكتفت بتكديس الأرباح من خلال المضاربات والمصرفيّة الاحتكاريّة وصفقات محتكري السلطة.

تم اختزال لبنان ك"مصرف إقليمي" بدل أن يكون دولة ذات رؤية تنمويّة سياديّة. فاختفى مفهوم الإنتاج لصالح المضاربة وغاب دور الدولة كراعية للتنمية وتحولت الجامعة والمزرعة والمصنع إلى فضاءات منسيّة. لكن مع الانهيار المالي الذي تفجّر في عام 2019 انهار هذا النموذج بالكامل وسقطت كل أدوات التجميل التي كانت تحجبه وأصبحت العودة إليه انتحارًا اقتصاديًا سياسيًا.

يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أن لبنان لا يحتاج فقط إلى خطة تعافٍ مالي، بل إلى ثورة معرفيّة إنتاجيّة تشاركيّة تعيد تعريف جوهر الاقتصاد وأهدافه. فالبديل لا يكون بالرجوع إلى الوراء بل بالتقدّم نحو اقتصاد جديد قائم على الفكرة لا الامتياز وهو مبني على:

- المعرفة كأصل إنتاجي وليس ترفًا فكريًا
- الإبداع كمصدر للثروة لا الريع والاحتكار
- العدالة الاجتماعيّة كشرط للنمو لا عقبة أمامه
- المشاركة المجتمعيّة في التخطيط والإنتاج لا احتكار القرار بيد أصحاب النفوذ.

إن اقتصاد المعرفة ليس بديلًا تقنيًا ولا شعارًا تنمويًا عابرًا بل هو خيار استراتيجي لبلدٍ فقير بالموارد الطبيعيّة غنيٌّ بالإنسان والكفاءة. يقوم هذا الاقتصاد على أربع دعامات رئيسيّة:

- نظام تربوي منتج للمعرفة لا حافظ للمناهج البالية
- تكنولوجيا متاحة ومحليّة التوظيف تربط الابتكار بسوق العمل
- ريادة أعمال شاملة ومستدامة تعزّز فرص العمل النوعي والمبادرات الذاتية
- بحث علمي مُموّل ومربوط بالسياسات العامّة والقطاع الخاص لا مجرد نشاط أكاديمي معزول.

بهذا المعنى فإن المشروع الاقتصادي لحزب الوسط لا يقوم على إدارة الأزمة فقط بل على تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة التأسيس الاقتصادي المؤسّساتي الإنتاجي.

2- **مقوّمات التحوّل إلى اقتصاد المعرفة:** لا يكفي تغيير الخطاب للانتقال من اقتصاد ريعي هشّ إلى اقتصاد إنتاجي قائم على المعرفة بل يتطلب الأمر خارطة طريق عمليّة تستند إلى أربع دعامات أساسيّة:

أ. **إصلاح جذري للنظام التربوي والجامعي:** لا يمكن لاقتصاد المعرفة أن يُبنى فوق بنية تربويّة متهالكة لذا يجب:

- تطوير المناهج التعليميّة لتواكب التحوّلات الرقميّة والعلميّة
- ربط التعليم بحاجات السوق والإنتاج لا الاكتفاء بتخريج حملة شهادات بلا أفق

- دعم المدرسة الرسميّة والجامعة اللبنانيّة كمحور للعدالة المعرفيّة والتماسك الوطني وتنفيذ الأبحاث على مستويات بناء وتنميّة الدولة.
- إدماج البرمجة، التحليل، التفكير النقدي وريادة الأعمال منذ المراحل المبكرة.

ب. **توفير البنية التحتيّة الرقميّة والبحثيّة:** لا اقتصاد معرفي بدون شبكات تكنولوجيّة وبيئة ابتكار حديثة، يضع الحزب في أولويّاته:

- نشر الإنترنت عالي السرعة في كل المناطق
- دعم حاضنات الأعمال، مُسَرّعات الابتكار ومراكز البحث التطبيقي
- تسهيل إنشاء شركات ناشئة Startups من خلال إعفاءات ضريبيّة وتشريعات مرنة
- الربط بين الجامعات والقطاع الخاص والعام لتحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات.

ج. **عدالة ضريبيّة وتشريعات محفّزة للإنتاج:** التحوّل الاقتصادي يحتاج إلى إطار تشريعي عادل ومُحفّز من خلال:

- إصلاح النظام الضريبي لجعله تصاعديًا ومنصفًا بدل تحميل الفئات المتوسطة والفقيرة العبء الأكبر
- فرض ضرائب على الثروات الكبيرة والمضاربات العقاريّة والمصرفيّة واعفاءات على الإستثمارات في القطاعات الإنتاجيّة واستيعاب الأيدي العاملة.
- تخفيف الأعباء عن المشاريع الإنتاجيّة الصغيرة والمتوسطة
- إعادة توجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتيّة، البحث والتعليم بدل المحسوبيّات والزبائنيّة.

د. **لامركزيّة اقتصاديّة إنمائيّة عادلة:** لا يمكن للاقتصاد أن ينهض بالتركيز على المركز، لذا يؤمن الحزب بضرورة:

- تمكين المجالس المحليّة المنتخبة من إدارة المشاريع الاقتصاديّة
- توزيع الاستثمارات وفق معايير الإنصاف المناطقي والاحتياجات التنمويّة
- تعزيز اقتصاد المناطق المحرومة وتوفير الحوافز لروّاد الأعمال في الأطراف
- إدماج الاغتراب اللبناني في حلقات الإنتاج والتمويل والشراكات التقنيّة.

بهذا الإطار الشامل يتحوّل اقتصاد المعرفة من مجرّد شعار إلى برنامج عمل وطني يُعيد الاعتبار للإنتاج، يُحرّر الإنسان من التبعيّة ويمنح الشباب فرصة مستقبل مختلف عن حاضرهم المأزوم.

3- **من الدعم العشوائي إلى الحماية الذكيّة والعدالة الاجتماعيّة:** لطالما مثّل الدعم في لبنان وسيلة للاستهلاك السياسي والابتزاز الانتخابي لا أداة للعدالة الاجتماعيّة. فقد اتّسم النظام القائم منذ التسعينات باعتماد دعم عشوائي يستنزف خزينة الدولة ويُهرَّب إلى الخارج ويُفيد الفئات الأكثر قدرة بدل الأكثر حاجة بينما يُترك الفقير والعامل والمزارع دون حماية حقيقية. هذا النموذج ليس فقط مكلفًا ماليًا بل غير عادل أخلاقيًا لأنه يرسّخ الزبائنيّة بدل الحقوق ويمنح السلطة لمن يملك القدرة على التهريب أو النفوذ. يرى "حزب الوسط" أنّ الحلّ ليس في وقف الدعم كليًا بل في إعادة توجيهه عبر نظام حماية اجتماعي ذكي قائم على:

أ. تحديد الفئات المستحقّة بوضوح:

- من خلال قواعد بيانات دقيقة متاحة للمراجعة والمساءلة
- وربط الحماية بمستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة والموقع الجغرافي.

ب. استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي المشروط:

- أي تقديم مبالغ ماليّة مباشرة للمواطنين المستحقّين مقابل التزامهم بالتعليم، الصحّة والعمل
- هذا ما يحدّ من التهريب ويربط الدعم بكرامة الإنسان لا بولائه السياسي.

ج. دعم الإنتاج بدل الاستهلاك

- أي تحويل قسم من موازنات الدعم إلى تحفيز القطاعات الإنتاجيّة (زراعة، صناعة، تعليم مهني، طاقة بديلة)
- هذا ما يخلق فرص عمل ويُعزّز الأمن الغذائي والطاقوي بدل الإتكال على الاستيراد

د. تعزيز منظومة الحماية الاجتماعيّة المؤسساتيّة

- وذلك من خلال تطوير صندوق الضمان الاجتماعي
- توحيد الصناديق الضامنة وزيادة فعاليتها وتوسيع برامج الرعاية الصحيّة الرسميّة
- وتحديث قوانين العمل بما يوفّر حماية للعمال والمياومين والعاملين في الاقتصاد غير النظامي.

بهذه الرؤية يتحوّل الدعم من أداة للهيمنة السياسيّة إلى ركيزة للعدالة الاجتماعيّة، ومن باب للتهريب إلى جسر للحماية الإنسانيّة. إن "حزب الوسط" لا يرى العدالة ترفًا بل شرطًا للاستقرار، ولا يرى الفقر قدرًا بل نتيجة لخيارات فاشلة. ومن هنا يسعى إلى بناء اقتصاد يُحرّر المواطن ولا يُذلّه ويُنتج الكرامة لا الحاجة.

4- **نحو سياسات مالية وضريبية منصفة:** لا يُمكن الحديث عن إصلاح اقتصادي جادّ من دون معالجة جذريّة للمنظومة الماليّة والضريبيّة في لبنان، لطالما شكّلت هذه المنظومة أداة لتمويل نظام الامتيازات بدل أن تكون رافعة للعدالة الاجتماعيّة والتنمية. لقد تكرّست في العقود الأخيرة سياسات ريعيّة جائرة قامت على:

- اعتماد الضرائب غير المباشرة TVA رسوم وضرائب استهلاكيّة التي تطال الفقير والغني على حدّ سواء
- تغييب الضريبة على الثروة والأرباح العقاريّة والأملاك البحريّة والنفطيّة
- إعفاءات ضخمة لقطاعات مصرفيّة وريعيّة
- موازنات تقشفيّة لا تركّز على الاستثمار في التعليم والصحّة والبنى التحتيّة
- وغياب الشفافيّة في إدارة الدين العام والهندسات الماليّة.

والنتيجة اقتصاد يراكم العجز مجتمع يزداد فقرًا ودولة تفقد قدرتها على التأثير. يرى حزب الوسط أن العدالة الضريبيّة ليست أداة محاسبيّة فقط بل ركن من أركان العقد الاجتماعي الجديد، ولهذا يدعو إلى:

أ. إصلاح النظام الضريبي باتجاه تصاعدي وعادل

- فرض ضرائب تصاعديّة على الأرباح الكبرى، الثروات العقاريّة، الريوع المصرفيّة والأملاك البحريّة والنفطيّة والدخان والكحول
- خفض الضرائب غير المباشرة التي تطال الطبقات الفقيرة

ب. اعتماد مبدأ الضريبة مقابل الخدمات

- أي ربط التحصيل الضريبي بتحسين التعليم الرسمي، الطبابة، النقل العام والبنية التحتيّة
- هذا ما يُعيد ثقة المواطن بأنّ الضرائب تُستثمر لصالحه لا لصالح الزبائنيّة والفساد

ج. شفافيّة الموازنة والإنفاق العام

- إقرار موازنة سنويّة علنيّة، مفصّلة، تشاركيّة
- إطلاق منصّات رقابيّة رقميّة تمكّن المواطنين من تتبّع الإنفاق ومساءلة الوزراء والإدارات

د. توجيه الإنفاق نحو الاقتصاد المنتج

- تخصيص جزء أساسي من الإنفاق العام لدعم القطاعات الإنتاجيّة (زراعة، صناعة، تكنولوجيا)
- الاستثمار في التعليم المهني والبحث العلمي كأولوية تنمويّة

بهذا التصوّر تتحوّل السياسة الماليّة من أداة للجباية الظالمة إلى رافعة للعدالة الاجتماعيّة والاستثمار المسؤول. فلا ديمقراطيّة بلا عدالة ضريبيّة ولا اقتصاد منتج من دون دولة عادلة ولا عقد اجتماعي جديد من دون ثقة بأنّ المال العام هو ملك للمواطن لا ملك للحاكم.

5- **محاربة اقتصاد الامتيازات والاحتكارات:** تحوّل الاقتصاد اللبناني خلال العقود الماضية إلى نموذج مغلق تتحكّم به أوليغارشيّة ماليّة سياسيّة تتكوّن من تحالف غير معلن بين زعامات طائفيّة، احتكارات تجاريّة، شبكات مصرفيّة ومتموّلين انقلبوا من روّاد تنمية إلى سماسرة نفوذ ومصالح. وقد أنتج هذا النموذج اقتصادًا ريعيًا هشًّا، أدّى إلى:

- خنق المنافسة الحرّة ومنع الدخول إلى الأسواق
- إضعاف المبادرات الفرديّة والابتكار
- خصخصة مقنّعة للخدمات العامّة وتحويلها إلى سلعة نخبوية
- تكريس عدم المساواة بين المناطق والمكوّنات الاجتماعيّة
- وتحوّل المؤسّسات الكبرى إلى أدوات استتباع سياسي ومصرفي بدل أن تكون محرّكًا للنهضة.

يرى حزب الوسط أن هناك ضرورة للإنتقال من اقتصاد الامتيازات إلى اقتصاد المواطنة، وبأن بناء اقتصاد منتج وعدالة اجتماعيّة لا يمكن أن يتحققا دون كسر حلقة الاحتكار والتسلّط، ولهذا يطرح برنامجًا عمليًا من عدّة محاور:

أ. تفكيك شبكات الامتيازات

- إنهاء الاحتكارات في قطاعات الكهرباء، الاتصالات، النفط/المحروقات، المصارف، المرافئ، التعليم والاستشفاء.
- إلغاء العقود الحصرية ومراجعة امتيازات ما بعد الحرب والخصخصة المقنّعة.

ب. تعزيز الرقابة وسياسات حماية المستهلك

- إنشاء هيئة وطنيّة مستقلّة لحماية المستهلك ترصد الأسعار والسياسات التجاريّة
- تجريم المضاربات المفتعلة والربح الريعي غير الإنتاجي.

ج. تمكين الاقتصاد المحلي التشاركي

- دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة SMEs عبر تسهيلات ضريبيّة وماليّة
- إطلاق برامج تمويل تشاركي للشباب والمناطق المحرومة
- تشجيع التعاونيات الإنتاجيّة والزراعيّة والمشاريع المحليّة المستدامة

د. إصلاح الإطار القانوني للعدالة الضريبيّة

- فرض ضرائب تصاعديّة على الأرباح الريعيّة والاحتكاريّة
- إغلاق ثغرات التهرّب الضريبي الكبرى
- تخصيص إيرادات الضرائب لتنمية المناطق الأكثر حرمانًا

إنّ التحرّر من اقتصاد الامتيازات ليس فقط شرطًا للعدالة الاجتماعيّة بل ركيزة للاستقلال الوطني وبناء سيادة اقتصاديّة حقيقيّة. فلا تنمية من دون منافسة نزيهة

ولا إنتاج من دون عدالة في الفرص ولا ديمقراطيّة من دون كسر الهيمنة على الأسواق كما على العقول.

6- **دعم القطاعات الإبداعيّة، الرقميّة والعلميّة:** لا يمكن لأي مشروع نهضوي في لبنان أن ينجح دون إعادة توجيه البوصلة الاقتصاديّة نحو القطاعات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية وفي مقدّمتها الاقتصاد الرقمي، الصناعات الإبداعيّة والبحث العلمي التطبيقي. يرى حزب الوسط أن هذه القطاعات لم تعد ترفًا مستقبليًا بل أصبحت الممر الإلزامي والوحيد للخروج من الانهيار البنيوي وبناء اقتصاد جديد يستند إلى العقل لا الولاء، الإبداع لا الزبائنيّة، المعرفة لا الامتياز. أما ركائز المشروع الوطني للإبداع الرقمي والعلمي فهي:

أ. لبنان كمنصّة إقليميّة للشركات الناشئة والتكنولوجيا

- تحويل لبنان إلى بيئة حاضنة Start-up Hub في مجالات الذكاء الاصطناعي التحوّل الرقمي، الأمن السيبراني، التكنولوجيا الصحيّة والتعليميّة
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصّة للابتكار بالتعاون مع البلديات والجامعات والشركاء الدوليين.

ب. تحفيز الابتكار من خلال سياسات داعمة

- إقرار حوافز ضريبيّة وجمركيّة للشركات الناشئة وروّاد الأعمال
- إطلاق صناديق وطنيّة للتمويل الابتكاري Venture Capital تركّز على رأس المال البشري
- تسريع إجراءات تسجيل الشركات الرقمية وتبسيط التشريعات ذات الصلة.

ج. شبكة وطنيّة لمراكز الأبحاث والابتكار

- إنشاء مراكز أبحاث جامعيّة صناعيّة مشتركة في كل منطقة لبنانية بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص
- توجيه هذه المراكز نحو حلول تطبيقية لاحتياجات المجتمع من الطاقة المتجددة إلى الأمن الغذائي والصحّة الرقميّة

د. إصلاح جذري في التعليم المهني والرقمي

- دمج المناهج المهنيّة مع متطلبات السوق الرقمي العالمي
- تأسيس شراكات بين المدارس المهنيّة والشركات التكنولوجيّة لربط المتدرّبين مباشرة بسوق العمل.

هـ. حماية الحقوق الإبداعيّة والتقنيّة

- إقرار قانون وطني حديث لحماية الملكيّة الفكريّة يشمل البرمجيّات، التصميم، الاختراعات والمحتوى الإبداعي
- تأسيس هيئة وطنيّة لحماية حقوق المبدعين وتوفير بيئة قانونيّة جاذبة.

إنّ الاستثمار في القطاعات الإبداعيّة لا يعني فقط تحريك العجلة الاقتصاديّة بل التحوّل من اقتصاد الريع إلى اقتصاد العقول من خلال:

- استعادة الكفاءات اللبنانيّة المهاجرة أو بناء شراكات معها
- بناء منظومة إنتاج بديلة عن الاقتصاد الريعي
- إطلاق طاقات الجيل الجديد في الريادة والتكنولوجيا
- وتثبيت الشباب في وطنهم عبر فرص حقيقيّة.

بهذا يصبح لبنان بلدًا يُنتج المعرفة لا فقط يستهلكها، وينتقل من نظام اقتصادي هشّ إلى دولة المستقبل المبنيّة على الفكرة، الإنسان والتطوّر التكنولوجي الرشيد.

7- **التمويل بالنمو:** نحو سيادة ماليّة منتِجة لا مديونيّة خانقة... في مقابل النماذج الماليّة التقليديّة التي قامت على الاستدانة لتغطية العجز وما نتج عنها من أعباء مديونيّة ثقيلة وتبعيّة خارجيّة مزمنة، يقترح "حزب الوسط" نهجًا بديلًا يقوم على قاعدة "التمويل من خلال النمو لا من خلال الديون" هذا النموذج يُعيد الاعتبار للاقتصاد الحقيقي كركيزة أساسيّة لأي إصلاح مالي وينظر إلى الدولة لا كجابي ضرائب بل كمحفّز إنتاجي وراعٍ للنمو المتوازن، أما ركائز نموذج "التمويل بالنمو" :

أ. توسيع القاعدة الضريبيّة عبر تحفيز الاقتصاد المنتج

- دعم القطاعات الصناعيّة، الزراعيّة، الرقميّة والخدماتيّة المتقدّمة لخلق دورة اقتصاديّة حيّة
- زيادة عدد المساهمين في الدخل الوطني بدل زيادة الضرائب على الفئات المثقلة أصلًا.

ب. إنصاف الطبقة المتوسطة والفقيرة

- تخفيف العبء الضريبي عن ذوي الدخل المحدود لزيادة قدرتهم الشرائيّة ودفع عجلة الاستهلاك المسؤول
- إلغاء الرسوم العشوائيّة والضرائب غير المباشرة التي تُجهِز على الدخل الأساسي للأسر

ج. إعادة توجيه الاستثمارات نحو الاقتصاد الحقيقي

- تشجيع الرساميل اللبنانيّة والاغترابيّة على الاستثمار في مشاريع إنتاجيّة ذات طابع تكنولوجي أو إنمائي
- منع تكرار نموذج التمويل العقاري والريعي الذي استنزف الطاقات دون إنتاج.

د. **تنويع مصادر الدخل القومي:** تطوير القطاعات ذات القيمة المُضافة مثل:

- الخدمات الرقميّة عالية المهارة

- الاستشارات الإقليميّة
- الصناعات الثقافيّة
- والتصدير المبني على الجودة والابتكار.

التمويل كرافعة سياديّة لا كأداة ارتهان، "التمويل بالنمو" ليس مجرد إجراء اقتصادي بل هو رؤية سياديّة شاملة تعيد للدولة قدرتها على المبادرة وتُنهي زمن الارتهان لصناديق الدين وشروط الخارج، وهو يُمثّل إعادة توزيع عادلة للثروة تعزيزًا للثقة بين المواطن والدولة وتكريسًا لمفهوم "الاقتصاد لخدمة المجتمع" لا "المجتمع في خدمة الاحتكار". في مشروع "حزب الوسط" الاقتصاد ليس دفتر أرقام بل وسيلة لتحقيق العدالة، الكرامة والانتماء الوطني الحقيقي.

الفصل الثاني عشر: الشباب اللبناني المقيم والمغترب ومهمة تجديد السياسة من خارج السلطة

1. **إعادة الثقة بجيل التغيير:** للإنتقال من الغضب إلى البناء، فبين جيل الحرب الذي نشأ على الخوف والانقسام وثقافة التبعيّة وجيل السلطة الذي تعايش مع منظومة الامتيازات والزبائنيّة، برز في لبنان جيل ثالث مختلف في تكوينه وقيمه ورؤيته هو جيل الوعي، الغضب، الطموح والتمرّد على القطيع. هو جيل 17 تشرين الذي لم يخرج من أجل تغيير الوجوه بل من أجل تغيير قواعد اللعبة نفسها وكسر الحلقة المفرغة بين السلطة والعجز بين الاحتكار واليأس، هذا الجيل أدرك أن:

- الدولة لا تُبنى عبر الولاءات الشخصيّة بل عبر الحقوق والمؤسّسات
- المستقبل لا يُنتظر أو يُستجدى من أحد بل يُنتزع عبر النضال والمعرفة والمبادرة
- وأنَّ التغيير لا يبدأ من قصور السلطة بل من تحرير العقول وتنظيم الطاقات.

رغم حضوره الصاخب في الشارع والإعلام ظل هذا الجيل محرومًا من الإطار السياسي الذي يحتضنه ويمكّنه، فقد حاولت الأحزاب التقليديّة استيعابه كواجهة رمزيّة، تشويهه باتّهامات العبثيّة أو التبعيّة أو إفراغه من محتواه عبر جعله "ديكورًا" تابعًا متعصب لا شريكًا حقيقيًا.

يؤمن الحزب أن الشباب ليسوا بمجرّد طاقة احتجاجيّة موسميّة بل هم رأسمال سياسي تأسيسي في بناء دولة حديثة، ويرتكز هذا الإيمان على المبادئ التالية:

- لا يمكن تجديد الدولة من دون تجديد السياسة نفسها أي من دون دخول جيل جديد إلى مواقع التأثير وصناعة القرار
- استعادة الثقة بالشأن العام لا تبدأ من البرامج والخطط فقط بل تتجاوزها الى إعادة الاعتبار إلى المواطنة الفاعلة في سنٍّ مبكر
- التنظيم هو الحاضنة الأهمّ لأي وعي، لذلك لا يكفي الإعجاب بالشباب وبردات فعلهم بل لا بد من إنشاء المنصّات التي تجمعهم تُنَمّي قدراتهم وتُحوّل وعيهم إلى فعل مؤسّسي منظّم

في هذا الإطار يضع حزب الوسط تمكين الشباب في صلب بنيته التنظيميّة والسياسيّة من خلال:

- بناء فعاليات شبابيّة مستقلة لها حقّ المبادرة لا مجرّد التبعيّة
- تقديم أدوات تكوينيّة وسياسيّة لهم تعكس عمقهم الفكري والعلمي بغض النظر عن أعمارهم
- اعتبار تمثيلهم في كل هيئات الحزب حقًّا لهم لا مِنّة وشراكة ولا ديكورًا انتخابيًّا.

فجيل التغيير غير محصور بعنوان جيل المستقبل بل هو أيضًا جيل الحاضر وحزب الوسط لا يرى فيه مجرد تابع لثورة بل صانعًا لعقد اجتماعي جديد.

2. **تعبئة الطاقات اللبنانيّة:** لتحقيق تكامل بين الداخل والخارج... لا ينحصر اللبناني بمَن يعيش على تراب وطنه، بل يشمل أولئك الذين يعيشون من أجل وطنهم في المهجر، ونقصد الذين لا تزال قلوبهم معلّقة بوطن لم يغادرهم رغم بُعد المسافة. ينتشر المغتربون اللبنانيّون في أكثر من 120 دولة وهم ليسوا بمجرد خزائن تحويلات الأموال بل عقول حيّة وكفاءات نادرة وقوّة لبنانيّة سياديّة عالميّة يمكن أن تكون الشريك الأهمّ في إنقاذ وطنهم وإعادة بناء دولتهم. غير أنّ المنظومة الحاكمة المرتكزة على منطق الزبائنيّة والموسميّة الإنتخابيّة تعاملت مع هؤلاء المغتربين كمصدر تحويل مالي ظرفي لا شريك استراتيجي في التنمية، فهم بالنسبة لهم قوّة اقتراعيّة عابرة تحاول تقليص تأثيرها لا قوّة رأي عام دائمة وفاعلة وهذه السلطة تعتبرهم مجرد شاهد على الانهيار لا مساهم في الخروج منه.

يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أنَّ المغترب اللبناني مواطن له كامل الحقوق كما المقيم وعليه ما على المقيم من حقوق وواجبات. الاغتراب ليس جالية بل امتداد طبيعي للسيادة الوطنيّة وسند متواصل للنهضة اللبنانيّة، مشاركة المغتربين لا تقتصر على صندوق الإنتخاب بل يجب أن تشمل السياسة، الاقتصاد، المعرفة والثقافة. في هذا السياق يقدّم الحزب خطّة عمل متكاملة للإستفادة من طاقات الاغتراب عبر:

- إنشاء شبكات اغترابيّة حزبيّة نشطة في القارّات الخمس ترتبط مباشرة بالمركز التنظيمي وتُشارك في صنع القرار
- إدماج الكفاءات العلميّة، التكنولوجيّة والاستثماريّة للمغتربين في مشاريع تنمويّة واستراتيجيّة على الأراضي اللبنانيّة
- عقد مؤتمرات دوريّة في بيروت وعواصم الاغتراب للحوار والتفكير الاستراتيجي في مستقبل الوطن

- تطوير برامج لعودة الكفاءات تشمل تسهيلات إداريّة واستثماريّة وفرص عمل تخصصيّة في القطاعين العام والخاص وفق رؤية إنتاجيّة وطنيّة
- تحصين الحقوق السياسيّة والانتخابيّة للمغتربين وتوسيع مشاركتهم في المؤسسات التقريرية للحزب والدولة.

من خلال هذه الخطة يتحوّل الاغتراب من ظاهرة نزيف مؤلم إلى رافعة سياديّة اقتصاديّة، هم شريك معرفيّ في إدارة الدولة وصوت وازن في مسار بناء الديمقراطيّة التشاركيّة. فلبنان الذي نريده لا يكتمل إلا بأبنائه أينما وُجدوا، والمغترب في مشروع حزب الوسط شريكًا أساسيًا مع المقيم في صناعة مستقبل يكون فيه لبنان وطنًا عالميًّا لأبنائه، والغربة بالنسبة للحزب ليست بمنفى سياسي للمغتربين.

3. **مجال العمل الشبابي والتمثيل الحقيقي:** يُختزل دور الشباب في الثقافة السياسيّة التقليديّة في "الكوتا الرمزيّة" يتم استدعاءهم في أفضل الحالات خلال الحملات الانتخابيّة والأنشطة الاحتفاليّة ليعودوا بعدها إلى الهامش المعتاد. لكن حزب الوسط اللبناني يؤمن أنَّ تمكين الشباب ليس شعارًا بل ركيزة في هندسة الدولة الجديدة وجزءًا لا يتجزّأ من إعادة تأسيس النظام السياسي على قاعدة الفعاليّة والمعرفة والشراكة. فالشباب ليسوا جوقة في المشهد العام بل ركن مؤسّسيّ فاعل يتمتّع بحقوق متكافئة ومساحات حقيقيّة لصناعة القرار، وذلك من خلال دمجهم في مراكز القرار على المستويات الحزبيّة، البلديّة والنيابيّة، لا كمراقبين بل كفاعلين في قلب المؤسسات. إن تأسيس منصّات شبابيّة حزبيّة مستقلّة تنظيميًا وفكريًا تتيح لهم التفكير النقدي، المبادرة، الحوار وصناعة البرامج دون وصاية فوقيّة. سنسعى لإنشاء "أكاديميّة ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" كمعهد دائم للتكوين السياسي والقيادي تتولى مسؤوليّة تقديم:

- مهارات التشريع والسياسة العامة

– أدوات الحوكمة وبناء الدولة الدستوريّة الديمقراطيّة بمختلف مستوياتها المركزيّة واللامركزيّة

– فهم الأنظمة الانتخابيّة وإعداد المشاريع والتفاوض المؤسّساتي

وربط التمثيل بفعاليّة هؤلاء الشباب لا بأعمارهم، فالكفاءة والقدرة على المبادرة هي المعيار وليس الاستعراض أو التسويق السياسي الخارجي باسم "الشباب". يدعو الحزب إلى إعادة تشكيل النظرة الرسميّة المعتادة تجاه الأجيال الصاعدة. فالشباب ليسوا "ملحقًا احتفاليًا" في الوزارات أو المجالس البلديّة بل مكوّن أساسي في التخطيط وفي الرقابة وصناعة القرار الوطني. ولذلك يُطالب الحزب بأن يتحوّل الشباب إلى قوّة "اقتراح واقتراع" ومصدر تقييم وشريك في بناء الشرعيّة الجديدة ولا يقبل الحزب بتحويلهم الى مجرّد ورقة انتخابيّة موسميّة.

بهذا الفهم تُربط السياسة بجيلها الحقيقي، جيل الغد الذي لا يقبل أن يُمثَّل دون أن يُشارك ولا يقبل أن يُستثمر فيه رمزيًا أو شكليًا دون أن يُمكَّن فعليًا. إنها السياسة كأخلاقيّة مدنيّة تُمارَس باكرًا فهي ليست امتيازًا يُمنح في وقت متأخر. وهكذا تُصبح المشاركة الشبابيّة تأسيسًا لديمقراطيّة متجددة تُبنى من القاعدة لا من الأعلى.

الفصل الثالث عشر: الخطاب الداخلي والخارجي للحزب (وسطيّة فعّالة وعلاقات بنّاءة)

1- **سياسة داخليّة وخارجيّة وطنيّة مستقلّة تنقلنا من التبعيّة إلى السيادة:** ينطلق حزب الوسط– ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة من قناعة صلبة مفادها أنَّ لا سياسة خارجيّة وطنيّة بلا سيادة داخليّة حقيقيّة، ولا سيادة داخليّة بلا مؤسّسات شرعيّة تحكم باسم الشعب لا بالنيابة عنه. فالدولة كي تستعيد دورها تحتاج إلى سيادة مزدوجة ومتكاملة، سيادة داخليّة تُبنى على المواطنة وسيادة خارجيّة تُبنى على الاستقلال الوطني ليكونان معًا ثنائية التوازن الاستراتيجي داخليًا وخارجيًا.

أ. يعتمد الحزب **في الداخل** خطابًا جامعًا لا شعبويًا ولا طائفيًا يقوم على:

- الإيمان بالشراكة الوطنيّة بين مكوّنات المجتمع
- ترسيخ المواطنة كأساس للانتماء لا العصبيّة
- تطوير العمل المؤسّساتي لاجتراح حلول واقعيّة ومستدامة
- تجاوز منطق المحاصصات في مقاربة التحدّيات السياديّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ب. يعتمد الحزب **في الخارج** سياسة خارجيّة سياديّة عقلانيّة تقوم على:

- الاستقلال الكامل عن المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة
- الانطلاق من المصلحة اللبنانيّة العليا كمرجعيّة وحيدة للقرار
- الانفتاح التبادلي على التجارب الحديثة الناجحة خصوصًا في مجالات الحوكمة، مكافحة الفساد، العدالة الاجتماعيّة، السياسات الإنتقاليّة، الإدارة الرشيدة، التحوّل الرقمي والطاقة المتجدّدة.

يُقدّم الحزب نموذجًا جديدًا في العلاقات الخارجيّة عنوانه السيادة المنتِجة، لا تبعيّة ولا انغلاق يُلخّص النموذج بثلاثيّة واضحة:

- لا مسايرة لأيّ جهة خارجيّة على حساب السيادة الوطنيّة
- ولا عزلة عن العالم تُحوّل لبنان إلى كيان مغلق أو جامد
- بل السعي لتحقيق انفتاح عقلاني تبادلي غير ارتهاني.

فالاستقلاليّة هنا ليست حيادًا سلبيًا بل قرارًا وطنيًا حرًّا يرفض توظيف الطوائف كأدوات في الصراعات الإقليميّة، ومن غير المسموح اختطاف القرار الخارجي من المؤسّسات الدستوريّة والارتهان السياسي مقابل دعم ظرفي أو مصالح فئويّة. يدعو حزب الوسط الى سياسة خارجيّة سياديّة مبنيّة على المعرفة ومرنة وإلى إعادة صياغة السياسات الخارجيّة للبنان على أساس:

– وحدة القرار الخارجي تحت سلطة الدولة لا المرجعيات المتعدّدة
– إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسيّة على قاعدة التكافؤ، المصالح المشتركة والتعاون في بناء القدرات
– بناء شبكات تواصل معرفيّ واقتصاديّ دوليّ تخدم خطّة النهوض الوطني.

بهذا المعنى لا يرى الحزب السيادة الخارجيّة مجرّد موقف سياسي بل ثمرة تراكميّة لبناء داخلي رشيد، هذا ما يُحصّن القرار الوطني من الضغوط ويُعيد تموضع لبنان كفاعل إيجابي لا تابع أو معزول. إنها السيادة كفعل وطني مؤسّسي لا كشعار ظرفي أو خطاب شعبويّ، والسياسة الخارجيّة كامتداد طبيعي لإرادة شعبيّة مستقلّة وموحّدة.

2- **لبنان كجسر تفاعل حضاري بين الشرق والغرب:** من حيّز التوتر إلى فضاء التفاهم... تميّز لبنان منذ نشأته بفرادته الجغرافيّة والثقافيّة فهو بلد صغير بمساحته كبير برسالته، يمثل تقاطع حضاري نادر تتلاقى فيه الأديان والثقافات واللغات والأنماط الفكرية في فسيفساء تاريخيّة حيّة. لكن وبدل أن يتحوّل هذا التنوع إلى رأسمال سياسي وثقافي، تعاقبت قوى محليّة وإقليميّة ودوليّة على تفريغه من مضمونه الحضاري، فحوّلت التنوّع إلى انقسام والحوار إلى صراع والدور الوطني إلى وظيفة مرتهنة.

يرى حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة أنه يجب الإنتقال بلبنان من ساحة تصفية إلى منصّة تفاهم، فلبنان لا يُختصر بكونه ممرًّا أو هامشًا في خرائط الصراعات بل يملك مؤهلات حقيقيّة ليكون جسرًا للتفاهمات الحضاريّة ومنصّة حوار إنساني إقليمي ومحرّكًا ثقافيًا ومعرفيًا يعيد للبنان رسالته التاريخيّة في التوسّط والبناء. يعمل الحزب على إحياء هذا الدور من خلال مجموعة مبادرات مترابطة:

– دعم انخراط لبنان في حوار حضاري دائم يجمع الأديان والثقافات في الفضاء العربي الإسلامي المسيحي ومن موقع المشاركة لا التبعيّة

- تشجيع مبادرات التبادل التربوي، الثقافي والبحثي بين لبنان ومحيطه العربي والآسيوي والأفريقي ومع أوروبا وأميركا اللاتينيّة والشماليّة
- إعادة طرح بيروت كمركز إقليمي للحوار والمؤتمرات غير الحكوميّة حيث تُناقَش الأفكار الاستراتيجيّة والسياسات البديلة بمعزل عن الحسابات الرسميّة
- تعزيز "القوّة الناعمة اللبنانيّة" من خلال قطاعات المعرفة، التعليم، الثقافة، الصحة والفنّ وتقديمها كأدوات تأثير لا كسلع استهلاكيّة.

صحيح أنّ لبنان ليس قوّة عسكريّة ولا يملك سوقًا اقتصاديّة بحجم إقليمي ضخم، لكنه يمتلك ما لا يملكه غيره هويّة جامعة متعدّدة الطبقات، إن أُحسِن إدارتها يمكن تحويلها إلى رصيد استراتيجي في زمن الانقسامات. من هنا يدعو الحزب إلى إعادة الاعتبار لهذا الدور الطبيعي التاريخي لا كحنينٍ إلى ماضٍ متخيّل بل كجزء من استراتيجية لبنانيّة جديدة تقوم على السيادة في الداخل، الانفتاح العقلاني في الخارج، القدرة على التوسّط لا الانقسام والتأثير لا التوظيف. إنه باختصار لبنان الحيادي الفاعل لا المجرّد، الوسيط المستقل لا التابع والشريك الإقليمي لا الحيّز المستباح.

3- **حياد إيجابي داخلي وخارجي وشراكات استراتيجية:** في ظل الانقسام الإقليمي والدولي الحاد ومع تنامي الخطابات المحورية والتبعيّات المتصادمة طُرح مفهوم "الحياد اللبناني" كخيار خلاصي فواجهه البعض بالتبجيل وآخرون بالتوجّس. أما حزب الوسط – ديمقراطية المعرفة والمشاركة، فيُعيد طرح الحياد لا كشعار ظرفي أو موقف سلبي بل كخيار سياديّ عقلانيّ وعمليّ يعيد بناء الثقة بالدولة وموقعها. فالحياد الذي يطرحه الحزب عنوانه الحياد الإيجابي على المستويين الداخلي والخارجي وهو ليس حيادًا مفرغًا من المضمون بل حيادٌ فاعلٌ ملتزم:

- لا يعني الصمت بل ترجمة ميثاق الدولة في المواقف والسياسات

– لا يعني الانفصال عن قضايا العدل بل الانخراط فيها عبر القانون الدولي والدبلوماسيّة النشطة

– لا يعني التخلّي عن الهويّة العربيّة بل تأكيدها من موقع المشاركة لا الاصطفاف.

أما مفهوم ثنائية الحياد الداخلي والخارجي التي يلتزم يها الحزب فتعني أن:

أ. ينطلق **الحياد الخارجي الإيجابي** من رؤية متوازنة تقوم على:

– الابتعاد عن صراعات المحاور الإقليميّة والتمسّك بالقرار الوطني المستقل

– تعزيز قدرات الجيش لحماية الأمن الوطني دون الارتهان لقوى خارجيّة

– اعتماد دبلوماسيّة نشطة قائمة على المبادرة والحوار وليس التلقّي أو الخضوع

– تثبيت بنية دستوريّة واقتصاديّة متماسكة تؤهّل لبنان للعب دور وسيط استراتيجي موثوق

– احترام القانون الدولي والإنساني والانفتاح على الشراكة مع كل من يحترم سيادة لبنان.

ب. يُفهم **الحياد الداخلي** كمنظومة قيم وممارسات تسعى إلى:

– ضمان المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم

– تحصين استقلال القضاء والتعليم والإدارة

– حماية التعدديّة وضمان الحريّات والحقوق الأساسيّة

– تحييد المؤسّسات العامة عن الانتماءات الحزبيّة والطائفيّة لضمان شرعيّة الحكم ونزاهة الانتخابات.

يدعو حزب الوسط إلى إعادة تموضع لبنان كشريك لا تابع وكدولة صاحبة سيادة فاعلة تتمتع بعلاقات متعدّدة الاتجاهات عبر بناء شراكات استراتيجية مستدامة مع العالم العربي، أوروبا، آسيا، أفريقيا وأميركا اللاتينية والشماليّة من خلال:

– تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والعلميّة انطلاقًا من القيم اللبنانية وموقعها

– إعادة تعريف السياسة الخارجيّة اللبنانية كسياسة مبادرة غير محايدة سلبيًا بل حياديّة فاعلة

– إحياء وظيفة لبنان كدولة رسالة لا في الخطاب فقط بل في الأداء والسياسات والتفاعل الدولي.

بهذه الرؤية نسير باتجاه تحقيق سياسة خارجيّة وطنيّة مستقلّة ومسؤولة ويصوغ حزب الوسط ضمن خطته خطابًا سياسيًا متوازنًا يجمع بين الجذور الوطنيّة، الانفتاح الإقليمي والدولي مع الاستقلال عن الاصطفافات العابرة للحدود. إنه خطاب يُعيد لبنان الى موقعه الطبيعي كدولة صاحبة رسالة لا مجرّد هامش في خرائط الآخرين وكوسيط جامع لا ساحة نزاع وكشريك في بناء السلام لا تابع لمحور من هنا أو محور من هناك في صناعة الحروب (س. ح. عاكوم، 2025).

الفصل الرابع عشر: من المبادرة إلى الحركة الوطنية

1- **الجهاد المدني كمرتكز لبناء الدولة اللبنانية:** في صلب رؤية "حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" لا يُنظر إلى التحوّل نحو دولة راعية، عادلة، دستوريّة كمجرّد انتقال سياسي بل كتغيير جذري في وعي الإنسان والمجتمع. ومن هنا ينبثق مفهوم "الجهاد المدني" بوصفه جوهر المشروع التحويلي الذي نتبناه أساسًا أخلاقيًا وسلوكيًا لبناء الدولة الحديثة. ليس الجهاد المدني دعوة تقليدية ذات طابع ديني بل مفهوم مدني سلمي يقوم على ثلاثة أركان مترابطة:

– جهاد النفس من حيث بناء الفرد المسؤول الرافض للتبعيّة المستقل فكريًا والأمين على الحق العام

– مقاومة الفساد واللامساواة كفعل يومي يطال السلوك والإدارة والسياسة ويستهدف بنيان منظومة الامتيازات والمحاصصة

– تحويل المواطن من متلقٍ إلى فاعل عبر تمكينه معرفيًا وقيميًا لممارسة دوره في الرقابة المشاركة وصناعة البدائل.

في هذا السياق نطرح الجهاد المدني:

– كمبدأ تربوي داخل الحزب حيث يُبنى العضو على قيم النزاهة، الانضباط، النقد الذاتي والمبادرة
– وكأساس نضالي سياسي سلمي، يرتكز على المواجهة الفكرية والتنظيمية مع نظام الزبائنية لا على العنف أو الفوضى
– وكثقافة دستورية جديدة تنقل السياسة من صراعات الغرائز إلى آفاق الأخلاق والمواطنة.

لا نؤمن بمدنية شكلية تعيد إنتاج الطوائف في قوالب جديدة بل بمدنية مستنيرة تُفصل الدين عن السياسة لكنها لا تفصل القيم عن الدولة، فالدين في مشروعنا مرجعية قيمية للعدالة، الصدق، الخدمة والمساواة لا وسيلة هيمنة ولا أداة إقصاء ولا غطاء للسلطة. إننا نرفض أن تُختطف الدولة باسم الطائفة أو أن تُدار بعقلية الغلبة والمصالح الضيقة وندعو إلى:

– مدنيّة تشاركية منفتحة
– تعددية غير مسلّحة
– وشرعية تستند إلى رضا المواطنين لا إلى تفويض ما فوقي أو تسوية مؤقتة.

بهذا المعنى يشكّل الجهاد المدني نقطة الالتقاء بين الإيمان الفردي العميق والمشروع الدستوري الجماعي. إنه خيط ناظم بين الأخلاق والسياسة بين الشخصي والعام بين ما نؤمن به وما نُجسّده مؤسساتيًا. تنطلق سياسات الحزب من الوعي الفردي إلى الرؤية الجماعية بكافة اتجاهاتها، من التربية إلى الاقتصاد إلى السيادة وتُبنى على قاعدة تحويل هذا المبدأ إلى:

- ثقافة عامة في المجتمع
- وإستراتيجية تنظيمية في الحزب
- ومرجعيّة قيميّة في الدولة

بهذا لا تكون حركة حزب الوسط مجرّد مبادرة سياسيّة بل نواة حركة وطنيّة تحويليّة، تُعيد تعريف العمل العام من أساسه وتطرح العقد الاجتماعي الجديد لا كشعار أو مطلب بل كالتزام عملي يومي يبدأ من الذات ولا يتوقف عند أي منصب أو موقع.

الفصل الخامس عشر: رمز الحزب وعلمه

1- **الرمز كهوية بصرية ونفس ثوري:** يعتمد حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة رمزًا بصريًا (لوغو) يعكس روحه الثوريّة وأهدافه الوطنية يتمثّل في:

- قبضة يد يرفعها مناضل باللون الأخضر ترمز إلى العزم والتصميم على بناء دولة عادلة تتداخل فيها:
- أرزة شامخة متداخلة ضمن ساعد المناضل الذي يرفع قبضته
- وشاح أحمر يلف الذراع تعبيرًا عن الإرادة وروح التضحية والفداء من أجل الوطن ومواطنيه
- نظرة حازمة وواثقة للمستقبل تجسّد إصرار الحزب على التغيير الجذري لا التجميل السطحي.

يوضع هذا الشعار على جميع المطبوعات، الإصدارات الرسميّة والمواد التواصليّة الخاصة بالحزب ليكون علامة تعريف جامعة لهويّته السياسيّة البصريّة. ويرافق الرمز شعارات مركزيّة تُشكّل جوهر الخطاب الثوري الإصلاحي للحزب وهي:

- "مواطنون متساوون أحرار": رفض لكل امتياز ومحاصصة وإيمان بالمساواة
- "الإرادة اللبنانيّة": تأكيد على السيادة والقرار المستقل والتصميم لتحقيق الكيانيّة الجامعة والأهداف
- "نحو دولة الحقوق والمؤسسات الراعية لجميع مواطنيها": تلخيص للرؤية السياسيّة الشاملة التي بيناها بربط الحزب بمشروع بناء الدولة الدستوريّة.

بهذا لا يُستخدم الرمز فقط للتعبير البصري بل لتكثيف رسالة الحزب وقيمه في صورة واحدة جامعة بين الانتماء، الإرادة والتجديد.

2- **علم الحزب راية معبرة عن الهوية والرؤية:** يتكوّن علم حزب الوسط من خمسة عناصر رمزية تعبّر عن هويّته الوطنية والتاريخيّة والفكريّة:

- ثلاثة ألوان أساسيّة بالتتابع هي الأبيض، الأخضر والأحمر
- عنصران رمزيّان هما أرزة لبنانيّة، وهلال يرتبط مع خمسة نجوم ليشكلان معًا شكل شهاب.

أما دلالات الألوان فهي:

- **الأخضر:** يرمز إلى قوة الحياة، التجدّد والانفتاح على المستقبل عبر التفاعل الإيجابي مع الواقع في مسار تصاعدي نحو التغيير
- **الأبيض:** يمثّل المدنيّة المنوّرة بكل تنوّعها الفكري، الثقافي والمناطقي ويستحضر روح المدنيّة التي انطلقت منها قيم العدالة والمشاركة والتنوع

- **الأحمر**: لون التضحية والصمود، يعكس إصرار الحزب على الدفاع عن الكيان الوطني الجامع وقيم شعبه بكل الوسائل السلميّة والشرعيّة.

أما الرموز المرافقة فهي:

الأرزة رمز الانتماء اللبناني الأصيل وتجسيد للثبات في المشروع الوطني المدني، الجامع والنهضوي

الهلال المرتبط بخمسة نجوم تأخذ شكل v لتأخذ مع الهلال شكل الشهاب العابر للزمان:

- الهلال يعبّر عن الارتباط بفضاء الأمة العادلة، الحرّة، القيميّة والمتكاملة
- أما النجوم فتمثّل المرتكزات الخمسة لبناء الدولة الدستوريّة في لبنان وتوجيه الإستثمار بغنى تنوّع المدنيّة المنيرة اللبنانيّة لتحقيق السلام والإزدهار والسيادة.

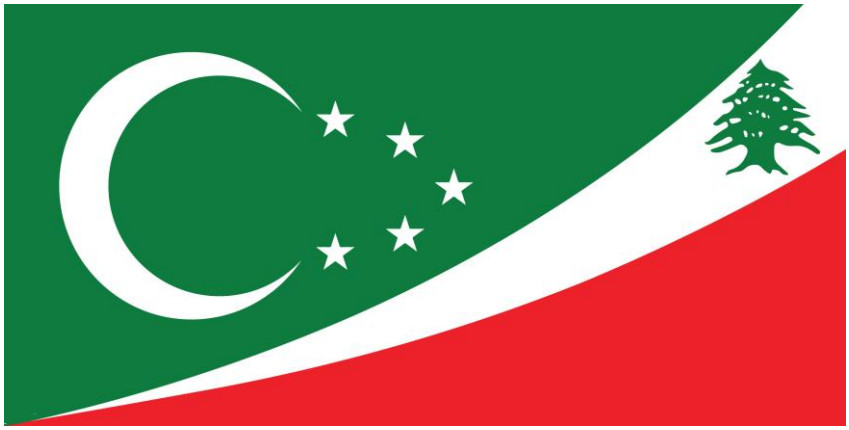

إن علم حزب الوسط ليس مجرّد رمز بل راية فكرية نضالية تُجسّد تاريخ اعادة اطلاق الوسطيّة اللبنانية المستمرة منذ أكثر من 1317 سنة وتُعبّر عن جذور الانتماء، استمرارية الحضور وتطلّع دائم نحو مستقبل مدني، سيادي، تعددي ومنفتح.

الخاتمة: هذا الكتيّب لم يُكتب ليرتّب أوراق حزب بل ليحرّك ساكنًا في قلب وطن يتآكل في مؤسّساته ويتفتّت في مجتمعه ويُسرَق مستقبله جيلًا بعد جيل. هو إعلان نوايا جماعيّة ورؤية تأسيسيّة صادقة لحزب يتجاوز منطق الأحزاب التقليديّة ويطمح لأن يُكوّن بنية وطنيّة جامعة تستعيد من اللبنانيّين ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على إعادة بناء الدولة من جديد. على امتداد فصوله يقدّم الكتيّب مقاربة مترابطة لا تفصل بين السياسي والاقتصادي ولا بين الإصلاح المؤسّساتي والتحوّل الثقافي، يقوم هذا المشروع بعد توضيح مفاهيم الأحزاب في الدولة الدستوريّة الديمقراطيّة وأهميّة الوسطيّة ورؤيتها وفق ثلاث ركائز رئيسيّة:

- **المعرفة كحقّ وركيزة:** المعرفة ليست رفاهية أو اختصاصًا نخبويًا بل هي أساس الوعي والمساءلة والمواطنة. الديمقراطيّة لا تنشأ في صندوق الاقتراع بل في عقل ووعي الناخب. من هنا كان تركيزنا على ديمقراطيّة المعرفة كوسيلة لتحرير السياسة من الشعبويّة والاقتصاد من الريعيّة والمجتمع من الخوف والانقسام.
- **المشاركة كقيمة وسلوك:** المشاركة ليست حدثًا موسميًا في الانتخابات بل ممارسة يوميّة تبدأ من الحيّ وتطال القرار الوطني. لا قيمة للدستور بلا مواطن فاعل ولا وجود للمؤسسات إن بقي الشعب على الهامش. من هنا جاءت دعوتنا لتوسيع مساحة الفعل الشعبي الواعي وبناء مؤسّسات وسيطة تحقق المواطنيّة من بلديّة، قضائيّة، حزبيّة، شبابيّة... قادرة على إنتاج النخبة من داخل المجتمع لا من فوقه.
- **الشراكة كقوّة بناء وتوازن:** لسنا بحاجة إلى من ينتصر في السياسة بل إلى من يتقن التشارك فيها. الشراكة ليست ضعفًا بل هي التعبير الأرقى عن وحدة المصير. في وطن التنوع كلبنان الشراكة هي الدستور الحي وهي البديل عن الاستئثار والانفجار. يطرح حزب الوسط الشراكة على أنها نمط حكم وثقافة حياة.

التخطيط لما بعد الأزمة يكون عبر التحوّل من الغضب إلى التنظيم، فلبنان بلد لا ينقصه الغضب بل التنظيم. ليس هناك أزمة وعي بل أزمة أطر تأطّر هذا الوعي وتحوّله إلى مشروع سياسي وطني. ولهذا فإن حزب الوسط لا يطرح نفسه خصمًا لأحد

بل فرصة للجميع من قوى التغيير والكوادر الشبابيّة والخبراء والمجتمع المدني والأكاديميّين والمغتربين وكل من آمن يومًا بلبنان الدولة من أي خلفيّة كان.

إن ما نطرحه هو انتقال نوعي من ثقافة الاحتجاج إلى ثقافة البناء ومن الفرديّة إلى الفعل الجماعي ومن العزوف إلى المساهمة ومن الصمت إلى الفعل المنظّم. فنحن لا نطلب ولاءً بل مشاركة، لا ننتظر جماهير بل مبادرين ولا نريد أن "نمثّل" أحدًا بل أن "نبني معًا" وطنًا يشبه طموحاتنا ويليق بتضحياتنا.

- إلى الشباب الذين كفروا بالوعود القديمة... هذا الحزب يُبنى على أكتافكم لا على حسابكم.
- إلى النساء المهمّشات في النظام القائم... أنتن هنا شريكات لا زينة عددية.
- إلى المغتربين.. لم ننسَكم بل نبني الجسور لتعودوا شركاء لا خزّانات تحويلات.
- إلى كل المواطنين الحائرين بين الكفر بالسياسة والتصديق الخائف... هذا المشروع ليس وهمًا بل مخطّط عقلانيّ لبناء دولة حقيقيّة.

نحن ندرك تمامًا حجم الانهيار ونعرف أن الأمل في بلدٍ كلبنان بات مستحيلًا عند كثيرين. لكننا نرى في هذا الانهيار فرصة لإعادة التأسيس لا إعادة التدوير. مشروع حزب الوسط هو مشروع لعقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة بدل الزبائنيّة، المواطنة بدل المحاصصة، الشفافيّة بدل الاحتكار، الكرامة بدل الذل، المعرفة بدل التجهيل والمسؤوليّة بدل التلقّي.

هذا الكتيّب هو بمثابة البيان التأسيسي لحركة وطنيّة انقاذيّة جديدة لا تبدأ من رأس الهرم بل من القاعدة من الناس. هو ليس إعلان سلطة جديدة بل وعدٌ بإعادة المعنى للسلطة نفسه والمواطن فيها. فكل فكرة فيه مفتوحة للنقاش وكل سطر فيه هو دعوة للفعل وكل فصل هو دعوة إلى شراكة لا تنتهي عند التنظيم بل تبدأ به.

"حزب الوسط – ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة" ليس نهاية مشروع... بل بدايته

المراجع:

1) AbouAssi, K. (2025). *A Genuine Direct Social Contract for the Lebanese and their State.* Beirut: American University of Beirut.

2) Bell, C. (2018). *Political Power-sharing and Inclusion.* University of Edinburgh.

3) Githigaro, J. M. (2019). *Legacies of Colonial Agency in Africa.* Palgrave Macmillan.

4) Kuswati, Amelia, & Rahayu. (2023). Restructuring of state ministry authority. *SuCILA Journal*, 7(2), 93–113.

5) Pandey, S. (2024). The role of political parties in strengthening or weakening democratic institutions. *International Journal of Political Science and Governance*, 6(2 B), 366.

6) Picard, A. (2023). When militias capture the state: evidence from Lebanon, Iraq, and Sudan. *Conflict, Security & Development*, 23(4), 523–545.

7) إ. شمص. (14 2, 2022). *سعد الحريري: من يرث زعامة السنة في لبنان وما هي آثار انسحابه من المشهد السياسي على النخبة الحاكمة؟* تم الاسترداد من موقع BBC News: https://www.bbc.com/arabic

8) إسلام ويب. (7 11, 2019). *وأمرهم شورى بينهم*. تم الاسترداد من موقع islamweb.net: https://www.islamweb.net

9) (1997). *اقتراح قانون السلطة القضائية*. بيروت: المركز المدني للمبادرة الوطنية.

10) الجمهوريّة اللبنانيّة مجلس النواب. (1989). *وثيقة الوفاق الوطني*. التي أقرها المجلس النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربيّة السعوديّة بتاريخ 22 / 10/ 1989 والتي صدّقها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ 5/ 11 / 1989.

11) *الدستور اللبناني*. (1990). بيروت: الصادر في 23 أيار سنة 1936 مع جميع تعديلاته.

12) الدستور اللبناني. (1990). *الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1936 مع جميع تعديلاته*. بيروت: المجلس النيابي.

13) النهار. (11 3, 2014). *الإمام الأوزاعي إمام العيش المشترك*. تم الاسترداد من موقع جريدة النهار: https://www.annahar.com/arabic

14) حزب الوسط. (2024). *النظام الأساسي والهيكلية التنظيمية*. بيروت.

15) دانا موسى. (20 6, 2022). *أهمية وثيقة المدينة*. تم الاسترداد من موقع موضوع: https://mawdoo3.com/

16) ر. عتوم. (17 6, 2020). *ما هي المقاومة السلمية؟* تم الاسترداد من موقع اي عربي: https://e3arabi.com/political-science/

17) ز. الخويلدي. (7 11, 2021). *ماكس فيبر واحتكار الدولة للعنف الشرعي*. تم الاسترداد من ديوان العرب: https://www.diwanalarab.com/

18) س. ح. عاكوم. (28 حزيران, 2025). *ذكرى الهجرة ونموذج بناء المدنيّة المنورة في لبنان*. تم الاسترداد من اللواء، : https://aliwaa.com.lb/

19) س. ح. عاكوم. (29 آذار, 2025). *سُنّة لبنان و... نظام الإمتيازات الطائفيّة والمناطقيّة*. تم الاسترداد من اللواء أرشيف المقالات: https://aliwaa.com.lb/

20) س. ح. عاكوم. (17 آذار, 2025). *لبنان واستراتيجية إدارة البلاد من خلال الفساد في نظام الأسد*. تم الاسترداد من اللواء: https://aliwaa.com.lb/

21) س. ح. عاكوم. (2022). *استراتيجية تنميّة النظام الصحي*. بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة.

22) س. ح. عاكوم. (12 2, 2022). *التخلّص من سلطة زعماء الطوائف و... «مذهب الأمة»*. تم الاسترداد من جريدة اللواء: https://aliwaa.com.lb/

23) س. ح. عاكوم. (25 5, 2022). *مفهوم "الوسط" و"ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة"*. تم الاسترداد من موقع مرحبا تركيا: https://mar7aba.com

24) س. ح. عاكوم. (12 2, 2022). *موقع جريدة اللواء*. تم الاسترداد من التخلّص من سلطة زعماء الطوائف و... «مذهب الأمة»: https://aliwaa.com.lb/

25) س. ح. عاكوم. (2022). *نحو نظام سياسي فاعل مرجعيته الدستور وميثاقيّة مقدمته، الطبعة الأولى*. بيروت.

26) س. ح. عاكوم. (2023). *كتيب الهويّة القيميّة للطائفة السنيّة مشروع إحياء الكيان اللبناني*. بيروت.

27) س. ح. عاكوم. (2024). *الأوزاعي... إمام لبنان الرسالة ورمز التجدد الإيماني*. بيروت.

28) س. ح. عاكوم. (05 07, 2024). *قوة "الوسطيّة" في مذهب "الإمام الأوزاعي" ما بين الأمس واليوم*. تم الاسترداد من النهار: https://www.annahar.com/

29) س. ح. عاكوم. (23 2, 2024). *كيف تعزّز مفاهيم «الأُمَّة» اللبنانيّة؟!!!* تم الاسترداد من https://aliwaa.com.lb/

30) س. ح. عاكوم. (8 1, 2024). *نحو لامركزيّة اداريّة وفق قواعد الدستور اللبناني ووثيقة الوفاق الوطني*. تم الاسترداد من المجلة القضائية صادرلكس: https://lebanon.saderlex.com/category/

31) س. ح. عاكوم. (02 04, 2025). *مقاربة مفهوم الحياد اللبناني*. تم الاسترداد من النهار: https://www.annahar.com/

32) س. عاكوم. (15 1, 2022). *هل يرفض الشعب اللبنانيّ بمجمله العلمانيّة ؟!* تم الاسترداد من موقع جريدة النهار: https://www.annahar.com/arabic/section/

33) س. عاكوم. (11 01, 2024). *ما الدافع وراء تأسيس "حزب الوسط" القائم على مبدأ ديمقراطيّة المعرفة والمشاركة في لبنان؟* تم الاسترداد من النهار- حرر فكرك: https://www.annahar.com/arabic/section/237

34) س. عاكوم. (30 كانون الثاني , 2024). *ما هي مقومات تحقيق سلطة قضائيّة مستقلة في لبنان*. تم الاسترداد من المجلة القضائية - صادرلكس: https://lebanon.saderlex.com/category/

35) طرابلسي إ. (14 11, 2018). حكم *الميليشيات*. تم الاسترداد من النشرة - أخبار لبنان والشرق الأوسط: https://www.elnashra.com/news/show/

36) ع. ق. الأهدل. (2018). *أقسام الجهاد في سبيل الله .. جهاد النفس*. تم الاسترداد من موقع صيد الفوائد: http://www.saaid.net

37) م. ع. ضناوي. (1985). *قراءة إسلاميّة في تاريخ لبنان والمنطقة*. طرابلس، لبنان: دار الإيمان للطباعة والنشر.

38) م. نمر. (11 12, 2023). *"لبنان الكبير" ينشر "وصية" الرئيس الحسيني: لا لتمزيق الدستور*. تم الاسترداد من موقع موقع لبنان الكبير: https://www.grandlb.com/politics/42321/

The Centrist Party… Political Engagement Grounded in Constitutional Principles

This booklet was not written to organize a party's internal documents, but to stir what lies dormant in the heart of a nation whose institutions are eroding, whose society is fragmenting, and whose future is being plundered generation after generation. It is a collective declaration of intent, an earnest founding vision for a political movement that transcends traditional partisan logic and aspires to become a unifying national framework, restoring the Lebanese people's faith in themselves and in their capacity to rebuild the state anew.

Throughout its chapters, the booklet offers an integrated approach that refuses to separate the political from the economic, or institutional reform from cultural transformation. This project, after elucidating the concept of political parties in constitutional democracies and underscoring the importance of centrism and its vision, rests upon three fundamental pillars:

- **Knowledge as a Right and Foundation:** Knowledge is not a luxury nor the preserve of an elite it is the bedrock of awareness, accountability, and citizenship. Democracy is not born in a ballot box but in the mind of the voter. Hence, our emphasis on the democracy of knowledge as a means to liberate politics from populism, the economy from rentierism, and society from fear and division.
- **Participation as a Value and Practice:** Participation is not a seasonal electoral event but a daily civic practice that begins in the neighborhood and reaches the highest levels of national decision-making. A constitution has no meaning without active citizens, and institutions cease to exist when the people remain on the margins. This is why we call for expanding the realm of popular engagement and building intermediary institutions municipal, judicial, partisan, youth-led that can nurture a homegrown elite from within society rather than impose it from above.

- **Partnership as a Constructive Force and Balancing Power:** What we need is not political victors, but those who master the art of shared governance. Partnership is not a weakness; it is the most refined expression of a shared destiny. In a country as diverse as Lebanon, partnership is a living constitution it is the antidote to exclusion and implosion. The Centrist Party proposes partnership as both a system of governance and a way of life.

Planning for the post-crisis phase requires transforming anger into organization Lebanon is not short on anger, but on structured frameworks. The crisis is not one of awareness, but of the absence of channels to harness that awareness into a cohesive national political project. That is why the Centrist Party does not present itself as an adversary to anyone, but as an opportunity for all change-driven forces, youth cadres, experts, civil society, academics, expatriates, and every believer in a sovereign Lebanese state, regardless of background.

What we propose is a qualitative leap from a culture of protest to one of construction from individualism to collective action, from withdrawal to contribution, from silence to deliberate engagement. We do not seek allegiance, but participation; we do not await crowds, but pioneers. We do not aim to "represent" anyone, but to "build together" a nation worthy of our aspirations and sacrifices.

- To the youth disillusioned by broken promises: this party shall rise on your shoulders, not at your expense.
- To the women sidelined by the current system: you are not ornamental numbers you are equal partners.
- To the expatriates: you have not been forgotten; we are building the bridges for your return not as remittance sources, but as active co-creators.
- To every citizen torn between disillusionment and hesitant belief: this is no fantasy, but a rational blueprint for building a real state.

We are acutely aware of the magnitude of collapse, and we know that hope in a country like Lebanon has become a luxury for many. Yet we see in this collapse a rare opportunity for reinvention, not mere recycling. The Centrist Party offers a blueprint for a new social contract founded on justice instead of clientelism, citizenship instead of sectarian quotas, transparency instead

of monopoly, dignity instead of humiliation, knowledge instead of ignorance, and responsibility instead of dependency.

This booklet stands as the foundational manifesto of a new national salvation movement not born from the top of the pyramid, but from its base from the people. It is not a proclamation of a new power, but a promise to restore meaning to power and to the citizen's place within it. Every idea within these pages is open to debate; every line is a call to action; every chapter an invitation to a partnership that does not end with organization it begins with it.

"The Centrist Party – Democracy of Knowledge and Participation" is not the end of a vision... but its beginning.

Keywords: The Centrist Party, Democracy of Knowledge and Participation, Knowledge, Participation, Partnership, Citizenship, Democracy, Justice, Transparency, Responsibility, Dignity, Inclusivity, Social Contract, Collective Action, Rational Planning, Grassroots, National Renewal.

Dr. Samir Hassan Akoum

Beirut 2025